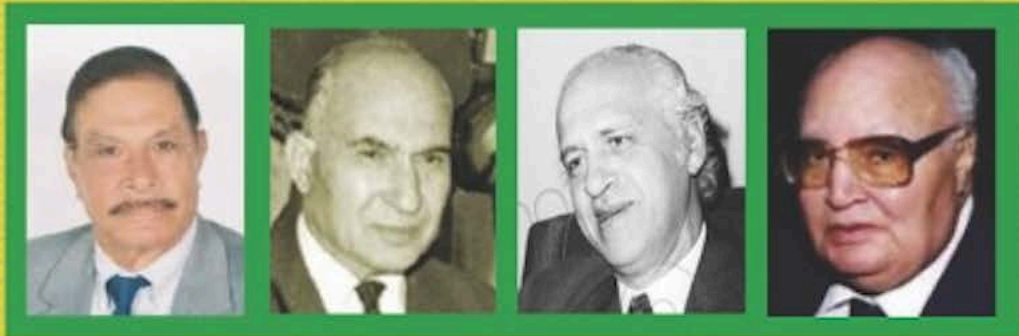




إِسْرَافِيَّةُ السُّلْطَانِ



سُبْحَانَكَ يَا رَبَّنَا

الدكتور محمد راجوادي

إِسْمَاءُ السُّلْطَانِ





الطبعة الأولى

2020 - 1442

ISBN 978-625-7682-12-1



هذا الكتاب

يتكون هذا الكتاب من أربعة أبواب كانت في الأصل مشروعات شبه مكتملة لأربعة كتب عن أربعة من رؤساء الوزراء المصريين المدنيين الذين تولوا هذه المسؤولية ضمن فترة امتدت ربع قرن ما بين ١٩٧٠ و١٩٩٦ وقد رتبنا أبوابهم تبعا لطول مدة بقائهم في رئاسة الوزارة فبدأنا بالدكتور عاطف صدقي ١٩٨٦-١٩٩٦ ثم بالدكتور فؤاد محيي الدين ١٩٨٢-١٩٨٤ ثم بالدكتور محمود فوزي ١٩٧٠-١٩٧٢ ثم الدكتور علي لطفي ١٩٨٥-١٩٨٦ .

نطالع في هذا الكتاب أربع صور متباينة للصعود الواصل الذي كان كفيلا لأصحاب هذه السير الأربع بالوصول إلى درجات مجتمعية عليا ليست بالضرورة الوزارة ولا رئاستها، لكننا لا نستطيع من باب الإنصاف أن نزع أن أيا من هؤلاء الأربعة بلا استثناء كان هو الأفضل في جيله أو الأفضل في وقته، أو أنه حقق من النبوغ ما تقاصرت دونه الهمم أو عجز عنه الآخرون ، وليس في هذا أي تقليل من شأنهم، ولا من شأن اختيارهم، فنحن لسنا بصدد مسابقة أو بطولة ، كما أن الحياة المدنية في ظل الحياة العسكرية ليست بالأمر الطبيعي الذي يسمح لأعلى نخلة أن تظهر على أنها أعلى نخلة، ذلك أن الأرض مختلفة المداخل كما أن كاميرات التصوير مختلفة الزاوية ، كما أن بعض الحجب كثيرة، وبعض الأستار مخيفة .

ومع أن مسار هؤلاء الأربعة مع السلطة و ممارستها قد اختلف اختلافا كبيرا اجتهدنا في أن نرسم صورا معبرة عنه ، في كل حالة وفي كل جزئية ، فإنهم يجمعون كثيرا من ملامح الوصف الدقيق بأنهم كانوا أسرى السلطة سواء كان الأسر كاملا أو معنويا فحسب، وتعبير تجربتهم عن كثير من ملامح العمل التنفيذي مع حكم العسكريين في ظل الدولة الشمولية بدرجاتها المختلفة، فهم يدينون بالولاء لصاحب الأمر الذي اختارهم، ولا يكادون يعترفون بأن للشعب دوراً في هذا الاختيار، ومع هذا فإنهم لا يرون بأسا من أن ينالوا رضا الشعب وقبول النخبة وإن لم يكن رضا الشعب وقبول النخبة هو العامل الأهم الذي يحكم نشاطهم أو يوجه علاقاتهم، وبعض

هؤلاء لا يجادلون أبداً في أنهم موظفون، بل ربما يهربون إلى هذا الوصف للخلاص من التوريطات الإسلامية أو اليسارية على حين أن بعضهم كان يصدر لمن يعاملونه أنه يعتقد في نفسه أنه صاحب فكر ، وأن الحاجة إلى فكره هي التي جاءت به، فلما استبدل عرف أنه كان يعيش الوهم ، وأن من تركوه هم الخاسرون .

تراوحت أعمار هؤلاء الأربعة حين اختيروا للرئاسة الوزارة ما بين الخمسين والسبعين ، فكان الدكتور علي لطفي على مشارف الخمسين من عمره وكان الدكتور فؤاد محيي الدين على مشارف السادسة والخمسين، وكان الدكتور عاطف صدقي قد تجاوز السادسة والخمسين بثلاثة شهور أما الدكتور محمود فوزي فكان في السبعين من عمره ، وكانت السبعين في ذلك الوقت دليلاً على الشيخوخة أو قريناً لها ، بيد أنه كان محظوظاً في أنه لم يكن من مواليد القرن الماضي ،ومن الطريف أن أصغر رؤساء وزراء الحقبة الليبيرالية سنا و هو إبراهيم عبد الهادي باشا الذي تولى رئاسة الوزارة في ١٩٤٩ كان يكبره بأقل من عامين، وقد قدر لهؤلاء الرؤساء أن يعيشوا أعماراً متفاوتة فنوفي أكثرهم حماسة وهو الدكتور فؤاد محيي الدين في الثامنة والخمسين، وتوفي أكثرهم إنجازاً وهو الدكتور عاطف صدقي في الخامسة والسبعين، وتوفي أكثرهم هدوءاً وهو الدكتور محمود فوزي في الحادية والثمانين، بينما أن أكثرهم اعتداداً وهو الدكتور علي لطفي توفي في الثالثة والثمانين.

إذا ما قارنا هؤلاء برؤساء الوزراء العسكريين فإننا نجد أن الرئيس جمال عبد الناصر رأس الوزارة وهو في السادسة والثلاثين ، وأن علي صبري رأسها وهو في الخامسة والأربعين، وأن زكريا محيي الدين رأسها وهو في السابعة والأربعين، ولسنا نقصد بهذه الملحوظة العابرة إلا أن نلفت النظر إلى أن ثقة العسكريين في أنفسهم وقدراتهم تفوق ثقتهم في المدنيين بمراحل كثيرة، وينسحب هذا الحكم على تعامل رجال الدولة من العسكريين مع أداء رؤساء الوزارة الأربعة الذين نتناول سيرتهم في هذا الكتاب ، حيث نرى صورة التقويم [السيادي] لأدائهم تصدر بلا تبرير ، وتنفذ بلا تعقيب ، وتصبح صورتهم على حد ما عبر أحدهم حين قال بأنه لا يعرف لماذا جاء، ولماذا ذهب، ومع ما في هذا القول من مبالغة عقلية أو منطقية فإنه لا يخلو من كثير من الصدق التاريخي و من كثير من الصدق الفني.

ومع أن الدكتور محمود فوزي كُرم بمنصب نائب رئيس الجمهورية وبقي فيه ثلاث سنوات ونصف و ومع أن الدكتور على لطفي كرم بمنصب رئيس مجلس الشورى وبقي فيه ثلاث سنوات ، فإن أفضلهم وهو الدكتور عاطف صدقي لم يحظ إلا بصور عالية من التقدير المعنوي أما أكثرهم تفانيا وهو الدكتور فؤاد محي الدين فقد توفي في منصبه بل في مكتبه في نهار رمضان .

ومع أننا في كتبنا مغرمون بالمقارنة بين الأقران ومع أننا مارسنا هذه المقارنة بين هؤلاء الأربعة بعضهم وبعض من دون أن نظلمهم بالمقارنة بأقرانهم النوابغ الذين حفروا أسماءهم في الفكر والعلم على حد سواء، ولهذا يجدر بنا هنا أن نشير من باب التذكير إلى ما استعرضناه في كتبنا عن النحاس باشا زعيم الأمة، ومحمد محمود باشا ، وإسماعيل صدقي باشا وعلي ماهر باشا وإبراهيم عبد الهادي باشا وفي كتابنا الشركاء المتشاكسون في ثورة ١٩١٩ من مقارنة بين عدلي يكن باشا وزعيم الأمة سعد زغلول، أو تلك التي عقدناها بين أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا في كتابنا المقامر والمغامر والمكابر ، وما عقدناه من المقارنات في كتابنا القضاء والرئاسة الذي استعرض تاريخ ثمانية من رؤساء الوزارة الذين كانوا من رجال القضاء (محمد سعيد باشا ، وحسين رشدي باشا ، ومحمد توفيق نسيم باشا، ويحيى إبراهيم باشا ، و ثروت باشا ، وأحمد زيور باشا ،وعبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد نجيب الهلالي باشا) أو تلك التي عقدناها في كتابنا قبل مشرق النهضة بين ثمانية آخرين من رؤساء الوزارة هم شريف باشا والبارودي باشا ورياض باشا وراغب باشا ومصطفى فهمي باشا وحسين فخري باشا وبطرس غالي ونوبار باشا.

وفيما يخص عهد ٢٣ يوليو فقد عقدنا في كتابنا الهندسة المستأنسة مقارنات تفصيلية بين المهندسين الثلاثة الذين تولوا رئاسة الوزارة : الدكتور عزيز صدقي و الدكتور مصطفى خليل و الدكتور صدقي سليمان ، كما عقدنا مقارنة مهمة بين كمال الدين حسين وأقرانه في كتابنا الدافع والدافع والدافئ.

أدعو الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملي هذا خالصاً لوجهه الكريم ، وأن ينفع به ، وأدعوه جل جلاله أن يوفقني إلي تقديم ما تبقى من أعمالي ، وقد طال العهد بتجاربها الطبيعية في ظل غربتي ومرضي و تشردي و استيحاشي ، والوقت لا يسعني، والجهد يتضاءل، والذكاء يخبو ، و الألمعية تتطفئ ، والقلب يئن ، والنظر يكل ، والعقل يتشتت ، والذاكرة تتبدد ، و السهل يتعقد ، والنفس يتقطع ، والأمل يتضعع، والعمر قصير، والواجب كبير ، والمؤجل كثير ، لكن رجائي يتضاعف في فضل الله جل جلاله وكرمه.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يقيني شر الهوى، وأن يقيني شر التعجل، و شرور العجز و الكسل و الوهن ، وأن يقيني شر الانخداع، وأن يرزقني الغنى والهدى والعفاف والتقى، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يتغمدي برحمته، وأن يديم عليّ توفيقه، وأن يجعلني قادرًا على شكر فضله.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يمتعني بسمعي وبصري وقوتي ما حييت، وأن يحفظ عليّ عقلي وذاكرتي وحدسي و ذائقتي، وأن يجعل كل ذلك الوارث مني. والله سبحانه وتعالى أسأل أن يهديني سواء السبيل، وأن يرزقني العفاف والغنى، والبر والتقى، والفضل والهدى، والسعد والرضا، وأن ينعم عليّ بروح طالب العلم، وقلب الطفل ، وإيمان العجائز، ويقين الموحدين، وإخلاص المؤمنين ، وعطاء المحسنين ، وشك الأطباء، وتثبت العلماء ، وخيال المبدعين ، وتساؤلات الباحثين.

والله سبحانه وتعالى أسأل أن يعينني على نفسي، وأن يكفيني شرها، وشر الناس، وأن ينفعني بما علمني، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن يمكنني من القيام بحق شكره وحمده وعبادته، فهو وحده الذي منحني العقل، والمعرفة، والمنطق، والفكر، والذاكرة، والصحة، والوقت، والقدرة، والجهد، والمال، والقبول، وهو جلّ جلاله الذي هداني، ووفقني، وأكرمني، ونعمني، وحبب فيه خلقه، وهو وحده القادر على أن يتجاوز عن سيئاتي وهي ، بالطبع ، وبالتأكيد : كثيرة ، ومتواترة ، ومنتامية، فله سبحانه وتعالى - وحده - الحمد، والشكر، والثناء الحسن الجميل

د. محمد الجوادى

الباب الأول : الدكتور عاطف صدقي

أفضل رئيس وزارة بعد ١٩٥٢

كان الدكتور عاطف صدقي (١٩٣٠ - ٢٠٠٥) أستاذا جامعيا مرموقا ، بيد أنه لم يكن من الذين أضناهم طموحهم من أجل مناصب السلطة وإنما جاءه حظّه في أن يصبح رئيسا للوزراء من دون أن يعمل وزيرا ثم جاءه حظّه مرة ثانية في أن يبقى في هذا الموقع لأكثر من تسع سنوات صعبة و حرجة لكنه قضاها ناجحا مصلحا منتجا مشهودا له بالأمانة والكفاءة و الإنجاز .

نشأته وتعليمه

ولد الدكتور عاطف أحمد نجيب صدقي في مدينة طنطا في الحادى والعشرين من أغسطس (١٩٣٠) لأسرة تنتمى إلى إقليم القليوبية، وكان والده من رجال القضاء، وقد كان وكيلا لمحكمة النقض.

تلقى الدكتور عاطف صدقي تعليما مدنيا في مدارس القاهرة، وعرف بتفوقه وكان أول البكالوريا في شعبة وجدت في ذلك الوقت وعاشت فترة قصيرة و جمعت بين دراسة الرياضيات والقسم الأدبي وسميت أدبي رياضة (١٩٤٧)، والتحق بكلية الحقوق، و حصل على ليسانس الحقوق من جامعة القاهرة (١٩٥١) في الدفعة التي تخرج فيها زميلاه في الوزارة الدكتوران محمد يسرى مصطفى وأحمد سلامة.

في مجلس الدولة ثم في الجامعة

عمل الدكتور عاطف صدقي بعد تخرجه نائبا في مجلس الدولة، وواصل دراسته العليا حتى حصل على درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية من جامعة باريس بعدما نال دبلومي الدراسات العليا في القانون (١٩٥٢)، والعلوم الاقتصادية (١٩٥٣).

عودته لكلية الحقوق

وفى عام ١٩٥٩ انتقل الدكتور عاطف صدقى إلى سلك الجامعة وعمل مدرسا فى كلية حقوق القاهرة، ولما أنشئت كلية الاقتصاد والعلوم السياسية انتقل إليها وعمل بها لبعض الوقت ثم أثر العودة إلى كليته الأصلية، وقد تولى رئاسة قسم التشريعات المالية (١٩٦٥) حين كان لا يزال أستاذا مساعدا وبقي كذلك لفترة طويلة إذ لم يكن هناك من يسبقه ولا من يهدده ، ونال درجة الأستاذية فيما بعد توليه مسئولية هذا القسم بما يقرب من ١٥ عاما.

مستشارا ثقافيا فى باريس

عمل الدكتور عاطف صدقى مستشارا ثقافيا لبلاده فى باريس (١٩٧٣ - ١٩٧٧) وشارك فى أنشطة اليونسكو الدولية.

عضوية مجلس الشورى

اختير الدكتور عاطف صدقى عضوا فى مجلس الشورى عند تأسيسه ، ورأس اللجنة الاقتصادية به (١٩٨٠ - ١٩٨٦).، وكان قد راس اللجنة الاقتصادية فى التنظيم السياسى المرتبط بالدولة ، سواء فى ذلك الاتحاد الاشتراكي أو الحزب الوطنى الديمقراطى .

رئيساً للجهاز المركزى للمحاسبات

اختير الدكتور عاطف صدقى عضوا بمجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (١٩٨١)، وفى ١٩٨٢ اختير رئيساً للجهاز المركزى للمحاسبات خلفا للمهندس سمير حلمى الذى اغتيل مع الرئيس أنور السادات، وكان قرار تعيينه من أوائل القرارات التى صدرت فى عهد الرئيس حسنى مبارك.

تشكيله لوزارته الثلاث

وفى ٦ نوفمبر ١٩٨٦ أسند الرئيس حسنى مبارك إليه رئاسة الوزارة، وكان بهذا واحداً من ثلاثة تولوا رئاسة الوزارة من دون أن يتولوا المناصب الوزارية قبلها، أما الآخران فهما الرئيسان محمد نجيب ومحمد حسنى مبارك، وأعاد الدكتور عاطف صدقى تشكيل وزارته فى ١٩٨٧ مع بداية دورة الرئاسة الثانية للرئيس مبارك فكانت هي وزارته الثانية ، ثم أعاد الدكتور عاطف صدقى تشكيل وزارته فى ١٩٩٣ مع بداية دورة الرئاسة الثالثة للرئيس مبارك فكانت هي وزارته الثالثة ، وحقق الدكتور عاطف صدقى الرقم القياسى فى البقاء فى مقعد رئاسة الوزارة فى

عهد ٢٣ يوليو، ولا يزال محتفظاً بهذا الرقم القياسي! حيث شكل ثلاث وزارات استمر عهدها حتى ٢ يناير ١٩٩٦.

نجاحه البارز

حقق الدكتور عاطف صدقى نجاحاً بارزاً فى منصبه كرئيس للوزراء، وقد نجحت وزارته منذ أن تولى مسؤولية الحكم فى تشخيص المشاكل الاقتصادية التى تعاني منها مصر ووضع و إنفاذ العلاج الفعال للتغلب على الاختلالات الجوهرية فى الاقتصاد القومى التى جاءت نتيجة لتراكمات على مدى أربعين عاماً سابقة. وقد أعلنت وزارته بوضوح أن الوضع الاقتصادى لم يعد يحتمل الحل الوقتية أو المسكنات العارضة، وأنه لا بد من العمل على التوصل إلى حلول جذرية تقضى على جذور تلك المشاكل.

وأعدت وزارته الخطط المختلفة لتصحيح مسار القطاع العام والتحول التدريجى للمشروعات العامة إلى القطاع الخاص بدءاً بمشروعات المحليات فى المحافظات المختلفة، وفيما بعد وقت قليل أدرك المراقبون أن السياسات الاقتصادية التى انتهجتها حكومته لتصحيح المسار الاقتصادى كانت سياسات متميزة و متزنة و متدرجة، وقد مكنت إلى حد كبير من التغلب على الخلل الاقتصادى الذى عانت منه مصر طيلة عهد ٢٣ يوليو.

اتفاقه مع صندوق النقد والبنك الدوليين

وفى بداية التسعينيات أجرت وزارته مباحثات مكثفة مع صندوق النقد والبنك الدوليين أسفرت عن الصياغة النهائية للاتفاق المصرى مع هاتين الهيئتين الدوليتين بما حقق نقطة انطلاق إلى مستقبل اقتصادى أكثر استقراراً تحقق به الأمل فى التوازن بين السياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية وحماية محدودى الدخل فى الوقت نفسه.

وقد نجحت حكومته فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، مما أدى إلى تثبيت مستويات أسعار السلع والخدمات طيلة فترة وجوده فى الوزارة، وحتى مطلع الفترة التالية لخروجه منها قبل أن تبدأ الوزارات التالية لوزارته بعض سياسات عبثية. كذلك نجحت السياسات النقدية وسياسات سعر الصرف التى انتهجها فى تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية، وكان أبرزها تثبيت سعر الصرف وتشجيع المواطنين

على تحويل حساباتهم من الدولار والعملات الأجنبية الأخرى إلى الجنيه المصري، وهو ما افتقدته مصر بعد خروجه من الوزارة.

الإنجازات التنفيذية

تعددت الإنجازات التي تمت في عهد وزارات الدكتور عاطف صدقي الثلاث في عدد من المجالات الحيوية، وكان منها: المضي بخطوات حثيثة في مشروعات توفير مياه الشرب النقية، والصرف الصحي، واستصلاح الأراضي، والتليفونات والسكك الحديدية، ومترو الأنفاق، كما تمت إقامة الآلاف من المدارس والمساجد، والوحدات الصحية، والوحدات السكنية ومشروعات المدن الجديدة، ورصف الطرق، وتمت إقامة عدد من المحطات الكبرى في مجالى المياه والكهرباء.

الإنجازات الإدارية

كذلك بدأت الحكومة في عهد الدكتور عاطف صدقي توجهات ناجحة وتدرجية من أجل تبسيط الإجراءات الإدارية، والحد من البيروقراطية، وتحرير التجارة الخارجية، وترشيد سياسة الاستيراد، والعمل على سد العجز في الموازنة العامة، وضغط الإنفاق الحكومى، وتحرير الاقتصاد القومى، وتشجيع الاستثمارات فى كافة المجالات، وتخفيف أعباء الديون، ووضع حلول للشركات الخاسرة والمتعثرة، ومراعاة العدالة الاجتماعية، وزيادة الأجور لمواجهة الزيادة فى الأسعار.

التنفيذ الفعلى لسياسة الإصلاح الاقتصادى

وقد نجح الدكتور عاطف صدقي فى أن يوظف قدراته العلمية المتميزة، ومواهبه النظرية فى الإدارة، وشجاعته الهادئة فى مواجهة المشكلات من أجل وضع سياسة الإصلاح الاقتصادى موضع التنفيذ الفعلى مما مهد لمواجهة المشاكل الاقتصادية المتراكمة، مواجهة علمية مباشرة، مع إدراك للبعد الاجتماعى للإصلاح الاقتصادى مما جعل من الإدارة العليا فى عهده نموذجاً فريداً فى الأداء العلمى والعمل المتميز.

كان يجيد العمل و يتجنب الحديث

ولعلي أكرر هنا بعض ما كنت قد كتبتة في تهنئته بحصوله على جائزة مبارك في العلوم الاجتماعية بعد سنوات من تركه لرئاسة الوزارة حيث قلت إنه كان واحداً من القلائل بل من النوادى في تاريخ مصر الحديث الذين تحقق للوطن على أيديهم كثير من الخير واليمن والتقدم والتحديث والتنمية والإصلاح والرقى والازدهار والاستقرار، فقد كان نموذجاً بارزاً متجسداً للعلماء الذين يعرفون قدر نفوسهم،

ويعرفون حقوق الوطن عليهم فيحتفظون لأنفسهم بحقوقها من الاحترام الواجب والثقة المتزنة دون أن يجعلهم هذا يبخلون على وطنهم أو على أبنائه بما حباهم الله به من قدوة وقدرة وقوة ، و كان كذلك من العاملين المخلصين الذين يجيدون العمل ويجيدون الحديث عن عملهم بتجنب الحديث نفسه إلا إذا ما أصبح القول جزءاً مكملًا للعمل لا يكتمل الإنجاز بدونه، وكان حريصاً على أن يحجم عن التصريحات والتبشيرات والإرهاصات والتلميحات والاشارات إلى أن يصبح مشروع القانون كامل النضج فاذا تصريحه يقتصر على القانون، وإذا شرحه يقتصر على مذكرته التفسيرية ، وإذا تبشيره يتحول إلى فكرة سائرة على قدمين، وإلى معتقد لا يلبث شعبه كثيراً حتى يعتنقه ويدافع عن وجوه الصواب فيه.

حول الصبر إلى دأب إيجابي

كان الدكتور عاطف صدقي سياسياً صبوراً دعوباً، ولعله كان أبرز من حولوا الصبر إلى دأب إيجابي، فهو لم يكن يصبر على المشكلات التي يواجهها منتظراً دور الزمن في حلها ، ولكنه كان يحيل هذا الصبر إلى دأب يتناول كل جزئية من هذه الجزئيات بالدراسة والحل حتى ينتهي منها فينصرف إلى غيرها من الجزئيات ، وهكذا فإنه في قيادته للإصلاح الاقتصادي كان يتغلب على الآثار الجانبية وعلى المضاعفات في الوقت الذي كان يتابع فيه العلاج.

وقد ساعدته ثقافته الرفيعة وتمكنه العلمي المتميز وأصوله النبيلة على أن يدرك ما عجز عنه مناظروه ومعاصروه ومناقسوه من أن جوهر الحكمة يكمن في الاستمرار في منهج الإصلاح، حتى لو تصاعدت ظواهر مبكرة لمضاعفات أو آثار جانبية لهذا المنهج.

التعاضدية العلمية

ولهذا السبب ، فإنه استثمر ما نماه فيه خلقه وفكره من التعاضدية العلمية والفكرية فنأى بنفسه عن أن يكون مبشراً بكل ما يقتنع به، وتحول إلى صورة الحكيم الذي ينصح بالدواء من دون أن ينكر آثاره الجانبية المحتملة مهما بدت نسبة حدوثها ضئيلة الاحتمال، وقد كان حريصاً على أن يشير ويوصى ويمضى في سبيل إنشاء المؤسسات والإدارات الكفيلة بعلاج الآثار الجانبية لخطط الإصلاح التي أشار بانتهاجها أو قرر الأخذ بها ، وهكذا كانت محصلة إنجازاته أقوى من أن تتأثر بعواصف السياسة وأعاصيرها.

سعة الأفق

وقد تميز الدكتور عاطف صدقي بسعة أفق من طراز نادر مكنته من أن يتجنب ويتحاشى صياغة آرائه وإصلاحاته وقراراته وسياساته ممتزجة بأية نزعة أيديولوجية، على الرغم من قدرته غير المحدودة على الأدلجة، ولكن عنايته بثمار استراتيجيته كانت أكبر من أن يبحث لها عن تصفيق سريع هنا أو تشجيع عال هناك

وقد بلغ به علمه وعقله أنه لم يورط نفسه في اختراع أو تليفق أو تطوير لما هو مستقر في أدبيات الاقتصاديات العالمية وإنما كان ينفذ خطط الإصلاح على نحو ما استقرت في الأدبيات العلمية بكل تشريعاتها ونظمها وحوافزها وقيودها، ولم يندفع ولا تورط في وضع « التعديلات » قصيرة النظر عليها من أجل أن يحظى بموافقة توجهات صانعة للرأي العام أو مؤثرة على اتخاذ القرار من أي نوع أو طراز ، ولم يكن هذا وحده بكاف لتحقيق ما حقق من نجاح لولا أنه في المقابل قد تغلب بالإقناع على المعارضات المتوقعة لخططة بإنفاذ العلاج على نحو متدرج، وبالصبر على الثمار حتى تؤتى أكلها فيصبح الإثمار الحقيقي والمبكر أكبر عامل مؤازر في إقناع القوى السياسية بقبول سياساته وإصلاحاته.

رحابة الصدر

وقد جمع الدكتور عاطف صدقي إلى تفوقه الأكاديمي ونجاحه السياسي رحابة صدر لا حدود لها، فكان أكثر الناس ترحيباً بالنقد وتقبلاً له، ولم تدفعه اقتناعاته إلى التقليل من شأن منتقديه، بل كان يتلمس لهم العذر لأنه يعلم أنه يعرف ما لا يعرفون ويدرك ما لا يدركون ، ويملك ما لا يملكون، ويسأل عما لا يسألون عنه ، وكانت رحابة صدره خلقاً طبيعياً ذاتياً كالتنفس يمارسه دون إدعاء ودون انتظار للحصول على الثناء عليه ، وهكذا فإنه لم يفاخر أبداً بسعة صدره ولا برحابه فكره، كما أنه لم يفاخر برجاحة عقله أو صواب منطقته، وظلت ثقته في نفسه تعبر عن نفسها يوماً بعد يوم بالصورة الأبلغ من التعبير، وهي أن تكون الثقة في النفس حقيقة وطبيعية، وخلقاً ، وسمة وملحماً دون حاجة إلى إثبات أو برهنة أو دليل أو طنطنة أو شقشقة أو سفسطة.

التواضع

وقد تميز عاطف صدقى طيلة مسيرة حياته بالتواضع، وكان تواضعه يزداد كلما ارتفع مقامه، وارتفعت درجته، كما كان تواضعه صادقا ومحيبا إلى النفس لأنه ظل على الدوام خاليا من الاصطناع متجرداً عن القصد، فهو متواضع لأنه يحب التواضع ويعيشه، لا لأنه يحب أو يتمنى أن يقال عنه متواضع، أو ليتغلب بهذا التواضع على رغبات دفيئة بالتعاضم أو التسلط.

حبه للخير أبرز صفاته الثلاث

أما صفاته البارزة التي لم يكن من الصعب إدراكها على حقيقتها فثلاث: حبه للخير، واحترامه للغير، وذاكرة فولاذية، فأما حبه للخير فكان لا حدود له، فهو لم يقف في طريق إنسان كائنا من كان مادامت رغبته مشروعة أو ما كانت حاجته قائمة، ولم يتعسف في تفسير أى نص قانونى من أجل الحد من مصالح مرءوسيه أو مواطنيه، بل كان على النقيض أميل لخدمة أكبر عدد ممكن من الشعب مادام هذا ممكنا أو جائزا أو محتملا، وكان يستعين بسلطته التنفيذية والأبوية على توفير التمويل حين يكون التوسع في منح المزايا مكلفا.

احترامه للغير

أما احترامه للغير فقد لا يتبدى إلا إذا تأملنا بعمق وتعمق علاقته بأقرانه ونظرائه ومعاصريه من الساسة والعلماء والأكاديميين به، وهى علاقة حسنة فى مجموعها جميعا، ولكن الفضل فى هذا كان يعود إليه بأكثر ما يعود إلى أقرانه، ويكفى أنه حظى بقبول فائق عند رئاسته المستمرة للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، وفى رئاسته للجنة قطاع الدراسات الاقتصادية فى المجلس الأعلى للجامعات، وفى غير هذا من مواقع العلم والتعليم والبحث.

ذاكرة فولاذية قادرة على الانتقاء

أما ذاكرته الفولاذية فكانت قادرة على الانتقاء لأنها لا تنشغل بتوافه الأمور، ولا بمثالب البشر، ولكنها تنتبه إلى ما فى شخوصهم من مزايا، وما فى جواهرهم من فائدة، وما فى إنجازاتهم من قيمة، وكان قادراً على أن يثنى على من يبدو مجهولا تماماً بموقف مشرف وقفه ذات يوم ثم نسيه التاريخ، كما أنه فى الوقت ذاته كان قادرا على أن يجد فى أصحاب الشقاوة بعض ملامح المهارة التى لا بد من استثمارها لمصلحة المجتمع المصرى المعاصر

التوفيق في اختيار فريقه

كان الدكتور عاطف صدقي موفقاً إلى حد بعيد في اختيار معاونيه ، وقد ساعده على هذا ثلاثة أمور:

- أولها: أنه لم يعرف عنه فيما قبل وصوله إلى رئاسة الوزارة تكوين طوائف متملقين من حوله ، ولهذا وفق في تجنب التورط في كثيرين ممن كانت ترشحهم الأضواء للتساقط المبكر على مائدته.
- وثانيها: أنه لم يكن من أنصار الآراء العمومية في الشخصيات ولا الأفكار سابقة التجهيز عن رجال العمل العام.
- وثالثها: أنه كان يقدم التفكير في الوظيفة على التفكير في الشخص، وليس سراً أن بعض اختياراته جاءت نتيجة استيفاء مَنْ اختير لمواصفات وضعها لمن يشغل الوظيفة، بل يمكن القول بأن كل الذين عملوا معه من دون معرفة مسبقة جاءوا بهذه الطريقة .

استثمار معرفته

ومع هذا كله فإنه قد استثمر معلوماته الوظيفية السابقة كلها في الإفادة من كل مَنْ عرفهم في مواقع تتناسب مع مؤهلاتهم وكفائتهم، وبعض وزرائه مروا بالوزارة المهمة مرور النسيم دون أية مشكلة أو بروز مقلق أو استثناء مؤرق، وخرجوا منها على نحو ما كانوا فيها وما كانوا قبلها وهم من أبعد الناس على الأضواء والضجيج ، ولكنهم مع هذا أنجزوا ما لم ينجزه أسلافهم ولا خلفائهم ، وما كان لهم أن يعملوا وزراء ناجحين ولا أن يقبلوا هذا العمل من أساسه لو لم يكن عاطف صدقي هو رئيس الوزراء .

عمله كأول وزير لقطاع الأعمال

بعد فترة من صدور قانون قطاع الأعمال العام ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ أسندت مهمة الوزير المسئول عن هذا القطاع الى الدكتور عاطف صدقي ، ولفهم هذا الإسناد و قيمته قصة رويناها من قبل ، في كتاب آخر من كتبنا ، و نجد من واجبنا أن نكررها لأهمية الموضوع في المستقبل إن شاء الله بأكثر من أهميته في الماضي.

أذكر أن أحد أساتذتنا من المشتاقين لتولي الوزارة كان يعطي إحياءات متتالية بقرب توليه الوزارة ، فلما نص القانون ٢٠٣ علي أن يكون لهذا القطاع وزير مسئول وجه صديقنا المشتاق إحياءاته نحو هذا القطاع ، وقد حضرنا في جامعنا لقاء

اكاديميا (أعقبته وليمة غداء) تنبأ فيه أحد الحاضرين بأن الأستاذ المشتاق أصبح علي وشك تولي الوزارة بفضل وجود هذه الوزارة الجديدة ، لكن استاذاً في علم الاجتماع سارع بالقول بأن وزير الصناعة هو المرشح الطبيعي لأن الوزارة الجديدة ستصبح وزارة شركات ومعظم الشركات صناعية ، فما كان منا إلا أن نفينا صحة هذه المعلومة متحدثين عن التخصصات المتعددة في الشركات بدليل توزعها علي عدد من الوزارات يقارب العشرة !!

وهنا قال أستاذ المحاسبة الذي كان حاضراً للمناقشة: هل يعني هذا أن تخرج هذه الشركات كلها من تبعية الوزارات المتخصصة و رددنا في ثقة : هذا هو ما حدث علي الورق وبالقانون وهو ما سيحدث بالفعل (!!) قال أستاذ من أساتذة الطب وهل يعني هذا أن تصبح شركات الأدوية تابعة لوزير ليس له علاقة بالطب .. قلنا هو هذا بالضبط ، و قالت أستاذة من أساتذة الآداب: وهل يمكن أن يحدث هذا ، قلنا بل إن هذا هو المطلوب حدوثه بالفعل لأن المنطق الجديد يقتضي النظر إلي الشركات علي أنها شركات في المقام الأول ، تعني بالاقتصاديات مهما كان مجال تخصصها، و قال أحد أساتذة الزراعة: لولا أنك شبه متخصص في هذا الذي تتكلم عنه لقلت إنك مجنون .. إذ كيف سيقبل الوزراء ترك مثل هذه الدجاجات التي تزودهم بالبيض ؟ قلنا هذا هو التوجه الجديد الذي يتيح تقييم الأصول وبيعها ودخولها البورصة وخرجها منها ودمجها وتفككها ... الخ وأخذنا نشرح نظرية تنظيم الشركات و إدارة المحفظة في المجتمعات الرأسمالية.

عاد أستاذ الاجتماع ليقطع استعراضاتنا التي رزقنا بها في ذلك اليوم الذي كان طالعنا فيه سعيداً .. وليقول إذا كان صديقنا المشتاق لن ينال المنصب (!!) وإذا كان وزير الصناعة لن ينال المنصب (!!) فمن هو مرشحك؟ .. قلنا إن المسألة أبسط من أي اجتهاد أو ترشيح فوزير قطاع الأعمال الأول لابد أن يكون هو رئيس الوزراء نفسه حتي يستطيع استخلاص الشركات من تبعياتها الحالية.

قال الأساتذة الحاضرون : ما أصدق ما قاله أستاذ الزراعة من أنه لولا تخصصك في هذه الموضوعات وهوايتك العميقة لها لقلنا إنك مجنون . وأخذ كل منهم يكرر هذا المعني مع الاندهاش من رؤيتي وثقتي بها، حتي إن احدهم قال إنه لا يظن الدكتور عاطف صدقي نفسه يفكر بهذه الطريقة ، فما كان منا إلا أن ردنا عليه بقولنا : إن الزمن سيضطره إلي التفكير بها .

كيف بدأ قطاع الأعمال العام

مرت أيام علي هذه الواقعة وإذا بالتليفونات ذات صباح تتوالي علينا لتهنئنا بحدوث ما توقعناه من تولي رئيس الوزراء منصب وزير قطاع الأعمال ، وكانت المحادثات التليفونية تتوالي وتتحدث وكأننا نحن الذي تولي المنصب.. ومر تليفون وثان وثالث فلما استيقظنا سألت المهني الجديد عن سبب حرصه على التهنئة فقال لقد كنا اجمعنا كلنا بلا استثناء (و من وراء ظهرك بالطبع) في تلك الولاية التي شهدت حوارنا معك علي أنك مجنون فان لم يكن فإنك مخرف .

وتكرر سؤالنا لثلاثة أساتذة آخرين فكرروا الإجابة نفسها ، وعدنا فطلبنا المهنيين الأولين فأكدوا المعني نفسه ، ومنذ ذلك الحين عرفنا أن فكرة « الشركات » بمعناها الحقيقي ستظل بعيدة عن الفكر السياسي المصري في ظل الحديث الأسهل عن فكرة التخصصات.

الأفكار المؤسسية لا تصمد في مصر

مضت الأيام ... وبعد أن أصبح عاطف صدقي أول وزير لقطاع الأعمال في ١٢ أغسطس ١٩٩١ تخلي عن هذه المسؤولية في وزارته الثالثة (نوفمبر ١٩٩٣) لعاطف عبيد واحتفظ عبيد بهذا المنصب حتي شكل هو نفسه الوزارة في أكتوبر ١٩٩٩ فاختر لها ثالث وزير لقطاع الأعمال العام الذي هو الدكتور مختار خطاب الذي لم يكن قد تولي وزارة أخري قبلها .. ولم يتول غيرها معها ولا بعدها . وفي يوليو ٢٠٠٤ أصبح الدكتور محمود محيي الدين وزيراً للاستثمار ومسئولاً عن قطاع الاعمال العام ضمن مسؤوليات أخري.

لكن الذي كان يدهشنا هو أن حوار اساتذة الجامعة الذين حضروا وليمة ١٩٩١ كان يتكرر في مجلس الوزراء وفي كل مجلس يحضره رئيس الجمهورية، وفي كل فرصة تتيح المطالبة بالعودة إلي التخصص (!!) وهكذا تمكن عدد من الوزراء ذوي الاختصاصات المختلفة من تأسيس شركات قابضة تخضع للقانون ٢٠٣ وتخضع لهم هم أيضاً ، مكررين بهذا التصرف طبيعة التلفيق أو التوفيق التي كان عهد ثورة ٢٣ يوليو يحبها ويحفظها ويحل بها مشكلاته

■ تمكن سامح فهمي في يوليو ٢٠٠١ من تأسيس الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية ، وهكذا خرج موضوع الغاز الطبيعي من كل رقابة

يفرضها النظام الاقتصادي والمحاسبي والرقابي وكان هذا هو سر الكارثة الحقيقي.

- وفي يونيو ٢٠٠٢ تمكن الوزير الجديد وقتها أحمد شفيق من انشاء الشركة القابضة لمصر للطيران.
- وفي يونيو ٢٠٠٢ أيضا تمكن الدكتور إسماعيل سلام من إنشاء الشركة القابضة للمصل واللقاح التي خربها وزير لاحق عن جهل وعن غرض .
- وفي اكتوبر ٢٠٠٢ تمكن وزير التموين من إنشاء الشركة المصرية القابضة للصوامع والتخزين.
- ثم بدأ العبث يتوسع :
- ففي يناير ٢٠٠٤ حدثت علي يد محمد ابراهيم سليمان طفرة كبيرة في مخالفة القانون وانشئت الشركة القابضة للمجمعات العمرانية الجديدة.
- وفي أغسطس ٢٠٠٤ ظهر إلي الوجود علي يد فاروق حسني قانون لإنشاء الشركة القابضة للاستثمار في مجالات الآثار ونشر الثقافة الأثرية.
- وفي ابريل ٢٠٠٤ انشئت شركة قابضة لمياه الشرب والصرف الصحي !! وكان المرافق العامة قابلة للخصخصة بسهولة .
- وفي يونيو ٢٠٠٦ أنشئت الشركة القابضة للرعاية الصحية لتكون بديلا عن هيئة التأمين الصحي (!!).
- وفي مايو ٢٠٠٩ انشئت شركة قابضة للتدريب على أعمال الطيران المدني (!!).

هكذا تم إفساد جزء كبير مما أصلحه عاطف صدقي

في احدي الولايم في اخريات عهد مبارك جاء الحديث عن هذه الشركات فاذا بالحاضرين يفاجئون برأينا في ضرورة وحتمية أن يضمها كيان اقتصادي بعيد تماما عن كل هذه الوزارات. قال احد الحاضرين وكان وزيرا سابقا يا سيدي انك لو أخذت هذه الشركات من وزارتها فلن يتبقى للوزراء شيء.

قلنا : وهذا هو المطلوب

قال : ألهذا تريد أن تختصر عدد الوزارات وتبعدها عن هذا المعترك.

قلنا : لكن أحد لا يشجعني

قال : ولن يشجعك أحد هل تتصور وزيراً للطيران لا يملك مقعداً علي مصر للطيران.

قلنا : بل إنه بأدواته الجديدة يستطيع أن يمتلك كل مقاعد شركات الطيران في العالم.

قال : سيمضي وقت طويل عليك حتي تفهم الحقائق.

صمم تشكيلة المسنولين عن قطاع الأعمال العام

كان الدكتور عاطف صدقي يجيد اختيار الأشخاص للوظائف العامة، وعلى سبيل المثال فإنه باعتباره أول وزير لقطاع الأعمال العام هو الذي رسم باختياراته الهيكل الدقيق للتشكيلة التي يتم اختيارها لمجلس إدارة كل شركة قابضة والجمعية العمومية لها ، وليس هذا بالأمر السهل، لكنه بسعة أفقه كان حريصا على إبداع ما نسمية بتشكيلة الطيف الواسع القادر على تقديم الحلول لإدارة الشركة من ناحية مجلس الإدارة أو ما يتعلق بملكيته ومحفظتها من ناحية الجمعية العمومية.

وقد ظلت الدولة متمسكة بطريقة عاطف صدقي في الاختيار حتى غادرنا مصر الحبيبة في ٢٠١٣ ولا ندري ماذا حدث بعد ذلك ، وإن كنا لا نظن أن الأمر في ظل ما تأسس من قبل من الانضباط يتحمل السماح بانحرافات كبيرة في التشكيل أو التكوين على حد سواء، أي أن النظام المرن الذي وضعه عاطف صدقي في صمت منذ بداية التسعينات ظل هو النظام القائم على هيكله هذه الشركات لمدة عشرين عاما، وهي أطول مدة في إدارة الأصول المملوكة للدولة منذ ٢٣ يوليو .

اختياراته لرؤساء الشركات

سألت رئيسا لمجلس إدارة شركة الشرق التأمين هو الدكتور برهام عطا الله كيف أتى من منصبه كأستاذ للقانون المدني في حقوق الاسكندرية ليتولى هذه الشركة فروى لي أن الدكتور عاطف صدقي اتصل بالعميد الذي كانت تربطه به صلة صداقة وسأله عن أساتذة القانون المدني لأنه يريد أن تنضبط أمور هذه الشركة الرائدة على يد أستاذ من أساتذة القانون المدني، وهكذا جاء ترشيحه واختياره سلسا وبدون أية متاعب ولا توقعات ولا عرقلات ولا منافسات.

معرفته الدقيقة بنطاق واسع من الخبرات

أكسر هذا الحديث المرهق لأعصابنا الوطنية بطريقة من طرف الحياة العامة فقد كان هناك مسئول تولى رئاسة هيئة مهمة في عهد عاطف صدقي لكنه لم يكن يتمتع

بالمعان الذي يناسب وظيفته التي كانت لها من الامكانيات المادية ما يجعلها قادرة على شن حملات إعلامية تبرز جهده ، لكنه كان زاهدا في هذا الضجيج ، الذي كان كفيلا بنيله الوزارة بسرعة ، وحدث أن أحد المهندسين المخضرمين علق على هذا الوضع تعليقا فكاهايا وهو أن هذا الرجل الجيد في أداء مهمته وغير المشهور بالحديث عن نفسه كان من اكتشافات الدكتور عاطف صدقي ، فسأله السامعون من أين عرفه ؟ إنه مهندس؟

قال محدثنا المهندس المخضرم وهو مستمر في تصويره الطريف : إن الدكتور عاطف صدقي أخذ ذات يوم يرتب دولاب ملابسه القديم في بيت والده فوجد في جيب داخلي من جيوب إحدى بدلاته تذكرة أتوبيس هيئة النقل العام حين كان يركب الأتوبيس ولأننا لا نحتفظ بالتذاكر إلا إذا كنا قد اضطررنا إلى كتابة شيء على ظهرها ونحن في الأتوبيس ، فإنه قلب التذكرة فوجد في ظهرها اسم ذلك المهندس، فحمد الله على أنه وجد اسمه أخيرا فقد كان يفكر فيه ولا يتذكر اسمه فسأله عنه، ووجده وجاء به لهذا الموقع، والذي لم تكن له علاقة إلا ركوب الأتوبيس مرة واحدة مع الدكتور عاطف صدقي لكن هذه المرة كانت كافية لأن يكتشف الدكتور عاطف في هذا الرجل تلك القدرة التي استفادت بها مصر. ولعل هذا التصوير الشيق مع فكاوته يدلنا على تقدير الدكتور عاطف صدقي لكل من عرف تفوقهم في أي شيء.

ترشيحاته للمناصب الثقافية

أذكر في هذا الصدد تجربة صديق معروف تولي إنجاز البليوجرافيا القومية في تخصصه ، فلما رآها الدكتور عاطف صدقي سأل عنه وعرفه ، ثم بعد سنتين سأل إن كان يقبل ترشيحه له لرئاسة دار الكتب التي كانت على وشك الانفصال، لكن الصديق اعتذر بأنه يبني مجده في تخصصه، فقبل الدكتور عاطف صدقي اعتذاره على مضض، بينما كان المتطلعون إلى المنصب قد عرفوا بوسائلهم في استراق السمع بالخبر، وتعجبوا كيف استطاع الدكتور عاطف صدقي الوصول إلى هذا الصديق بالذات على الرغم من عدم سعيه بل حتى إلى عدم تحمسه للاختيار ، وفيما بعد بسنوات عرفوا السبب بوضوح.

الاستناد إلى أرقام الإحصاء الجيد

ولعل أحد الأمثلة الناجحة في تقييم جوهر شخصية الدكتور عاطف صدقي وإدراك سموها يكمن في تأمل علاقته بالأرقام، فقد كان يحترم الأرقام ويعول عليها

كأداة لوضع الخطط والتصورات والحلول ومجابهة المشكلات والطموحات، ولم يكن يعول عليها لإظهار قدرته الظاهرية على الاستيعاب، ولا لإظهار قدرته على المزايدة على أحلام الجماهير واستخدام الأرقام بتعسف يفوق طاقاتها على التحمل، وكان يوظف الأرقام لما خلقت له ولم يكن يوظفها في الفخر أو الخداع، ومن ناحية أخرى فإنه ظل معنيا بالأرقام المهمة ذات المعنى ، التي يترتب على معرفتها والإلمام بها التحول الهادئ إلى مسار أكثر صوابا، ولم يكن معنيا بالأرقام الكثيرة المملة التي تبدو وكأنها تنفي تهمة التقصير أو مغبة الجهل فحسب .

لم تتواصل أفكاره إلا على يد د. محمود محيي الدين

ومن الإنصاف أن نقول إنه لم يحدث تفعيل لأفكاره وارتقاء بها ودفع للأمام لفكرة الإصلاح الاقتصادي فيما يتعلق بمؤسسات المال العام والاستثمار إلا على يد الدكتور محمود محيي الدين وبخاصة أنه جمع قطاع الأعمال العام مع قطاعات أخرى تحت اسم الاستثمار، أما فيما بين عاطف صدقي كوزير لقطاع الاعمال حتى ١٩٩٣ ومحمود محيي الدين كوزير للاستثمار منذ ١٩٩٤ فقد سارت الأمور بقوة النظام وبالذفع الذاتي في عهد عاطف عبيد كوزير لقطاع الأعمال العام (في وزارة عاطف صدقي الثالثة وفي وزارة الجنزوري) وقد كان الرجلان (الدكتور الجنزوري و الدكتور عاطف عبيد) يؤمنان بقدرات عاطف صدقي كما يؤمنان بالذفع الذاتي بل ويعتقدان في أهمية القصور الذاتي ، ثم نجح الدكتور مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام في وزارة عاطف عيد في أن يحافظ على زخم النجاح الذي كان حققه عاطف صدقي رغم اختلافهما في المدرسة العلمية والتوجهات السياسية .

ثم جاء الحل الذكي بالنظر إلى قطاع الأعمال العام في إطار الاستثمار وفي إطار العمل على عودة اهتمام الدولة بإدارة الاقتصاد وهو الاهتمام الذي كان قد تقلص بحكم كثرة خلافات يوسف بطرس غالي مع محافظ البنك المركزي وهو الاختلاف الذي لم يكن له حل عند الرئيس مبارك إلا بالتضحية بوزارة الاقتصاد نفسها وبقاء بطرس غالي كوزير للتجارة الخارجية فقط وتوزيع قطاعات وزارة الاقتصاد على أكثر من وزارة.

فلما أصبح الدكتور محمود محيي الدين وزيرا للاستثمار في وزارة نظيف، وانشغل الدكتور يوسف بطرس غالي بوزارة المالية واستولى على التأمينات معها عادت الفرصة أمام مصر لاستئناف خطوات الإصلاح الاقتصادي المنهجي الذي

بدأه عاطف صدقي والذي لم يكن عاطف عبيد ولا يوسف بطرس غالي قادرين عليه، لأسباب فكرية و منهجية ، وهكذا أصبحت هناك هيئة للرقابة المالية، وأعيد تنظيم كل الهيئات المرتبطة بالنشاط الاقتصادي بعد أن هدم الدكتور كمال الجنزوري والدكتور عاطف عبيد كثيرا من مقومات هذا البناء الذي أنجزه الدكتور عاطف صدقي بدأب واقتدار.

استأنف المسار الاقتصادي الرشيد الذي توقف منذ ١٩٥٤

وفي حقيقة الأمر فإن التاريخ الاقتصادي لمصر سيقف أمام تطور الأمور في مجال عمل و اختصاص وزارة الاقتصاد والاقتصاد المصري ليشهد بأن الجهود التي توقفت وانتكست بخروج عبد الجليل العمري وعلي الجريتلي في ابريل ١٩٥٤ بعد أزمة مارس ١٩٥٤ لم تستأنف إلا على يد د. عاطف صدقي (١٩٨٦ - ١٩٩٦) ثم على يد د. محمود محيي الدين منذ ٢٠٠٤ وإلى أن أترفي ٢٠١٠ أن ينتقل بنشاطه إلى المحيط الدولي لما وجد أن الانتكاسات تفوق قدرته على التحمل.

خرق السفينة

ومن العجيب في هذا الصدد أن رجال الأعمال المصريين أنفسهم كانوا في أغلبهم من هواة خرق السفينة، وعدم الوعي بخطورة خرق السفينة، ولهذا فإنهم كانوا ينتهزون كل فرصة لخرق السفينة فيشجعونها وهم لا يعرفون أنهم يغرقون أنفسهم. وأذكر أنني كتبت في هذا المعنى فصادفت استجابات ممتازة لكنها كانت هامشية التأثير ، ثم جاءني ذات مرة من طلب مني أن أضع تصورا للمستقبل مع إعطائي الحرية الكافية والأمان الكامل، وقد وضعت تصورا كان أكثر سوادا مما حدث، ولهذا فإنني بعد الثورة المضادة التي أعقبت ثورة ٢٠١١ وحاولت أن توازيها (ثم غدرت بها في ٢٠١٣) لم أكن أفاجأ بتصورات وتطورات الثورة المضادة، ذلك أنني كنت قد درست وتأملت فيما هي مقدمة عليه حتى من قبل قيام ثورة ٢٠١١.

الفارق بين حقتين

وهنا يظهر بوضوح الفارق الكبير بين وجود شخصيات طغاة مستنيرين يفهمون في الاقتصاد من قبيل اسماعيل صدقي باشا ١٨٧٥ - ١٩٥٠ وطغاة آخرين لا يفهمون في الاقتصاد ولا في غير الاقتصاد، ولهذا السبب فإنني في كتابتي عن النحاس باشا وعن صدقي باشا على حد سواء أشرت إلى أن كلا الرجلين كان يستأنف جهود الآخر في مجالات الاقتصاد والاصلاح الاقتصادي دون أدنى حرج أو غيره

أو ادعاء حتى أن بنك التسليف الزراعي ينسب إلى صدقي باشا وينسب إلى النحاس باشا أيضاً، فأحدهما أعد المشروع والآخر أصدر القانون وهكذا وهكذا. لكن السلطة في منطقتي الدولة الشمولية لا تعترف بهذا وتميل إلى الزعم بأن مرجعيتها فرعونية مقتدية بما كان يفعله بعض الفراعنة من طمس معالم أسلافهم أو نسبتها إلى أنفسهم، وبئس القدوة.

عنايته بالنصوص التي يقدمها

كنا في افتتاح المؤتمر السنوي لجمعية القلب المصرية وجاء الدكتور عاطف صدقي لحضور حفل الافتتاح في هيلتون النيل مجاملة لطبيبه المصري وصديقه أستاذنا الدكتور علي رمزي ومجاملة للجراح الأمريكي لوب الذي أجرى له جراحة الشرايين التاجية في كليفلاند كلينك وكان ضيفاً على المؤتمر في تلك السنة ، فلما انتهى حفل الافتتاح وخرجنا لتوديعه عند الباب سمعته يقول للدكتور علي رمزي: إنه سيتوجه لمكتبه لمدة ساعة ينجز فيها بعض الأعمال ويراجع الكلمة التي سيلقيها في مجلس وزراء الاقتصاد والمالية العرب، فتعجب الدكتور علي رمزي من أن يهتم رئيس الوزراء بكلمة بروتوكولية مثل هذه ، لكن الدكتور عاطف صدقي أنهى إليه أن هؤلاء في معظمهم مثقفون يجيدون اللغة العربية ويجيدون الاقتصاد وأنهم يتطلعون إلى أن يسمعوا منه في كلمته فكراً جديداً أو تلخيصاً للتجربة التي يخوضها لأنهم ينوون المضي في سبل مشابهة.

أبدى أستاذنا للدكتور علي رمزي تعجبه من أن يكون الحال كما يصف الدكتور عاطف صدقي لأنه تعود كما تعودنا أن تكون هذه الكلمات بروتوكولية بحتة و نمطية مكررة تسد فراغاً فحسب، لكن الدكتور عاطف صدقي عقب بقوله إنها في العادة كذلك، لكن للاستثناء حكمه، والظرف الذي يمر به العرب والعالم يستدعي مثل هذا الاهتمام غير المعهود من الوزراء العرب بالفكر الاقتصادي.

تعاونه و إعجابه بالرؤساء الأتراك وبالسيدة تشيلر

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر فقد كان الدكتور عاطف صدقي معجبا إلى أكبر درجة بالأداء الاقتصادي لتركيا في حقبة أوزال ١٩٢٧-١٩٩٣ حتى وفاته ، وفي الحقبة التي تولت فيها السيدة تانسو تشيلر رئاسة وزراء تركيا ، وكان يتمنى أن تصل مصر إلى مثل هذا المستوى في الأداء الذي يمكن أستاذة مثل هذه السيدة بجمالها وشخصيتها أن تخدم مصر من مثل هذا الموقع المتقدم.

شهادة المبعوثين له

عرف عن الدكتور عاطف صدقي حين كان مستشاراً ثقافياً لمصر في باريس قدرته على تحمل اندفاعات وحماقات المبعوثين الذين كانوا يتمثلون بالمجتمع الفرنسي في حريته وينسون أن المكتب الثقافي والسفارة في النهاية ليسا إلا جزءاً من مصر بكل ما فيها، وقد حدثني كثيرون منهم عن تحمله لتصرفاتهم التي كانت أقرب إلى الحماسة منها إلى الحماسة وهم يشهدون للرجل بأنه لم يسع ضدهم في أي إيذاء ولا انتقام على الرغم من علو صوتهم، ورعونة تصرفاتهم، ومن الحق أن نقول إن هذه الخلفية قد أفادت الدكتور عاطف صدقي كثيراً فيما بعد ذلك.

الوزراء الذين تولوا المسؤولية في عهده

دخل الوزارة مع الدكتور عاطف صدقي في نوفمبر ١٩٨٧ عشرة وزراء، ودخل وزارته الثانية في أكتوبر ١٩٨٧ أربعة وزراء، وأجريت للوزارة ٣ تعديلات فردية في ١٩٨٩، ويناير ١٩٩٠، ويونيو ١٩٩٠، كما أجرى الرئيس مبارك تعديلاً محدوداً لوزارته في مايو ١٩٩١ دخل الوزارة فيه خمسة وزراء، ثم شكل وزارته الثالثة بعد انتخاب الرئيس مبارك لفترة رئاسة ثالثة في ١٩٩٣ ودخلها أربعة عشر وزيراً جديداً، ودخلها في أثناء عهدها آخر الوزراء الجدد في عهده، وقد بقيت هذه الوزارة في الحكم حتى بداية يناير ١٩٩٦.

ومن المفيد أن نذكر في عجالة أسماء الوزراء الذين دخلوا وزارته المتتالية:

في نوفمبر ١٩٨٦

- الدكتور جلال أبو الذهب (التموين)
- الدكتور عادل عز (الدولة للبحث العلمي)
- الدكتور محمد راغب دويدار (الصحة)
- الدكتور محمد يسرى مصطفى (الاقتصاد والتجارة الخارجية)
- الدكتور أحمد سلامة (الحكم المحلي)
- الدكتور أحمد فتحى سرور (التعليم)
- الدكتور محمد أحمد الرزاز (المالية)
- الدكتور محمد على محجوب (الأوقاف)
- عدلى عبد الشهيد (الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج)
- عاصم عبد الحق (القوى العاملة والتدريب).

وفى أكتوبر ١٩٨٧

- المستشار فاروق سيف النصر (العدل)
- الدكتور فؤاد اسكندر (الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج)
- الدكتور مورييس مكرم الله (الدولة للتعاون الدولى)
- الفنان فاروق حسنى (الثقافة).

وفى مايو ١٩٨٩

- الفريق أول يوسف صبرى أبو طالب (الدفاع).

في يناير ١٩٩٠

- اللواء محمد عبد الحليم موسى (الداخلية).

وفى يونيو ١٩٩٠ :

- المستشار أحمد رضوان (الدولة لشئون مجلس الوزراء).

وفى مايو ١٩٩١

- عمرو موسى (الخارجية)
- الفريق محمد حسين طنطاوى (الدفاع)
- الدكتور محمود شريف (الإدارة المحلية)
- والدكتور حسين كامل بهاء الدين (التعليم)
- الدكتور حمدى النبى (البترول).

فى أبريل ١٩٩٣

- اللواء حسن الألفى (الداخلية)،
- الدكتور يوسف بطرس غالى (الاقتصاد).

وفى أكتوبر ١٩٩٣

- الدكتور ماهر أحمد مهران (دولة لشئون السكان والأسرة)
- المهندس محمد صلاح الدين حسب الله (الإسكان والمرافق)
- كمال محمد الشاذلى (دولة لشئون مجلسى الشعب والشورى)
- الدكتور ممدوح أحمد البلتاجى (السياحة)
- محمود محمد محمود بيومى (الاقتصاد والتجارة الخارجية)
- الدكتور محمد عبد الهادى راضى (الأشغال العامة والموارد المائية)
- الدكتور على عبد الفتاح المخزنجى (الصحة)

- الدكتور محمد زكى أبو عامر (شئون مجلسى الشعب والشورى
- المهندس إبراهيم فوزى عبد الواحد (الصناعة والثروة المعدنية)
- المهندس محمد إبراهيم سليمان (دولة للمجتمعات العمرانية الجديدة)
- والدكتورة فينيس كامل جودة (دولة للبحث العلمى)
- المهندس محمد الغمراوى داود (دولة للإنتاج الحربى)
- أحمد أحمد العمادى (دولة للقوى العاملة والتشغيل).

وفى أغسطس ١٩٩٤

الدكتور أحمد أحمد جويلى (التموين والتجارة الداخلية).

الانتخابات البرلمانية

أجريت الانتخابات البرلمانية فى عهد وزارته مرتين فى ١٩٨٧ و ١٩٩٠ .

توليه المجالس القومية بعد رئاسة الوزراء

بعد أن ترك الدكتور عاطف صدقي رئاسة الوزراء بشهر قابلت أحد أصدقائه من رجال القضاء الكبار الذين صار لهم شأن كبير بعد هذا، وكان هذا المستشار في ذلك الوقت، وقبل ذلك الوقت ، واعدأ صاعداً وسألته عن الدكتور عاطف الذي كان يحبه حبا جماً فأجابني بأنه في أحسن الأحوال وفي غاية السعادة بالراحة بعد الإنجاز الشاق، وما صحبه من إرهاق متصل وإجهاد وتوتر عصبي ، فسألته عن حاله في المنصب الجديد كمشرف على المجالس القومية المتخصصة فإذا به بدون أن يفكر يجيبني باللفظ الإنجليزي الذي يعني بؤس ذلك المنصب ، وانطلق مباشرة إلى وصف حال هذا المنصب فالمكتب كما نعرف في الدور التاسع في المبنى الذي يسميه الجيل الجديد مبنى الحزب الوطني ويسميه الجيل الأكبر من الجيل الجديد أي جيل المستشار الكبير الذي كنت أحادثه: مبنى الاتحاد الاشتراكي، أما جيل والذي عليه رحمة الله فكانوا يُظهرون الامتعاض من هذه السرقة العلنية لأن المبنى أساساً هو مبنى بلدية القاهرة كما خططه وطلبه النحاس باشا، وقد عاشت فيه محافظة القاهرة في عهد ٢٣ يوليو إلى أن جاء وقت وأراد الاتحاد الاشتراكي أن يستولي عليه فاستولى عليه وانتقلت محافظة القاهرة إلى مبنى الحرس الملكي الذي تشغله الآن بجوار قصر عابدين. ومع أي فكر في أن أحذف هذا الاستطراد الذي قادني القلم إليه فإني أقول لنفسي: يا محمد إنك في نهايات عمرك، وإذا لم تسجل مثل هذه الحقائق ولو من باب الاستطراد فلن يسجلها أحد.

ونعود للدكتور عاطف صدقي وهو مشرف على المجالس القومية المتخصصة التي تحتل طابقاً من هذا المبنى الذي يحفل بالبنوك الاستثمارية في أدواره الأولى، وقد استبقى الاتحاد الاشتراكي لحزب مصر العربي الاشتراكي بعض أجزاء المبنى، ثم استولى عليها الحزب الوطني باعتباره حزب الحاكم وليس الحزب الحاكم، وهذا استطراد آخر كان لا بد منه .

ولا بد من الاستطراد الثالث الذي نشير به إلى أن هذا المبنى هو الذي أحرق جزء منه في ثورة يناير ٢٠١١ كتعبير عن الضيق من الحزب الوطني ولجنة السياسات.

فقدان بهاء السلطة

حدثني المستشار الجليل فقال : تصور أن الدكتور عاطف بعد الموكب الذي كان ينتظره بسيارات الحراسة والدراجات البخارية التي تخلي الطريق أمام سيارات الحراسة ثم السيارة المصفحة أصبح الآن إذا أراد أن يغادر هذا المبنى إلى سيارته سبقه أحد أفراد مكتبه وأخذ يدق على باب الأسانسير مناديا التاسع .. التاسع حتى يغلقه من تركه مفتوحا ، ويتحرك به إلى التاسع حيث يقف الدكتور عاطف صدقي في انتظاره.

قلت للمستشار العظيم : لكن طبيعة الدكتور عاطف صدقي أنه محاط دائماً بأحبابه فلن يخرج من مكتبه إلا وبصحبه صديق يتحدث إليه حتى إنه لا يحس بأن المصعد تأخر أو تقدم، ابتسم المستشار العظيم وقال: أتمنى أن يفكر ١٠٪ من الناس بطريقتك المتفائلة، هل تعرف أنه لو تفاعل ١٠٪ من الناس بمثل ما تتفاعل لانتهت مشكلات مصر. قلت للمستشار العظيم: لكن مكانة الدكتور عاطف صدقي لم تكن تسمح له بأن يتولى أي منصب آخر، فهل يليق باسمه الكبير جداً أن يكون رئيساً لبنك مهما كان شأنه حتى لو كان المصرف العربي الدولي، أجبني الرجل : معك حق ، لكنك تعرف أن مصروفاتنا في هذا السن تعتمد على ما هو متاح لنا ، وأنا أتصور (وكان قد بدأ يتحرج وهو يبدأ الحديث في هذه النقطة) أن الدخل الذي يأتي من منصب كرئاسة البنك سيساعد صاحبه على قدر من الراحة، وعلى اختيار الرحلة الممتعة أو الإجازة الممتعة في مثل هذا السن.

تعامل العسكريين مع التقاعد

أجبت المستشار العظيم بما لم يكن يتصور أن يسمعه، وهو أن العسكريين وعلى رأسهم الرئيس مبارك بالطبع لا يفكرون أبداً بهذه الطريقة، فالمتعة والرحلة والإنفاق

عندهم يرتبط بموازنات أخرى تختلف عن موازاناتنا، فحتى في الخارج فإن لهم فنادقهم التابعة لقواتنا المسلحة في واشنطن ولندن وباريس فإذا كان لهم نفوذ وهم في التقاعد فسيرتب لهم كل شيء ، وإذا لم يكن لهم نفوذ فلن يسمح لهم أصلاً بالتحرك من البيت الذي هم فيه.

استرجع المستشار معلوماته عن يعرفهم من القادة الكبار، وفوجئت به يقول: صح.. عندك حق.. ثم أخذ يتعجب ويبيدي بعض الإعجاب في نفس الوقت بهذا النظام المحكم للعسكريين المصريين الذين يظلون حتى وهم متقاعدون في قبضة القوات المسلحة.. ثم سألتني هل تعتقد أن شخصاً مثلي أو مثلك يستطيع أن يشير عليهم بتحريم هذا النظام القابض أو التحرر منه أو السماح بالتحرر منه ولو بدرجة واحدة؟ فأجبتهم بأنهم سعداء بهذا ، وأنهم لا يتصورون أنفسهم بدون هذه المنظومة التي تنسق نظام الترفيه والتصنيف والتسفير والتفويج والحج والعمرة.. الخ.

استمتاعه الثقافي بالمجالس القومية

كان الحوار بالطبع سريعاً يعتمد على الإشارات والإحالات ولم يستغرق عشر معشار الوقت الذي لخصناه فيه، ثم سألته هل يستمتع الدكتور عاطف صدقي بهذه المهمة الجديدة، فقال إن استمتاعه بهذا المنصب استمتاع ثقافي، حيث يعرف عن قرب من لم يكن قد عرفه من قبل، ويتصل به من لن يكن قد اتصل به، كما أنه يشاهد أطيافاً من النخبة وهي تتحدث بأساليب متنوعة ، لكنه مع هذا كله يحس بنعمة كبيرة إذ يحس بأنه لم ينتقل من مجلس الوزراء فقد أصبح المستشار أحمد رضوان الذي كان وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء هو المسئول عن أمانة المجالس القومية وهكذا أصبح الرجل الثاني الذي كان يتحدث معه في مجلس الوزراء هو نفسه الرجل الثاني الذي يتحدث معه في المجالس القومية المتخصصة، قلت: هذا من فضل الله ، فالمستشار أحمد رضوان رجل نادر الوجود، وقد رزق الله الدكتور عاطف صدقي به بفضل حسن نيته، قال: نعم.

المقارنة بينه وبين القيسوني

ثم تظاهرت بأني أمرر للمستشار العظيم ان الدكتور مصطفى خليل بدأ يعاني من صحته، وأنه ربما يعتذر عن قريب عن رئاسة المصرف العربي الدولي وساعتها يكون من حق الدكتور عاطف صدقي أن يحل محله فسألني عن عمر الدكتور مصطفى خليل فقلت له إنه مولود في ١٩٢٠ ، قال متعجباً : ١٩٢٠ لقد كان وزيراً في ١٩٥٦

قلت: نعم ، هو وعزيز صدقي كانا في السادسة والثلاثين حين أصبحا وزيرين ، قال وسيد مرعي قلت كان أكبر بدرجة بسيطة فهو مولود ١٩١٣ .. فسألني هل هناك مدنيون معهم ممن استمروا مع عبد الناصر قلت: نعم كان هناك مدني سبقهم من ١٩٥٤ وهو الدكتور عبد المنعم القيسوني وهو من مواليد ١٩١٦ .. قال: القيسوني.. القيسوني.. القيسوني!

ثم عقب بالقول: عشنا على سيرة القيسوني كثيراً جداً ، فأضفت له إن الرئيس أنور السادات نفسه في أحد حكاويه حكى أنه استبدل جزءاً من معاشه بقرض فوري تقاضاه من الحكومة تبعاً لنظام وضعه أو قننه القيسوني، وكان نظاماً شبه ظالم.. لكنه أي السادات في رأبي استمتع بهذا القرض بما لم يكن سيستمتع به بعد موته .. قال المستشار: نعم كثيراً ما نفكر في المستقبل وننسى الحاضر ، قلت لكن السادات كان لا ينسى الحاضر ويتظاهر بأنه يفكر في المستقبل فأعجبه التعبير، ثم سألتني : هل صحيح ما أذكر أنني قرأته في الصحف من أن القيسوني اشترط أن يحتفظ برئاسته للمصرف حتى يعود إليه إذا ترك منصبه الوزاري قلت : هذا هو ما كان يتردد عندما قبل الاشتراك في وزارة ممدوح سالم .

ثم قال: أنا لا أعرف القيسوني إطلاقاً إلا من تاريخ طويل ، فحدثني عن الفرق الجوهري بين الدكتور القيسوني والدكتور عاطف ، قلت: إن القيسوني لم يكن يقول لا للرئيس جمال عبد الناصر ، وهذا هو سبب كل مشكلاتنا، قال وهل تظن أن الدكتور عاطف صدقي مع حينا له لو كان مكان القيسوني كان يستطيع أن يقول لا للرئيس جمال عبد الناصر ؟ قلت: نعم، ففغر المستشار فاه من الدهشة ، وسألني : هل أنت جاد في هذا الذي تقول، فقلت لو عندك عشر دقائق أشرح وجهة نظري ، قال بل عندي عشر ساعات لهذه الجزئية بالذات فهذا الذي تقوله معجزة!

كيف تفوق د.عاطف صدقي على د.القيسوني

قلت إن خلاصة الفارق بين الدكتورين عاطف صدقي والقيسوني تتعلق بالمهنة وبالخبرة وبالسن والظروف وباختصار شديد فقد كانت مهنة الدكتور عاطف صدقي كأستاذ متمرس تجعله أكثر قدرة على الإقناع السلس ، بدون شرح ولا تنظير وإنما بالمقارنة فحسب كما أنها تجعله أكثر ذكاء في مقارنة القضية أو المشكلة أو الحل ، ولم يكن هذا حال الدكتور القيسوني الذي كان رجل عمليات في المقام الأول.

وكذلك كانت خبرة الدكتور عاطف صدقي بمواقع متعددة منها أو آخرها رئاسة الجهاز المركزي للمحاسبات بمثابة رصيد له يسحب منه استشهادات أو خبرات أو تعبيرات أو تجارب ولم يكن هذا حال الدكتور القيسوني الذي كانت كل خبرته (في البنك الأهلي وغيره) مع الأجانب الانجليز بعيداً عن الظروف المصرية بأعماقها والتواءاتها.

وعلى حين وصل الدكتور القيسوني إلى المسئولية الوزارية قبل أن يبلغ الأربعين فإن الدكتور عاطف صدقي وصل إليها وهو في السادسة والخمسين والفارق ناطق. اما الظروف فهي أهم ما في الموضوع فقد كانت حالة مصر في نهاية عهد الملكية وبداية عهد ٢٣ يوليو من الثراء بحيث تساعد النزق السياسي وليس الطموح السياسي فحسب، وكان الرئيس جمال عبد الناصر قادراً على أن يضاعف ويوسع موارده من خلال التأميم والتمصير والحراسة والمصادرة والاستيلاء على أملاك الأجانب و الشركات المساهمة و الاسرة الحاكمة والأحزاب السياسية (الوفد مثلا بثروته) والإخوان المسلمين أي أنه كان أمام موارد لا نهائية على حين كان الرئيس مبارك حين استعان بالدكتور عاطف صدقي يعرف أن اليد قصيرة، وبهذا فإنه لم يكن يثقل على الدكتور عاطف صدقي ولا غيره بنزق ولا بطموحات، ولا بحسابات للمجد ، وكان يقدر جدا أية معاونة اقتصادية أو محاسبية او تمويلية تقدم له، ولم يكن هذا هو الحال مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يتعامل مع موارد شبيهة بكنز علي بابا ، وهكذا فإن الدكتور القيسوني لم يكن يستطيع أن يقول لا للرئيس جمال عبد الناصر على نحو ما كان عبد الجليل العمري وعلي الجريتلي يقولانها له بكل تهذيب قبل القيسوني مباشرة.

تعاقب الاقتصاديين مع عبد الناصر والسادات

كان المستشار كالعهد به في غاية الذكاء وحب الحقيقة فسألني عن تسلسل تعاقب الاقتصاديين مع عبد الناصر والسادات، فأجبته ، ثم سألني بجدية : هل تمكن أحد منهم أن يقول للرئيس عبد الناصر: لا، قلت: لا أقول نعم، ولا أقول لا ، ولكن أقول : نصف نعم ، ومن حسن حظ مصر أنه قالها له قبل أن يتسلم المنصب، لكن الظروف الصعبة هي التي ساعدته ، وهو الدكتور عبد العزيز حجازي الذي رشح وزيراً للخزانة وهو عميد شباب لتجارة عين شمس في الخامسة والأربعين من عمره فلما استقبله الرئيس جمال عبد الناصر قبل تكليفه قال للرئيس إنه لن يستطيع العمل إذا

لم تكن كل الموارد والمصروفات تحت ناظره، صحيح أن الأمر كله للرئيس لكنه لا بد ان يعرف كل شيء عن كل شيء يتعلق بالمال ، داخلا وخارجا ، ثم يتصرف، فوافق الرئيس عبد الناصر ووعده بذلك، وهكذا دخل من باب المعرفة ، لكن الدكتور عاطف صدقي تفوق عليه لأنه من باب المعرفة والحل والفكرة والبدائل.. قال المستشار: نعم كان كل هذا وأكثر لكن مصر دائما ليس لها نصيب.

تكريمه

نال الدكتور عاطف صدقي الكثير من التقدير فى وطنه وخارجه، وقد نال وسام الاستحقاق (١٩٧٥)، ووسام الاستحقاق من فرنسا (١٩٩٠)، ووسام الشرف من فرنسا (١٩٨٤).

وعلى الصعيد العلمى فاز بجائزة الدولة التشجيعية فى الاقتصاد (١٩٦٥)، وجائزة الدولة التقديرية فى العلوم الاجتماعية (١٩٩٣)، وجائزة مبارك فى العلوم الاجتماعية (٢٠٠٠)، وكان بهذا واحداً من الذين حازوا هذه الجوائز الثلاث.

أهم مؤلفاته

"فى مبادئ الاقتصاد السياسى" جزءان، بالاشتراك.
"الضرائب فى الدولة الاشتراكية".
"النظم الضريبية المقارنة".

وفاته

توفى الدكتور عاطف صدقي فى فبراير سنة ٢٠٠٥ بعد مرض متكرر، وقد كان الرئيس مبارك على رأس مشيعة جنازته.

الباب الثاني: الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين

الطبيب الذي قتله إخلاصه

نشأته و تكوينه

ينتمي الدكتور فؤاد محيي الدين ١٩٢٦- ١٩٨٤ إلى عائلة محيي الدين التي كان منها أولاد عمه : زكريا محيي الدين ، و خالد محيي الدين، أعضاء مجلس قيادة حركة الضباط الأحرار في ١٩٥٢ الثورة، وقد عاش كل منهما ٩٦ عاما ، وقد شارك الدكتور فؤاد محيي الدين في الحياة السياسية بعد ١٩٥٢ مستندا إلى ماضيه السياسي الحافل بالتحقق قبل أي انتماء عائلي .

ولد الدكتور فؤاد محيي الدين في القاهرة في شارع قصر العيني، علي النحو الذي يرويهِ الدكتور مصطفى الديواني في مذكراته، ومرت في أثناء ولادته الموسيقي النحاسية للملك أحمد فؤاد، وأطلق اسم الملك علي الوليد الذي خرج إلي الدنيا في السادس عشر من فبراير (١٩٢٦).

تلقي الدكتور فؤاد محيي الدين تعليما مدنيا وتخرج في كلية طب قصر العيني ، وفي أثناء دراسة الطب انتمى للطيف الواسع من اليسار ، و شارك في حركات الطلبة في تلك الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، وسبقت ٢٣ يوليو، و انتخب سكرتيرا للجنة الوطنية للعمال والطلبة، و ثم أصبح وكيلا للاتحاد العام لجامعة القاهرة (١٩٤٦). وكان فيما رواه عن نفسه على وشك الانضمام للوفد قبيل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

مهنته

علي الصعيد المهني عمل الدكتور فؤاد محيي الدين بعض الوقت مديرا لمكتب وزير الصحة، ونال درجة الدكتوراه في الأشعة (١٩٦١)، ورأس قسم الأشعة في وزارة الصحة.

دراسته للإدارة

علي الصعيد الإداري تخرج الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين في المعهد القومي للإدارة العليا، وكان واحدا من القلائل بين الوزراء المتأهلين بالعلم العالي والتدريب الميداني كسياسيين وإداريين .

نشاطه النقابي

علي الصعيد النقابي انتخب الدكتور فؤاد محيي الدين سكرتيرا عاما لنقابة الأطباء وظل يشغل هذا المنصب ١٠ سنوات ١٩٥٧-١٩٦٧ وبالطبع فإنه كان من أفضل من تولوا هذه المسؤولية في ظل دولة شمولية .

نجاحه في أول انتخابات برلمانية في عهد ٢٣ يوليو

انتخب الدكتور فؤاد محيي الدين (١٩٥٧) عضوا في مجلس الأمة، ثم اختير للمرة الثانية في البرلمان المعين (١٩٦٠)، و في المرة الثالثة انتخب (١٩٦٤) و رأس لجنة الشؤون العربية بالمجلس الذي كان رئيسه الرئيس السادات، وقد ظل محتفظا بمقعده البرلماني حتى وفاته .

الاتحاد الاشتراكي

لعب الدكتور فؤاد محيي الدين دورا في التنظيم السياسي، وشارك في أنشطة الاتحاد الاشتراكي حتي أصبح أمينا للاتحاد الاشتراكي بالقليوبية (نوفمبر ١٩٦٥)، وفي (١٩٦٧) أيضا.

اختياره محافظا للشرقية

في مايو ١٩٦٨ كان الدكتور فؤاد محيي الدين واحدا من اثني عشر محافظا جديدا انضموا إلي السلطة التنفيذية مع ما سمي ببيان ٣٠ مارس، كان منهم ثلاثة آخرون صاروا مثله من الوزراء وهم : أحمد سلطان، ومحمد محب زكي، ومحمد فخري عبد النبي.

وقد اختير الدكتور فؤاد محيي الدين محافظا للشرقية، التي كانت تمثل خطأ استراتيجيا مهما بعد هزيمة ١٩٦٧، خاصة بعد التهجير الذي حدث لأهالي مدن القناة، وكانت الشرقية من مواقع الجذب المهمة فيه، وهناك اتصل بحكم موقعه بكثير من القادة العسكريين.

خلفا لمدوح سالم في الإسكندرية

وعقب حركة ١٥ مايو ١٩٧١ اختير الدكتور فؤاد محيي الدين ليكون محافظا للإسكندرية، خلفا لمدوح سالم الذي أصبح وزيرا للداخلية. ترك الدكتور فؤاد محيي الدين (سبتمبر ١٩٧٢) حكم العاصمة الثانية ليكون محافظا للعاصمة (الأولي مكرر) الجيزة، خلفا للأستاذ محمد كامل صديق.

اختياره وزيرا

فيما بين مارس ١٩٧٣ وأكتوبر ١٩٧٨ اشترك الدكتور فؤاد محيي الدين في ٨ وزارات متعاقبة ، و تبدل موقعه فيها في ثلاث وزارات ، فعندما شكل الرئيس السادات وزارته الأولى (مارس ١٩٧٣) التي كان نائبه فيها الدكتور عبد القادر حاتم، دخل الدكتور فؤاد محيي الدين الوزارة كوزير دولة لأمانة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية، أي كضابط اتصال يقوم بمهام محددة في أوقات سوف تكون بالفعل مهمة للغاية.

انتقاله وزيرا للصحة

ظل الدكتور فؤاد محيي الدين يشغل هذا المنصب في وزارة الرئيس السادات الثانية، أي حتي سبتمبر ١٩٧٤ حين شكل الدكتور عبد العزيز حجازي وزارته فأصبح الدكتور فؤاد محيي الدين وزيرا للصحة، خلفا لزميله الدكتور محمود محفوظ (وإن كانت كثير من المراجع والكتب تخطئ في هذه المعلومات) . و ظل الدكتور فؤاد محيي الدين يشغل هذا المنصب في وزارتي ممدوح سالم الأوليين (أبريل ١٩٧٥ - نوفمبر ١٩٧٦).

انتقاله وزيرا لشئون مجلس الشعب

في الانتخابات البرلمانية (١٩٧٦) التي خاضها مجلس الشعب، فاز الدكتور فؤاد محيي الدين في دائرة شبرا الخيمة، ولعب دورا مهما في حزب مصر العربي الاشتراكي الوليد، وأسهم بأنشطة بارزة، ومع استقبال أول دورة برلمانية حزبية في عهد الثورة أصبح علي الوزارة القائمة أن تختار لوزارة شئون مجلس الشعب أحد البرلمانيين البارزين القديرين، ووقع الاختيار علي الدكتور فؤاد محيي الدين لشغل هذا المنصب (نوفمبر ١٩٧٦)، وطيلة وزارات ممدوح سالم الثلاث الأخيرة (نوفمبر ١٩٧٦ - أكتوبر ١٩٧٨) حيث لمع نجم فؤاد محيي الدين بدرجة ملحوظة في

المناقشات البرلمانية، وفي إدارة دفة حزب الحكومة في هيئة البرلمان، وفي الحصول على تأييد البرلمان للقرارات التي أصدرتها حكومة حزبه.

اختياره سكرتيراً عاماً لحزب مصر

عقب مظاهرات يناير ١٩٧٧ اعتذر محمود أبو وافية عن الاستمرار في منصبه كسكرتير عام لحزب مصر العربي الاشتراكي، واختير الوزيران الدكتور فؤاد محيي الدين، ومحمد حامد محمود ليشتغلا معا منصب سكرتير عام الحزب.

الوزارات الإضافية التي تولاها

قبل هذا كان الدكتور فؤاد محيي الدين (مارس ١٩٧٤) قد عهد إليه وهو وزير دولة بمهمة الوزير المقيم في ليبيا، بالإضافة إلي عمله، خلفا لزميله (الطبيب أيضا) الدكتور مراد غالب.

كذلك رأس الدكتور فؤاد محيي الدين المجلس الأعلى للشباب والرياضة (مايو ١٩٧٤) إلي أن تولي حامد محمود شئون وزارة الدولة للشباب.

احتجابه المؤقت

تأسس الحزب الوطني الديمقراطي (أكتوبر ١٩٧٨) واحتجب الدكتور فؤاد محيي الدين عن المناصب الوزارية بعض الوقت، وبعد فترة قصيرة أعلن انضمامه للحزب الجديد.

وفي الدورة البرلمانية الجديدة أصبح رئيسا للجنة الشئون الخارجية، وبهذا لم يفقد كل اللمعان الذي كان له.

عودته نائبا لرئيس الوزراء

مع تشكيل وزارة الرئيس السادات الأخيرة (مايو ١٩٨٠) اختير الدكتور فؤاد محيي الدين نائبا لرئيس الوزراء، وعهد إليه بمسئولية رئاسة الوزراء في غياب الرئيس وتقديم برنامج الحكومة، وبكثير من اختصاصات رئيس الوزراء، ويؤكد الكثيرون أن صاحب هذا الاختيار كان هو نائب الرئيس حسني مبارك، وأن الرئيس أنور السادات لم يكن موافقا عليه تماما، فقد كانت له تحفظات علي فؤاد محيي الدين، وكان يسميه الزعيم، ولم يكن السادات يحب من يتقمصون شخصية الزعماء.

الوزارات الإضافية التي تولاها

وفي هذه الوزارة عهد إلى الدكتور فؤاد محيي الدين بالتنسيق بين نواب رئيس الوزراء وعهد إليه أيضا بشئون وزارة الدولة للحكم المحلي، ولم يكن غريبا عليها ، كما عهد اليه بوزارة شئون الأزهر .

توليه وزارة الإعلام

ولما استقال منصور حسن في سبتمبر ١٩٨١ أحييت على الدكتور فؤاد محيي الدين مسئولية وزارة الاعلام .

تعطل صعوده بسبب وجود عائلته في السلطة

من العجيب الذي لا يلتفت إليه أحد أن صعود الدكتور فؤاد محيي الدين قد تعطل بسبب العائلة ولم يتسرع على نحو ما يتصور القارئ ، فقد كان نشاطه فيما قبل ٢٣ يوليو كفيلا له بأن يصل إلى أفضل بكثير مما وصل إليه ، إذ لم يصل إلى منصب المحافظ إلا في ١٩٦٨ وإلى منصب الوزير إلا في ١٩٧٣، ويستطيع القارئ للكتب الجوادية على الكمبيوتر أن يلاحظ أن الدكتور فؤاد محيي الدين لم يصل إلى منصب المحافظ إلا بعد خروج ابن عمه زكريا من منصب نائب رئيس الجمهورية.

مقارنته بوزراء الصحة السابقين

مع هذا فإن مقارنة فؤاد محيي الدين بالأطباء الذين تعاون معهم نظام الرئيس عبد الناصر تعطيه أفضلية عليهم من باب السياسة بمعناها المصري فهو بلا جدال لا يقل كفاءة عن الدكتور محمد النبوي المهندس، وهو أكفأ وأقدر من الدكتور نور الدين طراف وعبد سلام وأحمد السيد درويش ، كما أنه بلا أدنى ذرة من الشك أكفأ من الدكتورين محمد محمود نصار ومحمد عبد الوهاب شكري، لكنه من فرط حبه للسلطة وانشغاله بها واضطراره إليها قبل كثيراً من المناصب المستغرقة للجهد طيلة الفترة من ١٩٥٢ وحتى ١٩٦٨، وقد أكسبه هذا خبرات نمطية لكنه في الوقت ذاته استهلكه واستهلك قدراته العقلية العليا .

كان واحدا من ثلاثة أطباء وزراء متزامنين

أما الطريف في أمر وصول الدكتور فؤاد محيي الدين إلى الصدارة فهو أنه حين وصل الي الوزارة لم يكن الطبيب الوحيد فيها ولا حتى الطبيب الثاني فقد أصبح عضوا في مجلس للوزراء يضم وزيرين سابقين عليه في تولي الوزارة ، وهما زميله الدكتور محمود محفوظ وزير الصحة، وزميل لهما من طب الإسكندرية هو

الدكتور محمد مراد غالب وزير الخارجية السابق الذي كان قد أصبح وزيراً للإعلام ثم وزيراً مقيماً في ليبيا (وإن كان هذا غير مشهور عنه) وكانت هذه أول مرة يصبح فيها الطبيب السياسي هو ثالث الوزراء! وقد عين وزيراً لما سمي أمانة الحكم المحلي و للتنظيمات الشعبية والمحلية ... فلما جاءتته فرصته لتولي وزارة الصحة تولاهما لكنه سرعان ما تركها مرة أخرى ليصبح وزيراً لوزارة ثالثة هي وزارة شؤون مجلس الشعب والشورى .

من النواذر الذين خرجوا من الوزارة ثم عادوا إليها

كان ابتعاد الدكتور فؤاد محيي الدين عن الوزارة في أكتوبر ١٩٧٨ حين شكلها الدكتور مصطفى خليل كفيلاً بأن يجعله يئأس من استمرار صعوده السياسي وبخاصة أنه لم يفقد منصب الوزارة فحسب ، وإنما فقد أيضاً منصب سكرتير عام حزب مصر العربي الاشتراكي نتيجة لتأسيس الرئيس أنور السادات للحزب الوطني، لكنه شأنه شأن كل السياسيين المحترفين الذين عاشوا تجربة الحقبة الليبيرالية كان من الذكاء والفهم والصبر و الطموح بحيث واصل العمل والاتصال والنشاط، وقبل أن يكون رئيساً للجنة من لجان مجلس الشعب هي لجنة العلاقات الخارجية ، فلما انتهى عهد الدكتور مصطفى خليل وقد كان من الطبيعي أن ينتهي سريعاً أصبح فؤاد محيي الدين من المرشحين للحلول محله، ومع ما يرويه موسى صبري عن تحفظ الرئيس أنور السادات نفسه على نمط شخصية الدكتور فؤاد محيي الدين بزعامته وخطابته فإنه قبل به واحداً من النواب الستة لرئيس الوزراء على أن يكون هو أولهم من دون لقب النائب الأول و على أن يتولى هو نفسه تقديم برنامج الحكومة للبرلمان .

وسرعان ما حصل الدكتور فؤاد محيي الدين على لقب النائب الأول في وزارة الرئيس حسني مبارك بعد توليه الرئاسة في أكتوبر ١٩٨١ ثم أصبح رئيساً للوزراء بعد ٣ شهور من حصوله على لقب النائب الأول ، وبهذا أصبح الدكتور محمد عبد القادر حاتم هو الوحيد من نواب رؤساء الوزارة الذي قدم برنامج الحكومة للبرلمان ولم يصبح رئيساً للوزراء .

لا نستطيع أن نقول إن فؤاد محيي الدين هو الذي تولى تشكيل وزارة السادات الثالثة في مايو ١٩٨٠ فقد قام بهذه المهمة نائب الرئيس حسني مبارك الذي كان قد تردد أنه هو الذي سيرأس الوزارة، بل إن ما عرف على أنه اختيارات الدكتور فؤاد محيي الدين في وزارته الأولى (يناير ١٩٨٢) والثانية (أغسطس ١٩٨٢) كانت

تحمل بصمات الرئيس مبارك نفسه وإن لم يكن هذا مشهوراً، فقد كان الرئيس حسني مبارك من الذين لا يحبون أن يظهروا في الصورة على حين كان الدكتور فؤاد محيي الدين من الذين يحبون الظهور في الصورة والاستحواذ عليها وهكذا تكامل الرجلان.

حبه للحلول النظرية

ينسب للدكتور فؤاد محيي الدين تبنيه لحلول نوعية من الحلول الكلاسيكية الموجودة في الكتب النظرية من قبيل إقبال المحلات في ساعة مبكرة من الليل مع أن هذا لا يصلح في مصر بسبب المناخ وبسبب التعود لكنه كان من أنصار هذه النوعية من الحلول.

استعادة استقلال القضاء

مما لا شك فيه أن الدكتور فؤاد محيي الدين ترك في التاريخ المصري الحديث بصماته في إنجازين كبيرين أولهما هو إنجازه في طريق استقلال القضاء ، وذلك ما تمثل في صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ الذي استعاد بعض المفهوم الذي أرساه النحاس باشا و محمد صبري باشا أبو علم مع عدة تعديلات تجعل استقلال القضاء مقبولاً من الدولة الشمولية ذات القبضة القوية، ولم يصل أحد من رؤساء عهد ٢٣ يوليو كلهم إلى هذا الذي وصل إليه فؤاد محيي الدين، ولهذا السبب فإن المستشار محمد وجدي عبد الصمد قاضي القضاة ورئيس نادي القضاة رثاه بكلمة رثاء رائعة ضمنها أبياتاً أكثر روعة. ومن حق فؤاد محيي الدين أن نثبت كلمة المستشار محمد وجدي عبد الصمد على نحو ما كتبها، وأن نعتمد عليها في إثبات طبيعة الإنجاز الذي أنجزه الدكتور فؤاد محيي الدين للقضاء والقضاة.

ومن العجيب أننا كنا في ذلك الوقت لا نزال متحمسين فكنا نردد بصوت عال: ليت الدكتور فؤاد محيي الدين يُنجز للأطباء والطب مثل ما أنجز للقضاء والقضاة لكن أجله لم يسعفه.

المجالس الشعبية المحلية

أما الإنجاز الثاني المهم الذي أنجزه من قبل أن يكون رئيساً للوزراء ودعمه وأنفذه و هو رئيس للوزراء فهو تقنين نظام التمثيل الشعبي المحلي في المجالس التي استحدثها قانون الحكم المحلي، وعلى الرغم من أننا انتقدنا ولا نزال ننتقد منهجية هذا النظام ، فإن الاعتراف بالحق واجب فهو نظام قائم وعملي وقادر على استيعاب

بعض الوظائف المطلوبة ، وإن كان الفساد الذي يضرب المنظومة الحكومية و ما يحيط بها يحول بينه وبين تحقيق إنجاز أكبر مما هو متاح على أرض الواقع.

عنايته باختيار المحافظين

ولعل هذا لا ينسبنا أن نشير إلى عناية الدكتور فؤاد محيي الدين بحركة المحافظين عناية أكثر من عنايته بالوزراء ، فقد كان هو نفسه محافظاً سابقاً، وقد دفع بالوجه الشاب على قدر ما تصور المساحة متاحة فهو الذي اختار فاروق التلاوي الذي كان من أصغر المحافظين سناً وبقي في منصبه حتى أصبح أقدم المحافظين احتفاظاً بالمنصب، كما أنه هو الذي أشار على الدكتور عبد الحميد حسن أن يقبل العمل محافظاً للإسكندرية أو الجيزة بدلاً من أن يظل في انتظار تقلبات وضعية المجلس الأعلى للشباب والرياضة وانتظار ما يتم من الغائه وضمه وتغيير اسمه.. الخ هذه المسلسلات المصرية المعروفة. وقد روى الدكتور عبد الحميد حسن أنه هو نفسه الذي اختار الجيزة ليكون قريباً من القاهرة لأنه لم يجرب الغربية !!!

وقبل هذا، فقد كان هو الذي اختار الدكتور عبد الأحد جمال الدين ليكون رئيساً للمجلس الأعلى (القومي) للشباب والرياضة بعد أن كان قد عاد إلى باريس مستشاراً ثقافياً بعد أن أقاله الرئيس السادات من منصب رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون . وعلى هذا النحو كان الدكتور فؤاد محيي الدين قادراً على الحركة في نطاق واسع بحكم علاقاته السابقة ومعرفته بالمجتمع واعتزازه بفترة عمله كمحافظ في ثلاث محافظات مهمة : الشرقية والإسكندرية والجيزة وتوليه لثلاث وزارات، وعمله السابق في مجال الدواء وإدارة المستشفيات فضلاً عن نشاطه السياسي فيما قبل ثورة ١٩٥٢.

نظام القوائم الانتخابية

وفي المستوى البرلماني فإن الدكتور فؤاد محيي الدين هو الذي أدخل نظام القوائم الانتخابية في الانتخابات البرلمانية في مصر وقد كان حريصاً كل الحرص على الأخذ بتطبيقه على مدى السنوات، وقد أجريت انتخابات ١٩٨٤ طبقاً لنظام القائمة بعد أن أكمل برلمان ١٩٧٩ مدته القانونية، لكن فؤاد محيي الدين نفسه توفي قبل أن يشهد الحكم بعدم دستورية القانون ومن ثم حل مجلس الشعب ١٩٨٤ في ١٩٨٧ وحل مجلس ١٩٨٧ في ١٩٩٠ والعودة بدءاً من ١٩٩٠ للنظام الفردي.

طبيعة علاقته بالرئيس مبارك

أذكر قصة واقعية ذات دلالات متعددة لا أظنني قادراً على شكر الله سبحانه وتعالى أن أتاحتها لي في ذلك الزمان الباكر. كنا في شتاء ١٩٨٤ والرئيس مبارك لا يزال رئيساً جديداً ومعه رئيس وزراء يحمل كل المسؤولية هو الدكتور فؤاد محيي الدين ويقوم الرجلان (ومن حولهما من الوزراء) بتلك الجولات المبكرة التي تعرّف فيها الشعب على الرئيس من خلال التلفزيون حين كان التلفزيون قناتين فقط، ومن ثم فقد كانت متابعة الرئيس شبه إجبارية بحكم أن الناس تجلس أمام التلفزيون وتنتظر ما يُعرض عليها، وكان ذلك العصر هو العصر الذي شهد ذروة البث المباشر من مواقع الحدث، فلم يكن الزمان قد أسعف الرئيسين السابقين جمال عبد الناصر وأنور السادات بهذه المساحات الواسعة من البث الحي المباشر.

كنا في مستشفى قصر العيني، ودخلنا حجرة من حجرات الرعاية المركزة نعود استاذاً كبيراً من أساتذة الطب الذين لم نكن في حاجة إلى إدراك أنه قد درّس للدكتور فؤاد محيي الدين، رئيس الوزراء اللامع في ذلك الوقت، وكان أستاذنا يخضع للحجز التام في الرعاية المركزة ومن ثم فلم يكن أمامه إلا أن يتابع التلفزيون.

أستاذنا يصفه بأنه رئيس جمهورية وليس رئيس وزراء !

بدأنا ننظر إلى المونيتور المعلق بجوار التلفزيون، وأراد زميلي الأكبر مني أن يُضفي جواً من التبسط على زيارتنا للأستاذ وكان هذا معتاداً ومستحباً حتى لا تصبح كل الزيارات طبية ثقيلة بمتابعة الضغط والنبض والرسم وغازات الدم والتحليلات.. الخ، نظر زميلي الأكبر المحب لي الذي يتابع التلفزيون إلى الأستاذ وسأله: هل يُمكن لمحمد أن يكون كالدكتور فؤاد محيي الدين؟ وفي هدوء شديد وحكمة لم نكن نعلم مداها كان رد الأستاذ على زميلي: مثله في أي شيء، فأجابه زميلي ببساطة: رئيس وزراء، فقال أستاذنا الأكبر: إن فؤاد محيي الدين ليس رئيس وزراء ولكنه رئيس جمهورية، كان الرد صاعقاً، فقد تعودنا من أستاذتنا الكبار من طبقة هذا الأستاذ أن يقللوا من شأن السلطة بالحق أو حتى بالباطل، وتعودنا أيضاً أن يقللوا من شأن من يشغلها أيضاً.. فما السبب يا ترى في هذا الحكم الذي أصدره أستاذنا الأكبر لتوه؟

كل هذا سينتهي في لحظة واحدة

كان من الواضح أن أستاذنا مدرك لما يدور بعقلنا، وأنه قال ما قال من دون أن يقصد أن يستثيرنا لحديث أو تعليق.. فوجدنا أنفسنا عاجزين عن الإمساك بدقة الحديث ، وإذا بأستاذنا يكرر علينا قوله : نعم هو رئيس الجمهورية، وهو الكل في الكل ولم يصل رئيس وزراء منذ ١٩٥٢ إلى هذا النفوذ، لكن كل هذا سينتهي في لحظة واحدة، لا يعرف أحد متى تأتي بالضبط.. لكنها لن تتأخر.. أصبحنا على مدى دقيقتين مشدودين لنسمع أستاذنا وبدا في وجوهنا أننا مشدوهين وإذا بالأستاذ الذي تعود على مدى خمسين عاما أن يسيطر على طلابه مهما كان مستواهم ينظر إلى زميلي الكبير ، ويقول : هل نسيت أنك سألتني سؤالاً محدداً هل يمكن أن يكون محمد مثل هذا الرجل المهم وأنا أجيبك الآن بكل ثقة بما لا يعرفه محمد نفسه، وهو أنه الآن أحسن من فؤاد محيي الدين ، ولهذا فلن يكون مثله!

أستاذنا يشرح الموقف

وعلى غير ما تقضي به بروتوكولات التعامل قال زميلي : اسمح لي يا سعادة البك أن أجلس لتشرح لي حتى لو لم يكن محمد يريد أن يسمع أو حتى لا تثبط معنوياته وطموحه.. فهم الأستاذ الكبير الرسالة بوضوح شديد وبدأ يتحدث بنقاط فاصلة ملخصها أن الإنسان إذا جرب التحقق عن جدارة فإنه يرزق في الوقت ذاته بالحماية من مصائب الطموح القاتل.

من الحب ما قتل

وبدأ يقص علينا ما يعرفه عن الدكتور فؤاد محيي الدين منذ كان طالبا ينظم المظاهرات أو يشترك في تنظيمها ، وكان في حديثه عن التاريخ يلفت نظرنا بوضوح إلى علاقة الإنسان السوي بالسلطة وبالعامل من أجلها وبالعامل لأجلها.. وهو حديث طويل لا محل له هنا لكن ما يخص موضوعنا اليوم هو انه قال لنا بكل وضوح إن هذا الرئيس المحب لرئيس وزارته والمتيم به والمانح له لكل هذه السلطات، سوف يقتل رئيس الوزراء هذا بكلمة واحدة في لحظة من اللحظات، وربما يندم على أنه قتله، لكنه سيقتله لأنه لن يحتمل نجاحه.

كان حديث أستاذنا مفاجئاً وقاسياً ومثيراً في الوقت نفسه .

قال زميلي لأستاذنا : لكن هذا كادر وهذا كادر ، وسرعان ما وجه سؤالاً يبدو غاية في الذكاء لأستاذنا حيث سأله : هل يُمكن لأستاذة الجراحة أن يصاب بالغيرة من مجد أكبر أستاذة التخدير.. هذا كادر وهذا كادر.

لم ينكر أستاذنا إعجابه بالسؤال الذكي لكنه أجابه إجابة صاعقة لم تخطر على بالنا حيث قال له ببساطة شديدة : نعم إذا وقعا في إغواء راقصة واحدة!!

كان من الواضح أن أستاذنا يرمز بالراقصة للسلطة أو للدنيا. أو إلى أي معنى من المعاني خارج نطاق المهنة الذي أراد زميلنا أن يحصره فيها.

لم يستسلم زميلي وإنما قال بكل ثقة: طبعاً هذا لن يحدث إلا إذا كان الاستاذان يمارسان الاستاذية في نطاق هوليبود أو في شارع الهرم، كان زميلنا يريد أن يقول إن هذا لا يحدث إلا في حالات "الندرة" ولكن حين يكون الأمر طبيعياً فلن يكون هناك تنافس ولن تكون هناك غيرة.

الآداب والتجارة

و مرة أخرى كان أستاذنا من الذكاء بحيث ابتعد برشاقة عما يمكن بحكم الثقافة الشرقية أن يكون من مناطق "الإسفاف" في المناقشة فإذا به يقول لزميلي بكل حسم: هل نتحدث عن الغيرة أم عن العرض والطلب؟ هناك فرق ، فالأولى تتبع قسم علم النفس في كلية الآداب ، والثانية تتبع قسم إدارة الأعمال في كلية التجارة.

طأطأ زميلي رأسه وقال بمنتهى الأدب أنا فهمت الآن، ثم هرب بأن نظر إليّ نظرة تجمع بين التكبر والعطف والتهديد، وقال :سأفضحك، وسأقول: إنك تعتبر نفسك أهم من رئيس الوزراء لمجرد أنك أصبحت متحققاً وصاحب اسم.. نظر أستاذنا الأكبر إلى زميلي وقال له: تبدو خائفاً أن تنسب هذا القول إليّ ، فقال له زميلي بكل خشوع : من سيصدق يا سعادة البية أننا ناقشنا سعادتك في مثل هذه الأمور..

كيف فهم الناس أن الرئيس قتله من دون قصد

قبل أن تمضي شهور مات فؤاد محيي الدين بالصورة التي صورها أستاذنا بالضبط، وقصّ زميلي الأكبر القصة على نطاق واسع حتى إنني في ذلك الأسبوع سمعتها من ثلاثة مصادر مختلفة واضحة المعالم على نحو ما شرحها لنا أستاذنا.

بعد سنوات كان صحفي كبير جداً مقرب من الرئيس مبارك يُجري حديثاً مع الرئيس، وأتيح له وقت للفضفضة فسأله عن أحسن رؤساء الوزارة الذين عملوا معه فأجاب من فوره : د. فؤاد محيي الدين.. عاد الصحفي الكبير جداً من لقاء الرئيس

فقصّ القصة على صديق مشترك رواها لي في لقاء صادف نفس الليلة فأجبتة بالقول الذي تعلمته من أستاذنا: لكنه قتله !!

وفي اللقاء التالي مع هذا الصديق المشترك جليل القدر قال لي يبدو أنك كنت على حق ، فقصصت عليه قصة حوارنا مع أستاذنا عن أستاذ الجراحة وأستاذ التخدير، فكان يضحك من شقاوة الزميل، وقصصت عليه قصة كليتي الأدب والتجارة فأعجب بذكاء أستاذنا في الرد وقال لي قولة لا أنساها: ما دمت عشت هذه الأجواء فلا أمل في استخدامك كبيرا للمستخدمين وكان هذا هو المصطلح الذي يستخدمه محدثي الجليل للتعبير عن المناصب السياسية المرموقة ، وأردف بأن استشهد بتعبير من التعبيرات المنسوبة إلى المراهقين الذين يحجمون عن الزواج فيقولون : إن الذي يعيش بين الأزهار لا يشتري زهرة أبداً.

رأيه المبكر الواضح في أن ٢٣ يوليو حكم عسكري سافر

نختم حديثنا عن صعود الدكتور فؤاد محيي الدين بأن ننقل نص رسالة نشرها أحد المواقع المسيحية مؤخراً على الشبكة العنكبوتية ، وهي رسالة كان الدكتور فؤاد محي الدين بعث بها إلى أحد زملائه الذي كان وقتها مقيماً أو دارساً في ألمانيا ، وقد كتب الدكتور فؤاد محي الدين رسالته هذه وهو شاب في مقتبل حياته أنهي عمله كنائب بمستشفى قصر العيني متخصصاً في الأشعة وعين مساعد مدرس، و انتدب للعمل في المكتب الفني لوزير الصحة .

أرسل الدكتور فؤاد محي الدين هذه الرسالة إلى صديقه الذي خاطبه باسم التذليل «أبو السباع». وكان أبو السباع هذا مقيماً في برلين بألمانيا. الخطاب مؤرخ في ١٩٥٢/١٠/٢٥ ، وهذا هو نص الرسالة كما كتبها فؤاد محيي الدين نفسه :

"العزير أبو السباع

"وصلني خطابك متأخراً جداً، وكنت مريضا، ولا أعلم ما هي أسباب مرضي المتكررة في هذه الأيام ما بين دوسنتاريا وأنفلونزا. نهايته، الحياة تسير في رويبتها العادي الرتيب، وما تنبأت به عن الحالة السياسية صحيح، فنحن نسير بلا أدني شك إلي حكم عسكري سافر، وهذا ما كنا نخشاه من أول أيام الانقلاب، رغم طنطنة الرأي العام، وتهويش الصحافة.

" أما عن اللجنة الوطنية التي ألفناها فبعد أن عقدنا اجتماعاً آخر في شبرا غير ذلك الذي في الجزيرة حلت اللجنة ومنعت من عقد أي اجتماع.

" وستدهش إذا علمت أن في القيادة العامة التي تحدد سياسة مصر في هذه الأيام و عددهم ١٣ ضابطا.. ثلاثة عشر ضابطا فقط اثنان من عائلة محيي الدين الكرام هما : زكريا محيي الدين، بكباشي وخالد محيي الدين، صاغ.

" هذه اللجنة تفقد مصر في هذه الأيام، أما عن الأحزاب السياسية فما زال من الأسف عندها أمل كبير في السماح لها بمعاودة النشاط، والخطأ الذي وقع فيه الوفد والنحاس هو قبول قانون الأحزاب والخضوع له من أول يوم، وهنا بداية المأساة.

" أما عن علاقتي بالوفد، فكانت مشروعا أجل في هذه الأيام إلي أن ينجلي الموقف بطبيعة الحال.

"أما عني فقد انتدبني الدكتور، مدير المكتب الفني بوزارة الصحة، ولم أستلم العمل بعد ولا أدري ماذا سيكون فيه، أرجو ملاحظة أن هذا العمل فني واداري فقط.

" اشتريت عربية جديدة ماركة vany hall فاخرة !!! بمبلغ ٤٥٠ جم وبعث العربية القديمة بمبلغ ٩٥ جم فقط !!

" أنهيت مدتي كنائب في قصر العيني وعينت مساعد مدرس بصفة مؤقتة حتي تخلو وظيفة مدرس ومن هذه الوظيفة انتدبت للعمل بمكتب وزير الصحة كما ذكرت ذلك.

"وأنا أسكن الآن في ٧١ شارع قصر العيني.

" ما أخبار نسوان المانيا وكيف حالهن، كيف يحيا هؤلاء الناس جميعا؟!

" سعد الدين محمود سعيد في زواجه جدا ألم تتزوج أنت بعد بنت هتلر مثلا !! "

" بعد أن خفض النظام الجديد الإجراءات [ياظت] حالتي المالية جدا، وضاعت أمامي فرص سياسية واضحة لا أدري كيف أعوضها بالإضافة إلي مشاكل أخرى لا داعي لسردها هنا. و من هذا يتجلى أمامك أنني في بؤس بئس".

أبا السباع أرجو أن يكون ردك سريعا

فؤاد محيي الدين ١٩٥٢/١٠/٢٥

محاوور سياسته في عهد الرئيس مبارك

لعب الدكتور فؤاد محيي الدين في مقعد رئاسة الوزارة في بداية عهد الرئيس حسني مبارك دوراً محورياً في خلق حركات سياسية من التي يُسمح بها في الدول الشمولية وتضمن شغل الشعب أو إلهاء الجماهير ، وإسعاد الصحفيين لكنها في الوقت نفسه تضمن و تؤمن وتوجه صراع القوى السياسية حول كرسي الحكم أو حول

كراسي الحكم بعيداً عن كرسي الرئاسة الذي تم تأمينه بصورة نهائية للرئيس حسني مبارك.

تخلصه من الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد

لم يكن الدكتور فؤاد محيي الدين يرتاح أصلاً ولا فصلاً إلى وجود الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية الذي كان قد رأى (عند تشكيل الوزارة في مايو ١٩٨٠) لأسباب قد تكون منطقية أن يجمع في يده مناصب الوزير في وزارات الاقتصاد والمالية والتخطيط معاً فلما اضطرت الحملات الصحفية المتوالية في نهاية عهد الرئيس أنور السادات إلى أن يتراجع عن هذا الوضع اختار وزير دولة للمالية والاقتصاد كانا هما فؤاد كمال حسين (لدولة للمالية) والدكتور سليمان نور الدين (لدولة للاقتصاد) وبالطبع فإن فؤاد محيي الدين وهو نائب لرئيس الوزراء لم يكن يريد بقاء عبد الرزاق لأنه منافس محتمل على رئاسة الوزارة التي ينتظرها هو، كما أنه لن يكون متعاوناً معه إذا أصبح رئيساً للوزراء، ومما هو متواتر إلى حد الثبات واليقين أن الدكتور فؤاد محيي الدين استعان على الدكتور عبد الرزاق بالدكتور مصطفى السعيد الذي كان متطلعاً بالطبع إلى أن يكون وزيراً، وكان عضواً في مجلس الشعب، وقد لجأ الدكتور مصطفى السعيد إلى حيلة معروفة وهي توجيه النقد إلى أمر من الأمور ذات الوجهين فهو صحيح و صريح علمياً لكنه يستدعي النقد عند الصحفيين والعامّة بل ويستوجب السخرية، فأمسك بالموازنة التي قدمها الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد وسخر من فكرة حساب القروض ضمن الإيرادات، وقال قولاً غير علمي، وكرره الصحفيون من بعده: كيف يمكن أن تكون القروض من الإيرادات؟ هل هي ضرائب؟ هل هي جمارك؟ هل هي رسوم؟ بينما هي في المحاسبة و الموازنة كذلك.

وهكذا خسر الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد معركة في البرلمان وفي الشارع وكانت هذه الخسارة بالطبع لصالح الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين.

ضد الدكتور صوفي أبو طالب

وشبيه بهذا ما تم تسريبه لصحيفة معارضة من أن الدكتور صوفي أبو طالب رئيس مجلس الشعب قد دعا عدداً من أعضاء البرلمان إلى وجبة طعام من كبابجي شهير، وأن الفاتورة الخاصة بهذه الدعوة (أو العزومة) قد وصلت صورتها (وكان التصوير الزيروكس قد بدأ في الانتشار) إلى الرئيس محمد حسني مبارك الذي كان

في ذلك الوقت يبدو (ويروج له) على أنه حنبلي جدا فيما يتعلق بالمال العام، وبالطبع فقد كان موظف مجلس الشعب الذي صور الفاتورة على صلة مثل غيره من الموظفين بالجهات الموالية للدكتور أحمد فؤاد محيي الدين، وظلت قصة الكباب متداولة ودالة على مدى العبث الذي يمارسه الساسة المصريون الذين كانوا قبل عامين فقط يناقشون الرئيس السادات في الاستراتيجية ويزعمون أنهم يفهمون أكثر منه.

خلاصه من النبوي إسماعيل وفكري مكرم عبيد

أما اللواء النبوي إسماعيل وزير الداخلية فقد كان حادث المنصة وتداعياته قد تكفل بخروجه على مراحل ، فقد كان من المفهوم بالمنطق أنه لم يعد قابلا للعودة، وأما فكري مكرم عبيد فكان أداؤه الباهت والأقرب إلى الغياب كفيلا بغيا به جسديا و بالتدريج أيضا عن الصورة بعدما كان قد فقد منصب الأمين العام للحزب الوطني لصالح الرئيس حسني مبارك نفسه وهو نائب للرئيس .

صفاء الجو له في أغسطس ١٩٨٢

هكذا أصبح الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين قبل أن تمضي سنة من عصر الرئيس حسني مبارك مستريح البال من المنافسين ، فقد تخلص من منافسة (ولا نقول من وجود) ثلاثة نواب لرئيس الوزراء هم فكري مكرم عبيد ومحمد النبوي إسماعيل وعبد الرزاق عبد المجيد بينما بقي معه من النواب الستة الذي ضمتهم الوزارة عند تشكيلها في مايو ١٩٨٠ اثنان هما الفريق أول كمال حسن علي وزير الخارجية والمهندس أحمد عز الدين هلال وزير البترول الذي لم يكن فيما يبدو يبذل أي جهد في اللعب ضده على رئاسة الوزارة.

كبح جماح أي صعود محتمل للواء حسن أبو باشا

وفي اثناء وجود الدكتور فؤاد محيي الدين في رئاسة الوزارة بدءاً من يناير ١٩٨٢ وحتى وفاته في يوليو ١٩٨٤ فإنه استطاع أيضا أن يكبح جماح أي صعود محتمل للواء حسن أبو باشا، وبلغ خلافهما في إدارة انتخابات البرلمان في ١٩٨٤ حدوداً معلنة على نطاق واسع ، ونجح الدكتور فؤاد محيي الدين حتى إنه استقطب فيها الرئيس مبارك معه ضد أبو باشا ، وعلى حين استطاع جهاز الأمن بقيادة حسن أبو باشا أن يستعين بصحفيين كبار ممن تولوا رئاسة تحرير الصحف الكبرى فإن الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين خاض هذه المعركة بكل طريقة حتى بصفته

الشخصية حين كان زميلاً مثلاً لو احد ممن ظنهم من هؤلاء الصحفيين المؤثرين حين كانوا زملاء في المدرسة ، وهكذا استطاع تحييد كثير من أسلحة الأمن وبدا بوضوح أنه قادر على الانتصار تماماً على حسن أبو باشا بكل خبرته وماضيه ونفوذه ويقظته، حتى جاءت معركة الإفراج عن البابا شنودة فكسبها الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين في مواجهة حسن أبو باشا ..

نهاية السباق المفاجئة

لما وصل الدكتور فؤاد محيي الدين إلى نهاية السباق مع نهاية الانتخابات البرلمانية في ١٩٨٤ لم يكن قد عاد متاحاً على الساحة للحلول محله إلا أن يلجأ النظام (أو فلنقل بصراحة: الرئيس حسني مبارك) إلى شخصية قديمة مستبعدة ومتشوقة ومحترقة بالشوق من قبيل الدكتور رفعت المحجوب ليوحي بأنه يتجه إلى اليسار بينما هو يتجه إلى اليمين، وكان الرئيس حسني مبارك قد تعلم هذا من الرئيس أنور السادات بمهارة شديدة.

الرواية الشائعة عن اللقاء الأخير مع الرئيس مبارك

في الفولكلور المصري أن الرئيس مبارك دعا الدكتور فؤاد إلى الإفطار في بيته وأنهى إليه أنه يريد ان يرأس مجلس الشعب في مرحلته القادمة ، بما كان يعني أنه سيترك رئاسة الوزارة و لم تمض ساعات إلا ومات الدكتور فؤاد في مكتبه ظهرا في نهار رمضان .

الرئيس مبارك لم ينتبه للاستفادة من عز الدين هلال

لما توفي الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين وأصبح هناك مكانان شاغران في رئاسة مجلس الشعب ورئاسة الوزراء فإن الرئيس حسني مبارك اضطر للاستعانة بالأقدم في الكشف المصنوع بقرارته هو ، في ترتيب الأقدميات ، وهو الفريق أول كمال حسن علي، ولم يكن عنده من الأفق ما يجعله يستعين بالأقدم الحقيقي الذي كان متاحاً أمامه وهو المهندس أحمد عز الدين هلال ووجد أحمد عز الدين هلال من حق نفسه عليه أن يعتذر من الاستمرار ، على أن ما يهمننا في حديثنا عن الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين أن سياسته في ترتيب المقاعد انتهت مع وفاته حتى إن اختياراته المباشرة من قبيل مصطفى السعيد و وجيه شندي سرعان ما غابت أيضاً عن الساحة.

الفكر التعديلي

كان الدكتور فؤاد محيي الدين في أدائه للمناصب الرئاسية العليا من الذين ينتمون إلى الفكر التعديلي أو التحويري أو الترميمي الذي يسمونه بالفكر الإصلاحى من باب التجاوز في الترجمة ، والمقصود الحقيقي بجذر اللفظ الذي يترجمون عنه وهو reform هو إعادة التشكيل وليس الإصلاح، وإن كانت إعادة التشكيل قد تعود بالإصلاح ، أما الإصلاح في اللغة العربية فمعنى مختلف تماما لا يرتبط بالصلاحية وحدها وإنما يرتبط أيضا بالإصلاح في الخلق والرؤية والسلوك والعقيدة ..

الطابع السوفييتي

لكن الطابع المسيطر على أسلوب الدكتور فؤاد محيي الدين في الأداء لم يكن فرنسيا ولا بريطانيا ولا حتى أمريكا وإنما كان للأسف الشديد سوفييتيا، بحكم معاصرته المكثفة لذروة الصعود الروسي في تجربة الاتحاد السوفييتي التي كانت لا تزال مزدهرة ، ويظهر هذا بوضوح شديد على سبيل المثال في بنائه لهياكل المجالس الشعبية المحلية التي تولى إعداد قانونها وهو وزير ثم أصبح أبرز منفذي هذا القانون وهو نائب لرئيس الوزراء ووزير، وبوضوح شديد فإن المواطن البسيط يذهب فينتخب مرشحين لقرينته في مجلسها المحلي القروي، ومجموعة مرشحين آخرين للمجلس الشعبي المحلي في المركز، ومجموعة ثالثة للمجالس الشعبي المحلي في المحافظة، وهكذا تسير هذه المستويات دون أي رابط عنقودي ينتخب المستوى الأعلى من التالي له والتالي له من الابتدائي. وهذه الموازاة المعقدة والمتعمدة تتطلب مستويات من الترتيب تجعل القائمين على الترشيح والتنسيق لهذه المجالس بمثابة " بارونات انتخابات " لكن هذا لم يكن يجد مائعا عند الدكتور فؤاد محيي الدين الذي مرّ هو نفسه شبيهة بتجربة التفرغ السياسي من خلال الاتحاد الاشتراكي.

إفادته من تجارب أسلافه

بالإضافة إلى هذه الإنجازات التي حققها بنفسه فإن الدكتور فؤاد محيي الدين أخذ من تجربة كثيرين من أسلافه كثيراً من عناصر النجاح ، فكان على سبيل المثال حريصا على أن ينتهي من المشروعات المؤجلة على نحو ما فعل الدكتور عزيز صدقي، وكان حريصا على تنفيذ كثير من التطوير في اللوائح التنفيذية القائمة على نحو ما فعل الدكتور عبد العزيز حجازي ، وزكريا محيي الدين ، وكان حريصا على المتابعة اليومية الدعوية على نحو ما كان ممدوح سالم. ومع هذا كله فإنه نجا من

أسلوب تأجيلات علي صبري للمشكلات والتعلل بالدراسة والعناية بالأرقام المعدة خصيصاً للحديث عن إنجازات إعلامية لا حقيقية، كما نجا من تأجيلات الدكتور مصطفى خليل التي كانت تتفاقم بسبب انشغاله .

توفيحه في اختيار وزير صحة محبوب

كذلك كان الدكتور فؤاد محيي الدين موقفاً في اختيار الدكتور محمد صبري زكي وزيراً للصحة وهو التوفيق الذي ظهر عند خروج هذا الوزير من منصبه حيث أقيمت له من حفلات التكريم ما لم يُقَم لأيّ وزير على مدى التاريخ المصري الحديث.

خبرة المستشار الأشهر عادل عبد الباقي

كان الدكتور فؤاد محيي الدين من الذكاء بحيث اختار لمنصب وزير شئون مجلس الوزراء المستشار الأشهر عادل عبد الباقي الذي كان يقوم بالفعل بهذه المهمة من خلال منصبه كأمين عام لمجلس الوزراء، وبهذا أسعفه وجود رجل قانون مخضرم وذكي ونزيه إلى جواره ومعه سلطات وصلاحيات وزير .

عجزه عن دعم وزراء المجموعة الاقتصادية

لكن الدكتور فؤاد محيي الدين مع هذا لم يكن قادراً على دعم الوزراء الذين اختارهم على نحو ما كان عاطف صدقي من بعده، ولهذا فإن محمد عبد الفتاح إبراهيم نائبه للشئون المالية والاقتصادية استقال من منصبه حين ألقى اللوم على وزير الاقتصاد الدكتور فؤاد هاشم في القرار الخاص بخفض الفائدة، وذلك حين ظهر أن الرئيس حسني مبارك ربما كان ممتعضاً من هذا القرار، وقد فصلنا القول في هذه القصة في موضع آخر.

لم يستفد من أسماء قوية كان قد رشحها للوزارة

كذلك فإن الدكتور فؤاد محيي الدين كان قد رشح أسماء قوية لكن الرئيس مبارك في اللحظات الأخيرة قدّم مرشحيه هو، ولم يفكر فؤاد محيي الدين في أن يستبقي من زكاهم في مواقع أخرى بدلاً من أن يفقد وجودهم في التشكيلة الوزارية تماماً ، بعبارة أخرى فإنه لم يكن قد أعد نفسه بالخطّة (ب) للذين رشّحهم بحيث يرشحهم لمناصب وزارية أخرى إذا اعترض عليهم الرئيس مبارك في المواقع التي اختارها لهم أو كان عنده من المرشحين من هو مقتنع به، وهكذا فقد كان في وسع الدكتور فؤاد محيي الدين أن يجعل العالم أو الشيخ الذي رشحه لوزارة الأوقاف (أيا من كان) وزيراً لشئون الأزهر ما دام الرئيس مبارك قد اختار الشيخ جاد الحق للأوقاف،

وكان بوسعه أن يسند وزارة مقاربة إلى مرشحه الذي أعلن عنه وزيراً للإعلام لكن الرئيس مبارك في اللحظة الأخيرة فضل اختيار صفوت الشريف، ولهذا أثر ذلك المرشح الاستقالة من منصبه على الفور ، وقد كان مرشح فؤاد محيي الدين صالحاً لأن يكون وزيراً للسياحة أو للهجرة أو للثقافة أو للبيئة أو للمتابعة والرقابة بما يحقق الاستفادة من علاقات ذلك المرشح وقدراته المتميزة.

الوزراء الذين تولوا المنصب في عهده

في يناير ١٩٨٢

من الطريف أن أول الوزراء العشرة وهو المغفور له الشيخ جاد الحق سرعان ما ترك الوزارة بعد شهرين ونصف شهر ليتولى مشيخة الأزهر. وأن رابعهم وهو صفوت الشريف ظل في السلطة حتى نهاية عهد الرئيس مبارك وأن اثنين (الخامس و العاشر) ظلوا معاً في السلطة حتى ١٩٩٩، وهما رئيس الوزراء كمال الجنزوري ونائب رئيس الوزراء يوسف والي .

أما ترتيب القائمة الصادرة بتشكيل الوزارة لهؤلاء الوزراء العشرة فكان على النحو التالي :

- الشيخ جاد الحق علي جاد الحق
- الدكتور محمد صبري زكي
- المستشار عادل عبدالباقى
- ومحمد صفوت الشريف
- الدكتور كمال الجنزوري
- المهندس فؤاد أبو زغلة
- عادل طاهر
- اللواء حسن أبو باشا
- الدكتور فؤاد هاشم
- الدكتور يوسف والي.

في ١٧ مارس ١٩٨٢

عين الشيخ إبراهيم الدسوقي، وزيراً للأوقاف خلفاً للشيخ جاد الحق الذي عُين شيخاً للأزهر.

في أغسطس ١٩٨٢

دخل أربعة وزراء الوزارة الثانية للدكتور فؤاد محيي الدين وهم

- الفريق يوسف صبري أبو طالب
- الدكتور وجيه شندي
- الدكتور مصطفى السعيد
- توفيق عبده إسماعيل.

في مارس ١٩٨٣

عين ثلاثة وزراء في تعديل وزارتي محدود (عقب صدور الأحكام في قضية

عصمت السادات) وهؤلاء هم:

- الفريق سعد مأمون وذلك في مقابل تعيين الفريق يوسف صبري أبو طالب محافظاً للقاهرة من أجل الإسراع بتنفيذ مترو الأنفاق بعد أن تعرض تنفيذه للانتكاسات المصرية القوية الكفيلة بتعطيل كل خطوة بمبررات فنية مترددة و متخوفة
- الدكتور محمد ناجي شتلة
- المهندس محمد السيد الغروري.

رثاء المستشار محمد وجدي عبد الصمد له

أروع ما يمكن عند الحديث عن حظ الدكتور فؤاد محيي الدين في الحياة والممات و أبلغ ما قيل في رثائه كان مقالاً لرئيس نادي القضاة الأشهر المستشار محمد وجدي عبد الصمد الذي تولى أيضاً منصب رئيس محكمة النقض (بالأقدمية المطلقة) و الذي كان من المعدودين دوماً ضمن أكبر معارضي الحكومة ، وفي هذا الرثاء كثير من حقائق التاريخ المصري السياسي والقضائي علي حد سواء فضلاً عما فيه من حب غامر لفؤاد محيي الدين :

يشير إلى حداثة عهد معرفته به

قال المستشار محمد وجدي عبد الصمد إن معرفته بفؤاد محيي الدين لم تكن

قديمة :

" لم أظ بمقابلة المرحوم فؤاد محيي الدين قبل الحادي عشر من أكتوبر ١٩٨٠، وكان وقتذاك النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ، وكنت قد دعوته بصفتي رئيساً لمجلس إدارة نادي القضاة، مع آخرين من كبار رجال الدولة، ليشهدوا احتفال

القضاة في ناديهم بعيد القضاء ، واقتصرت تلك المقابلة علي الترحيب به ولقاء لم يدم دقائق معدودات، بحضور المغفور له الرئيس أنور السادات، قبل بدء الاحتفال " ثم قابلته في مكتبه عام ١٩٨٢ وهو رئيس لمجلس الوزراء، فقد أصبح احد القلائل من المدنيين الذين رأسوا الوزارة بعد ثورة يوليو ، وأول سياسي يرأسها بعد أن درجت الثورة علي اختيار رؤساء الوزارات من العسكريين ، أو الأكاديميين والتكنوقراطيين .

عودة مجلس القضاء الأعلى الذي ألغي في مذبحه القضاء

يشهد المستشار محمد وجدي عبد الصمد لفؤاد محيي الدين بمجموعة من الصفات النبيلة والذكية فيقول :

" تكررت بعد ذلك المقابلات في مكتبه برياسة مجلس الوزراء، لأعرض عليه ما يطرأ من مطالب القضاة ، وأشهد أنه لم يرفض لهم مطلباً واحداً، وهو ما شجعني علي أن أفاتحه في عودة مجلس القضاء الأعلى الذي ألغي عام ١٩٦٩ ، وكان القضاة يلحون علي عودته دون جدوي، وقد أدرك من فوره ، بحكم دربته السياسية، أن إجابة ذلك المطلب، هو رصيد ضخم له ولحكومته ، فاستجاب من فوره "

يصلح للقضاء لأنه يحسن الاستماع

" قال عنه الرئيس حسني مبارك انه كان يعمل ثماني عشرة ساعة في اليوم ، ولما استغرق لقائي به ذات مرة في مكتبه أكثر من ساعة ونصف ساعة، وتركته بعد الثالثة مساء ليقابل آخرين، قلت في نفسي ، ولزملائي من أعضاء مجلس الادارة فيما بعد، هذا رجل يصلح للقضاء لأنه يحسن الاستماع، ويحتشد بكل جوارحه لاستيعاب ما يسمع ، بذهن متوقد الذكاء، وعبقريية و موهبة ، وحسم للأمور "

عودة مجلس القضاء الأعلى وتحصين رجال النيابة العامة

ذكر المستشار محمد وجدي عبد الصمد أنه أشار إلي فضل الدكتور فؤاد محيي الدين فيما كتبه عن عودة مجلس القضاء الأعلى وتحصين رجال النيابة العامة :
"وجدتني كتبت بعد وفاته، في مجلة القضاء ، وبعد صدور القانون الذي أعاد مجلس القضاء الأعلى ، وأسبغ الحصانة علي رجال النيابة العامة "

فضله في صدور القانون ٢٥ لسنة ١٩٨٤

" ثم كلمة حق ينبغي أن تقال، هي أن الفضل في صدور القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٨٤ ، انما يرجع إلي المرحوم فؤاد محي الدين رئيس مجلس الوزراء ، الذي

حسم الأمر لصالح القضاء والقضاة "

“ وفي مساء الخامس والعشرين من مارس ١٩٨٤، وكان مجلس الشعب قد وافق علي مشروع القانون بجلسته المعقودة في الثامن عشر من مارس ، وهي جلسة تاريخية كما وصفها أعضاؤه ، ذهبت إليه في مكتبه مع زملائي أعضاء مجلس ادارة النادي نشكره ، وأسرت إلي بأنه سيطلب موعدا لأقابل الرئيس محمد حسني مبارك، وما أن عدت إلي نادي القضاة حتي اتصل بي ليخبرني بأن الموعد تحدد ظهر اليوم التالي، وحين التقيت وزملائي أعضاء مجلس الإدارة بالرئيس حسني مبارك ، حضر هو اللقاء ، وأحسست أنه يشعر بسعادة غامرة ، وقد ظهرت صورته وهو يبتسم "

المرّة الأخيرة التي ابتسم فيها

" ولعلها كانت من المرات القلائل التي ابتسم فيها، ولعلها كانت المرة الأخيرة أيضاً ، في غمرة الأحداث والمهام الجسام التي كانت تلح علي ثمين وقته "

أعاد للقضاء استقلاله، وأسبغ علي القضاء حصانة حقيقية

يلور المستشار وجدي عبد الصمد ما أنجزه الدكتور فؤاد محيي الدين للقضاء: " إن التاريخ سيذكر للدكتور فؤاد محي الدين ، ولحكومته ، أنه أعاد للقضاء استقلاله، وأسبغ علي القضاء حصانة حقيقية حين وافق علي مد الحصانة إلي رجال النيابة العامة حتي طالت النائب العام نفسه، وهو مالا مثيل له في مختلف الأنظمة القضائية في العالم طرا «

اللقاء الأخير

يصور المستشار محمد وجدي عبد الصمد بأسّي شديد آخر لقاء له بالدكتور فؤاد محيي الدين :

" أخبرني رحمة الله ، بعد إبلاله من مرضه الأخير ، وفي آخر لقاء معه ، وكان قد نحل جسمه فوق نحوه ، واتسعت عليه ملابسه ، أنه بسبيل كتابته مذكراته ، وأن قانون السلطة القضائية سيحتل جانبا كبيرا منها ، ونظرت له بإشفاق ، ولم أعقب ولما نعاه الناعي ذات صباح ، نعيته باسم قضاة مصر في صحيفة الأهرام، ولما سرت في جنازته، خلف جثمان ، وجدنتي أجهش بهذه الأبيات:

دع مقلتي تبكي عليك بأربع
ودع الدموع تكف جفني في النوي
ولقد بكيت عليك حتي رق لي
دع مقلتي تبكي عليك بأربع
ودع الدموع تكف جفني في النوي
ولقد بكيت عليك حتي رق لي

الباب الثالث الدكتور محمود فوزي

الذي تفوق على الصبر والصمت

نبدأ حديثنا عن الدكتور محمود فوزي (١٩٠٠ - ١٩٨١) بذكر حقيقة باتت الكتابات التاريخية تقفز عليها بسبب ما فرضه العصر الراهن من السرعة في تناول التاريخ وتداول التاريخ .

دوره في حرب أكتوبر و ما أعقبها

تقول هذه الحقيقة إن الدكتور محمود فوزي كان واحدا من الأوائل الذين شاركوا الرئيس أنور السادات صنع نصر أكتوبر السياسي والعسكري فيما قبل العبور وفيما بعد فض الاشتباك وبدء ما سمي بعملية السلام ، و ليس سرا أن الرئيس السادات كان فيما قبل هذه الحرب يقود سيارته بنفسه ليلتقي بالدكتور محمود فوزي في بيت ريفي في ضواحي الجيزة ، حيث يفرغان من الحاضر ليتناولوا صنع المستقبل على نحو يستشرف الثغرات التي يمكن لهما أن يخترقا من خلالها واقع الهزيمة الثقيلة .

قلادة النيل

وقد كان الرئيس أنور السادات نفسه مقذرا بشدة لدور الدكتور محمود فوزي ، حتى إنه قرر منحه قلادة النيل التي لا تمنح إلا لرؤساء الجمهورية والملوك وجاء منحه القلادة له في مجلس الشعب في حفل تكريم لم يحظ به سواه ، كما جاء منحه القلادة بعد تنفيذه لاستقالته التي كان قد طلب بأن يكون قبولها في يوم عيد ميلاده الرابع والسبعين ، وقد حقق له الرئيس السادات هذا التكريم الشكلي أيضا .

حرص هيكل على تشويه علاقة الرئيس ونائبه

بيد أن الطرف الثالث وهو في حالتنا هذه (كما هو في حالات أخرى) وهو محمد حسنين هيكل كان حريصا بدافعي الحقد والغيرة على أن يفسد ثم على أن يشوه علاقة الرجلين ، على نحو ما كان حريصا أيضا على أن يشوه علاقة الرئيس السادات بالمهندس سيد مرعي وعلاقة الرئيس السادات بمصطفى خليل، وهكذا كان الأستاذ هيكل في أحاديثه مع زواره ومع المراسلين العرب و الأجانب يتعمد اللجوء إلى أن ينسب كثيرا من التعليقات التي ينتقد بها سياسات الرئيس السادات إلى الدكتور محمود

فوزي ليعطيها مصداقية أعلى ، وهو أمر لم يكن مستحبا حتى لو كان صادقا فيما يرويه ، و ذلك من باب اللياقة في حق رجل أثر الاعتزال ، فلم يكن هناك داعٍ لاستدعائه بهذه الطريقة المتجاوزة ، لكن الأستاذ هيكل كان يرى أن له حقوقا على الدكتور محمود فوزي تجعله يوظفه في مثل هذه الاستثمارات من دون أن يستأذنه ، ومن العجيب أن الأستاذ هيكل لم يحترم موت الدكتور فوزي ولا موت الرئيس السادات بعده في العام نفسه وظل ينسب إلى الرجلين ما شاء له الجوى ، وما شاء له الهوى من افتراءاته ، ومن الحق أنني مع حرصى البالغ على تجنب الحديث في سخافات هيكل فإني لا أجد عذرا يمنعني من إثبات هذه الحقيقة حتى لا يقع باحث أو مؤرخ على نصوص الافتراء فيتصورها واقعا ، والله الأمر من قبل ومن بعد .

قصة معرفتي باسم عائلته

على سعيد السيرة الذاتية ، نبدأ حديثنا عن سيرة الدكتور محمود فوزي ببعض الطرائف الموحية، فقد كان اسمه يبدو مركباً من الاسمين اللذين كان كل من الأبوين يفضل أحدهما فتوافقا على تركيبهما معا ، ولم يكن هناك اسم ثان ولا اسم ثالث له على مدى تاريخه، وحتى الآن، فلن تجد مرجعا ولا كتابا ولا مذكرات ولا جريدة ولا قرار يُشير إلى الاسم الثاني ولا إلى الاسم الثالث له ولا اللقب، هو محمود فوزي وحسب، ولم يكن هذا استثناء في عهده ، وإنما كانت هذه هي القاعدة في الأجيال السابقة باستثناءات نادرة ، و انظر مثلا إلى أسماء : محمد عبده ، أحمد عرابي ، سعد زغلول ، ومصطفى كامل ومصطفى النحاس و محمد محمود ، وإسماعيل صدقي وأحمد ماهر وعلى ماهر وحسين رشدي وعبد الخالق ثروت وحسن صبري وحسين سري ، وهكذا كان الآباء وأولياء الأمر يختارون للأبناء أسماء موحية في مستقبلها ، وفي هذا الجيل نشأ محمود فوزي ، وأنت تجد بعض التالين له في المولد وقد أخذ أهلهم بهذه القاعدة من قبيل الرئيس محمد نجيب وشقيقه على نجيب ومن قبيل فتحي رضوان وأحمد حسين وإبراهيم شكري .

كيف بدأت شرارة فضولي لمعرفة لقبه

و هكذا نفهم بوضوح أنه لم تكن هناك للدكتور محمود فوزي حاجة إلى أن يستكمل اسمه الثنائي ولا الثلاثي ولا الرباعي ولا الخماسي [على نحو ما حدث في حالة فريدة وشاذة لم يحن وقت ذكرها] ، أما الطريف ، فإن أستاذا من الأساتذة الجامعيين البارزين أصبح رئيسا للجامعة بعد ذلك لاحظ غرامى بالأنساب و ترتيبى لها ،

فأخبرني في لحظة من لحظات الصفاء في السفر خارج مصر أن في عائلته واحدا من أكبر كبار رجال الدولة لكنه لم يذكر ذلك لأحد، كما أنه لم يستقد من هذه الصلة، وأخبرني أيضا أن من المستحيل أن يصدق أحد وجود هذه العلاقة، و توقف عند هذا الحد .

وقد أثار هذا الأستاذ فضولي، وبدأت أقلب الاحتمالات المختلفة بدءا من أكبر المناصب، فكان أول ترجيح هو أن يكون من عائلة الدكتور محمود فوزي، و مضت الأيام حتى قرأت مذكرات السيدة الدكتورة عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطئ) فإذا بها في هذه المذكرات التي تناولناها بالمدارسة في كتابنا مذكرات المرأة المصرية الذي صدرت طبعته الموسعة بعنوان "الثورة والحرية" تشير بكل وضوح إلى أن والده الشيخ الأزهرى دسوقي جوهرى، والذي تنتمي هي أيضا إلى عائلته، كان صاحب فضل عليها في إقناع والدها بالسماح لها بإتمام حلقة من حلقات جهادها من أجل تحصيل العلم، كما كان صاحب فضل في تشجيعها على ارتباطها بأستاذها وزوجها الشيخ أمين الخولي الذي تزامن معه ابنه الدكتور محمود فوزي حين عملا في المفوضية (السفارة) المصرية في روما عاصمة إيطاليا .

منذ ذلك الحين نشرت هذه الحقيقة وأدعتها فيما يتعلق بوالد الدكتور محمود فوزي وعائلته، و ثقّلت عني هذه الحقيقة كالعادة بدون ذكر المصدر، لا إنكارا لي، ولكن من قبيل أن ما أذكره هو في العادة من المسلمات، وهي ثقة أعتز بها بالطبع أيما اعتزاز، و تعوضني عما يظنه بعض الناس سطوا على جهدي، لكنني لا بد أن أعتزف أن مصدرى فيما رويته وأثبتته كان مصدرا واحدا فقط على الرغم من مصداقيته .

هل وجد لقب الفقى في عائلته

لكنني لا بد أن أشير إلى طرفة ثالثة [منهجية الطابع] تتعلق بهذا الموضوع البسيط وهي أن الدكتور مصطفى الفقى في حكاياته الأخيرة وبعد استقرار اللقب الذي ذكرته اكتشف أن الدكتور محمود فوزي ينتمي إلى عائلة تحمل في نهاية نسبها نفس اللقب الذي يحمله هو، أي الفقى، وأردف فقال إن الدكتور محمود فوزي لم يستعمل هذا اللقب على الإطلاق، وهكذا يمكن للقارئ ان يقول إن الدكتور مصطفى الفقى قد نجا من أن يُحسب عليه، كما أنه فقد بالطبع ما كان يُمكن له أن يكسبه لو أنه كان يحمل لقب عميد الدبلوماسية المصرية، وإن كان رأيه فيه سلبيا جدا !! .

عمل قنصلا في القدس وعمل سفيرا في لندن

نُضيف إلى الطرافة، طرفة أخرى تتعلق بمسار حياة هذا الرجل ، فقد عمل سفيراً لمصر في لندن، لكن هذه "السفارة" لم تدم إلا لأسابيع ، اختير بعدها وزيراً للخارجية، وهكذا كان من حظه أن يحظى بكل التقاليد البريطانية العريقة في ركوب عربة الجياد والذهاب بها إلى الملكة إليزابيث الثانية لتقديم أوراق اعتماده في ذلك الاحتفال البروتوكولي (و السياحي) ! وكانت الملكة إليزابيث الثانية لا تزال في عامها الأول من عهدها الطويل الذي لا يزال مستمرا حتى الآن ، فكان كل هذا الموكب هذا مقابل أقصر مدة عملها دبلوماسي سفيراً لبلده في لندن، والأكثر طرافة من هذا ما حدث من أن الدكتور محمود فوزي اكتشف وهو في الطريق (حسب رواية متواترة) أنه نسي أوراق الاعتماد فتوقف الموكب حتى يأتي من ذهب ليحضر الأوراق ثم بدأت حركة موكب تقديم الأوراق الذي تحرك على مرتين في نفس الصباح.

يرتبط بمسار الدكتور محمود فوزي أنه عمل قنصلاً كما عمل سفيراً وكان هذا من باب الثقة والمكافأة ، كما أنه بعد أن وصل إلى رئاسة وفد مصر في الأمم المتحدة أصبح سفيراً لمصر في لندن لكن الأهم من هذا أنه شغل منصب قنصل مصر في القدس بكل ما كان يعنيه هذا المنصب و ما كان يتطلبه من الذكاء والحكمة والفهم.

مع العسكريين في العالم الثالث

و فيما بعد هذا ، كان الدكتور محمود فوزي عليه رحمة الله مثالا للرجل الذي يعمل مع العسكريين في العالم الثالث فيستريحون إليه ويستريح إليهم ومنهم، ولهذا فإنه ضرب الرقم القياسي في البقاء مع العسكريين منذ تولى الوزارة في الثانية والخمسين وحتى بلغ الرابعة والسبعين فآثر الراحة.

أبو الصابرين

و إذا فقد كان الدكتور محمود فوزي على نحو ما سميناه ذات مرة بمثابة "أبو الصابرين" ، فهو أولى السياسيين بهذا اللقب الجميل الذي اشتقناه له مستوحين إياه من الأغنية الشعبية المشهورة التي تغنيها الفنانة السيدة شادية ، و التي تقول فيها مخاطبة مصر : يا أم الصابرين. ذلك أن أقرب وصف لممارسة الدكتور محمود فوزي للسياسة في عهد ثورة ١٩٥٢ انه كان جالساً في مقصورة الرئاسة ملتزماً الصمت إلى أبعد حدود الصمت: ومُلتزماً بالتهذيب إلى أبعد حدود التهذيب، فكانه

متفرج مهذب و متهذب غير فاعل وغير منفعل ، ومن العجيب أنه ظلّ في الصورة منذ دخل الوزارة في ديسمبر ١٩٥٢ أي بعد أربعة شهور ونصف من ٢٣ يوليو وحتى استقال بإرادته في ١٩٧٤ بعد ما يقرب من عام من نصر أكتوبر ١٩٧٣ .

وزير الخارجية الذي لم ينفرد بالوزارة

مع هذا ، ومع هذا ، ومع هذا وقد كررتها ثلاثا عن قصد ، فإن الدكتور محمود فوزي لم يكن هو من يتولى وزارة الخارجية بمفرده! وإنما كان الرئيس عبد الناصر قد أشرك معه غيره في هذه المسؤولية من الباطن الظاهر إن صح هذا التعبير ، ففيما قبل تعيين محمود رياض وزيرا للخارجية في مارس ١٩٦٤ كان اثنان من الضباط العسكريين قد سيطرا على وزارة الخارجية في وجود وزيرها محمود فوزي نفسه.

العسكريان اللذان عملا معه وهو وزير

كان أول هذين الرجلين هو الطيار الشهير حسين ذو الفقار صبري الذي أصبح وكيلا للوزارة مُتصرفاً فيها ثم أصبح نائبا للوزير ، ثم جاء معه أيضا اللواء محمد حافظ إسماعيل ليصبح وكيل الوزارة المُتصرف فيها بعد أن كان مديراً لمكتب المشير عبد الحكيم عامر القائد العام للقوات المسلحة و وزير الحربية.

إذا أردت وصفا مُختصراً لسيطرة هذين القائدين العسكريين، أي حسين ذو الفقار صبري و محمد حافظ إسماعيل على أمور الخارجية في عهد الدكتور محمود فوزي نفسه ، فإنه يكفي أن نذكر ما هو متواتر من أن حسين ذو الفقار صبري كان يتصرف في أمور السلك الدبلوماسي بكامل السلطة ، حتى من دون أن يُخَطِرَ الوزير(الدكتور محمود فوزي) بما يقرّره .

كما أنه يكفي أن نذكر لك أن الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد عميد الدبلوماسية المصرية (١٩٨٤ - ١٩٩١) وعميد الدبلوماسية العربية (١٩٩١ - ٢٠٠١) كان مديراً لمكتب اللواء محمد حافظ إسماعيل .

ويكفي أن نذكر أيضاً أن خلفه عمرو موسى عميد الدبلوماسية المصرية (١٩٩١ - ٢٠٠١) وعميد الدبلوماسية العربية (٢٠٠١ - ٢٠١١) كان سكرتيراً للواء محمد حافظ إسماعيل.

فإذا أضفت إلى هؤلاء ما تعلمه بالطبع عن ثالث العسكريين الذين تولوا الخارجية في العهد الذي عاش فيه الدكتور محمود فوزي في السلطة وهو محمود رياض الذي أصبح وزيراً للخارجية منذ ١٩٦٤ بكل صلاحيات الوزير بينما الدكتور فوزي

نائب لرئيس الوزراء من ١٩٦٤ وحتى ١٩٦٧ ثم مساعد للرئيس من ١٩٦٧ وحتى وفاة الرئيس عبد الناصر فإنك تستطيع أن تدرك مدى تحكم هذا الرجل الحكيم الذي هو أبو الصابرين في وقته وفي أعصابه وفي لسانه.

نائباً لرئيس الوزراء

على المستوى الرسمي أو الورقي احتفظ الدكتور محمود فوزي بمنصب وزير الخارجية منذ ديسمبر ١٩٥٢ وحتى مارس ١٩٦٤ ، حيث أصبح نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية وصحبه وزير جديد للخارجية هو محمود رياض الذي ظلّ وزيراً للخارجية، ولم يترك الوزارة إلا في وزارة الدكتور محمود فوزي الرابعة في سبتمبر ١٩٧٢ بينما بقي الدكتور محمود فوزي رئيساً للوزارة حتى يناير ١٩٧٢ ثم نائباً لرئيس الجمهورية، وكان قد تولى هذا المنصب ، أي رئاسة الوزارة في أكتوبر ١٩٧٠ عقب وفاة الرئيس عبد الناصر لكنه فيما قبل هذا المنصب مباشرة كان منذ هزيمة ١٩٦٧ مساعداً لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية على أن يحضر اجتماع مجلس الوزراء الذي لم يكن قد أصبح عضواً فيه بعد أن تركت الدولة نظام النواب المتعددين لرئيس الوزراء والذي ظلت تأخذ به حتى هزيمة ١٩٦٧.

حياته ومسيرته مع المناصب

ولد الدكتور محمود فوزي في ١٩ سبتمبر عام ١٩٠٠ في شبرا بخوم (مركز قويسنا ، محافظة المنوفية) وهي مدينة ذات موقع عبوري يتوسط خمس محافظات من محافظات الدلتا ، فهي أولى بلاد المنوفية الواقعة على خط السكة الحديد الواصل ما بين مدينة بنها (عاصمة القليوبية) و مدينة زفتى (إحدى عواصم و مراكز الغربية) المواجهة لمدينة ميت غمر (إحدى عواصم و مراكز الدقهلية) ، وقريبا جدا من بدايات قرى محافظة الشرقية الواقعة على الترعة المسماة ببحر موسى و الواصل ما بين مدينتي الزقازيق وبنها .

تلقى الدكتور محمود فوزي تعليماً مدنياً متميزاً، شأنه شأن أبناء هذا العصر، وتخرج في كلية الحقوق سنة ثلاث وعشرين ١٩٢٣، و سرعان ما التحق بالسلك الدبلوماسي في مرحلة مبكرة ضمن أوائل من التحقوا بهذا السلك ، وتدرج في وظائفه، كما تنقل بين مواقع مرموقة.

البداية في روما

بدأ الدكتور محمود فوزي عمله الدبلوماسي (في وظيفة كانوا يسمونها : تلميذا قنصلية (كاتباً) في قنصلية مصر بروما عام ١٩٢٣، ثم ترقى إلى نائب قنصل في القنصلية المصرية بنيويورك، ثم بنيو أورليانز (١٩٢٧ - ١٩٢٩)، وعين مأمور القنصلية المصرية بكوبي باليابان (١٩٢٩ - ١٩٣٠)، ورقى إلى درجة قنصل عام ١٩٣٦، ونقل إلى أثينا بدرجة سكرتير ثان ١٩٣٦، ثم رقي قنصلاً عاماً في ليفربول بإنجلترا (١٩٣٦ - ١٩٣٧)، و انتقل قنصلاً عاماً لمصر بالقدس في مارس عام ١٩٤١ وفي ١٩٤٥ أصبح مندوب مصر في الأمم المتحدة، وفي ١٩٤٩ مثل مصر في مجلس الأمن.

دراسته في جامعة روما

وفي أثناء خدمته الدبلوماسية درس الدكتور محمود فوزي العلوم السياسية والتاريخ في جامعات روما وليفربول وكولومبيا الأمريكية ، و قد كان ولا يزال يلقب بالدكتور التي كانت تلازم اسمه ، ويبدو لي من خبرتي بألقاب الجامعات الأوروبية الإيطالية أنه نال الدرجة الجامعية الأولى من إيطاليا ، وفي ذلك الوقت كانت الدرجة الجامعية الإيطالية الأولى (الليسانس) تسمى بالدكتوراه ، ولهذا يقال إنه نال الدكتوراه في القانون من جامعة روما (١٩٢٤) بينما لم يكن قد قضى فيها إلا سنة أو أقل كانت كافية بالكاد لأن يتقدم فيمتحن ما يسمى بالدكتوراه الإيطالية التي هي الليسانس ، وفي كل الأحوال فإن تفوق الدكتور محمود فوزي ظاهر جدا من اجتيازه لهذا الامتحان بنجاح مع إتقان الإيطالية .

صعوده قبيل الوزارة

في سبتمبر ١٩٥٢ اختير الدكتور محمود فوزي سفيراً لمصر في لندن ، وفي ديسمبر ١٩٥٢ اختير وزيراً للخارجية في أثناء وزارة الرئيس نجيب الأولي خلفاً لزميله أحمد محمد فراج طابع الذي كان تولي وزارة الخارجية قبله (منذ سبتمبر ١٩٥٢) بتزكية من فتحي رضوان (بينما جاء الدكتور محمود فوزي بتزكية من الأستاذ مصطفى أمين الذي كان قد رشحه وزيرا من قبل ٢٣ يوليو) وقد تولي الوزارة مع الدكاترة عبد الرزاق صدقي ، وحلمي بهجت بدوي ، ووليم سليم حنا، وعباس عمار ، ولكن محمود فوزي كان ، كما نعرف ، أطولهم جميعاً نفساً واستمراراً مع السلطة على الرغم من المناصب الرفيعة التي تولاها الآخرون.

من الذي رشّح الدكتور محمود فوزي للضباط؟

ذكرنا أنه الأستاذ مصطفى أمين، وقد كتب هذا الترشيح في مقالاته ، ولم يكتف بأن يُعلنه شفاهياً، ومع هذا أو بسبب هذا ، فإن الأستاذ هيكل يحرص كثيراً على الإيحاء من بعيد بأنه كان صاحب الفضل في هذا الاكتشاف، ومن الإنصاف أن نقول ، إن هذا الحرص الهيكلي لا ينبع إلا من إيمانه العميق (والحريص على إخفائه) بالأستاذ مصطفى أمين وباختيارات الأستاذ مصطفى أمين ، وحرصه على أن يكون وريث مصطفى أمين (بطريقة الاستيلاء) في كل شيء و كل مجد و كل إنجاز ، أما إذ أردنا أن نبحث عن مرشح الأستاذ هيكل لمنصب وزير الخارجية لو قدر له أن يُدلي بالرأي في ديسمبر ١٩٥٢ ، فإن مرشحه هو الدكتور أحمد حسين الذي كان سفير مصر في الولايات المتحدة الأمريكية ، والذي ظلّ في هذا المنصب حتى خرج منه في ١٩٥٨ مصحوباً بإهانة الرئيس عبد الناصر له، على يد الأستاذ هيكل ، ومن دون أن يستطيع الأستاذ هيكل دفع الإهانة ولا منعها ولا حتى نسبتها إلى نفسه هو كسبب لها.

جدوى الصمت

لا نزال مع قيمة و جدوى فلسفة الصمت التي ميّزت الدكتور محمود فوزي وساعدته على أن يحقق ما حقق من وجود في السلطة ، ونقول بوضوح ، إن هذا الرجل كان الوحيد من أقرانه الذين تعاونوا مع العسكريين ١٩٥٢ حتى وصل إلى عهد الرئيس السادات وهو في السلطة بل وأصبح رئيساً للوزراء ونائباً لرئيس الجمهورية حتى ١٩٧٤ ثم بقيّ على قيد الحياة مُعزّزاً مكرّماً حتى توفي قبل الرئيس السادات بشهور في ١٩٨١ بعد أن توفي رئيس الوزراء الوحيد الذي كان باقياً على قيد الحياة من عهد الملكية وهو إبراهيم عبد الهادي باشا (فنحن نعرف أن رؤساء الوزراء الآخرين في عهد الليبرالية قد توفوا جميعاً قبل النحاس باشا الذي توفي في أغسطس ١٩٦٥: إذ توفي أحمد نجيب الهلالي في ١٩٥٨ وعلى ماهر ١٩٦٠ وحسين سري ١٩٦٠).

أصبح رابع نواب رئيس الوزراء

ظل الدكتور محمود فوزي وزيراً للخارجية في وزارات الرئيسين محمد نجيب وجمال عبد الناصر ، وحتى قامت الوحدة مع سوريا فكان وزيراً لخارجية الجمهورية العربية المتحدة كلها، وبقي أيضاً وزيراً للخارجية بعد الانفصال في

اتصال مستمر مع منصبه . وفي مارس ١٩٦٤ أصبح الدكتور محمود فوزي نائباً لرئيس الوزراء على صبري في وزارته الثانية فكان النائب الرابع من أحد عشر نائباً يسبقه نور الدين طراف، والمهندس أحمد عبده الشرباصي ، وكمال رفعت، وكان اسم منصبه في تلك الوزارة ذات النصوص الطنانة أنه نائب لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، ويشرف على الخارجية (التي أصبح وزيرها لأول مرة محمود رياض) والعلاقات الثقافية الخارجية (التي أصبح وزيرها لأول وآخر مرة هو الدكتور حسين خلاف).

ثاني نواب رئيس الوزراء

وفي وزارة زكريا محيي الدين (أكتوبر ٦٥- سبتمبر ١٩٦٦) أصبح الدكتور محمود فوزي بمثابة النائب الثاني لرئيس الوزراء لا يسبقه إلا المهندس أحمد عبده الشرباصي ، ومعه ايضاً محمود رياض وزيراً للخارجية.

أول نواب رئيس الوزراء

وفي وزارة المهندس محمد صدقي سليمان (سبتمبر ١٩٦٦- يونيو ١٩٦٧) أصبح الدكتور محمود فوزي أيضاً نائباً لرئيس الوزراء للشئون الخارجية، ولكنه أصبح أول نواب رئيس الوزراء (وبقي معه محمود رياض وزيراً للخارجية).

أصبح خارج التشكيل الوزاري

وفي وزارة الرئيس عبد الناصر التي أعقبت النكسة، ترك الدكتور محمود فوزي قائمة التشكيل الوزاري ليعمل مساعداً لرئيس الجمهورية للشئون الخارجية (بعيداً عن مجلس الوزراء)، لكنه كان يحضر اجتماعات مجلس الوزراء بقرار خاص. وفي أكتوبر ١٩٦٨ انتخب الدكتور محمود فوزي عضواً في اللجنة التنفيذية العليا بعدد كبير من الأصوات تلا أصوات حسين الشافعي وعلى صبري وفاق أصوات الرئيس السادات .

صبره على قفز زملائه على مكائمه

ومن الجدير بالذكر أن صبر الدكتور محمود فوزي وتصبره و تصبيره لنفسه لم يتوقف عند حد ، فقد قفز على أقدميته عدد لا بأس به من زملائه اللاحقين به في الوزارة ثم دارت الأيام فأصبح خروج بعض هؤلاء من المناصب الوزارية في عهد الرئيس السادات مرتبطاً بفكرة أنهم سبقوا الدكتور محمود فوزي من قبل في السلم الوزاري الموسيقي، أبرز هؤلاء بالطبع هو المهندس محمد صدقي سليمان الذي

أصبح في ١٩٦٦ رئيساً للوزراء وأصبح الدكتور محمود فوزي نائباً له ، مع أنه كان نائباً لرئيس الوزراء حين كان صدقي سليمان لا يزال وزيراً جديداً فحسب. وهكذا فإن المهندس محمد صدقي سليمان لم يشترك في وزارة الدكتور محمود فوزي وخرج من الوزارة ليشغل منصب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات .

كذلك فإن كمال رفعت الذي دخل الوزارة بعد الدكتور محمود فوزي بأكثر من ٦ سنوات كان قد سبقه إلى عضوية ما يسمى مجلس الرئاسة فلما عُين الرجلان كمال رفعت والدكتور محمود فوزي نائبين لرئيس الوزراء على صبري في مارس ١٩٦٤ أصبح ترتيب كمال رفعت سابقاً على ترتيب الدكتور محمود فوزي ، وهكذا كان كمال رفعت من هؤلاء الضباط الذين خرجوا من وزارة الدكتور محمود فوزي ، وقد كان كمال رفعت أفضل هؤلاء الضباط الوزراء حظاً حيث انتقل إلى العمل سفيراً لمصر في لندن طيلة ما يقرب من ٤ سنوات.

ومن الطريف أن الأسبقية البروتوكولية لكمال رفعت على الدكتور محمود فوزي حدثت أيضاً مع المهندس أحمد عبده الشرباصي الذي كان تالياً للدكتور محمود فوزي في دخول الوزارة لكنه سبقه بدخوله مجلس الرياسة ، وهكذا أصبح ترتيبه البروتوكولي سابقاً على الدكتور محمود فوزي

وقد كانت هذه الترتيبات القائمة على الأقدمية فرصة أيضاً لخروج كل من الدكتور ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء وأمين هويدي الذي كانت أقدميته (في تصوره) تتيج له أن يكون نائباً لرئيس الوزراء وليس وزيراً فحسب.

ترتيبه بين أئداده الحقوقيين والدبلوماسيين

هل كان هناك منافسون حقيقيون للدكتور محمود فوزي حين اختيار وزيراً للخارجية، بالطبع كان هناك كثيرون ممن أعجب بهم الرئيس عبد الناصر وزملاؤه إلى حدود الافتنان، وكان على رأس هؤلاء الدكتور محمد صلاح الدين باشا وزير الخارجية الوفدي الشهير.

مقارنته بصلاح الدين باشا

مما قد لا يتصوره القارئ أن الدكتور محمود فوزي كان سابقاً في التخرج على الدكتور محمد صلاح الدين باشا الذي كان ألمع وأنشط وأذكى من الدكتور محمود فوزي بمراحل كبيرة ، لكن كراهية حركة الضباط للوفد وغيرتهم من شعبية النحاس باشا ورجال النحاس باشا لم تكن تسمح للرئيس عبد الناصر أن يطلب من الدكتور

صلاح الدين باشا أن يكون وزيراً للخارجية في عهد ١٩٥٢، مع أنه لم يَـكُف في البداية عن الاستماع إليه والاستفادة من فكره فلما أدرك مدى أصالته وعظمته أودعه السجن في قضية ملفقة بحكم بالسجن ١٥ عاماً حتى لا يستفيد منه أحد .

مقارنته بمحمد عبد الخالق حسونة

لم يكن محمد صلاح الدين باشا وحده هو المتاح أمام رجال ١٩٥٢ ، وإنما كان اسم محمد عبد الخالق حسونة باشا مطروحاً ، فقد كان وزيراً للخارجية في وزارات مستقلة محايدة، لكن فرصته المبكرة في الحلول محل عبد الرحمن عزام في الجامعة العربية أراحته من أن يدخل مجال التنافس على وزارة الخارجية المصرية، وقد كان سابقاً على الدكتور محمود فوزي في كل شيء : في الميلاد وفي السلك الدبلوماسي وفي الوظائف الكبرى ، بل في تولي وكالة الوزارة ومحافظ الإسكندرية ووزارتي الشؤون الاجتماعية والخارجية ، من الطريف أن والد حسونة كان كمثل والد محمود فوزي شيخاً أزهرياً .

زملأؤه الدبلوماسيون

أما الدبلوماسيون التالون لمحمود فوزي في السن ، والذين كانوا قد وصلوا إلى مواقع لا تقل أهمية من موقعه فيشملون:

- حسن يوسف باشا رئيس الديوان الملكي بالنيابة (المولود في ١٩٠٣) والذي كان مرشحاً قبل الدكتور محمود فوزي لدرجة الوزير (في الديوان الملكي أو غيره).
- عبد الفتاح عمرو باشا سفير مصر في لندن (المولود في ١٩٠٩) والذي قدر لمحمود فوزي نفسه أن يخلفه في منصب سفيرنا في لندن لمدة قصيرة جداً بعد المدة الطويلة جداً التي قضاها عبد الفتاح عمرو (١٩٤٤ - ١٩٥٢)
- محمد عوض القوني المولود في ١٩٠٦ ، والذي كان قد وصل إلى مناصب دبلوماسية رفيعة لا تقل عن مناصب الدكتور محمود فوزي وتولى في عهد فوزي رئاسة وفد مصر في الأمم المتحدة، كما تولى منصب السفير في موسكو ولندن، وأخيراً تولى منصب وزير السياحة في ١٩٦٩ كنوع من التكريم.

الحقوقيون الذين سبقوه للوزارة

و لم يكن وصول الدكتور محمود فوزي إلى منصب الوزير على وجه العموم وصولاً مُبكراً فقد سبقه إلى هذا المنصب من خريجي الحقوق التاليين له في الدفعة عدد لا يُستهان به، ففي وزارة الوفد الأخيرة على سبيل المثال كان هناك أربعة وزراء جدد تالين له في التخرج، وهم:

- وزير الخارجية محمد صلاح الدين باشا المتخرج في الدفعة التالية للدكتور فوزي (١٩٢٤)
- وزير البلديات إبراهيم فرج باشا الذي كان يتولى الخارجية بالنيابة (وهو متخرج في دفعة ١٩٢٥)
- الوزيران حامد زكي باشا ومحمد زكي عبد المتعال باشا (المتخرجان في دفعة ١٩٢٦)
- و هذا فضلاً بالطبع عمّن كانوا يصغرونه من قدامى وزراء الوفد الذين صعد بهم نشاطهم السياسي الى منصب الوزارة وعلى رأسهم:
- فؤاد سراج الدين (الوزير من ١٩٤٢ وهو من دفعة ١٩٣١)
- ومحمود سليمان غنام (الوزير منذ ١٩٤٢ وهو من دفعة ١٩٢٤).
- بل إن أحزاب الأقلية دفعت بثلاثة كانوا زملاء دفعة للدكتور محمود فوزي (واثنين من الدفعات التالية) إلى الوزارة قبله وهم:
- مصطفى مرعي الوزير منذ ديسمبر ١٩٤٨
- محمد على رشدي منذ فبراير ١٩٥٢
- عبد المعطي الخيال منذ يوليو ١٩٥٢
- حسين فهمي (دفعة ١٩٢٧) منذ فبراير ١٩٤٩
- محمد زهير جرانة (من دفعة ١٩٣٠) منذ فبراير ١٩٥٢.

أسبقيته على الرئيس محمد نجيب

ونأتي إلى طرفة الطرائف وهي أن رئيس الوزراء الذي دخل محمود فوزي وزارته في أثناء عهدها وهو الرئيس محمد نجيب كان أصغر من الدكتور محمود فوزي ، وتاليا له في دفعة الحقوق التي تخرج فيها وهو ضابط (١٩٢٧).

وصوله لرئاسة الوزارة مع بداية عهد الرئيس أنور السادات

عقب وفاة الرئيس عبد الناصر، وما إن أعلن عن توزيع الاختصاصات ، حتى أصبح الدكتور محمود فوزي رئيساً للوزارة وشكل الوزارة أربع مرات كانت كلها قصيرة العمر ، لكنها عدت أربعاً ، و استغرقت من الزمان أكثر من ١٥ شهرا :

وزارته الأولى

▪ الوزارة الأولى (٢٠ أكتوبر ١٩٧٠ - ١٨ نوفمبر ١٩٧٠) ، كانت هي نفس وزارة الرئيس عبد الناصر الأخيرة على الحال الذي تركها عليه ، مع فارق واحد هو استقالة محمد حسنين هيكل من منصب وزير الإرشاد القومي وإسناد وزارة الارشاد القومي إلى محمد محمد فائق الذي كان في ذلك الوقت وزير دولة للشئون الخارجية.

وزارته الثانية

▪ الوزارة الثانية (١٨ نوفمبر ١٩٧٠ - ١٤ مايو ١٩٧١) وهي تمثل أول تشكيل وزارى أتمه الدكتور محمود فوزي ، فقد كان في المرة الاولى رئيسا لوزارة موروثة بدلا من رئيسها الرئيس الذي توفي أي الرئيس جمال عبد الناصر مع أنه لم يكن عضوا في تلك الوزارة . وقد أتاحت هذه الوزارة عند تشكيلها الفرصة لدخول ثمانية وزراء جدد ونائب وزير. وفي أثناء وزارة الدكتور محمود فوزي الثانية عين وزيران جديان آخران هما أحمد نوح الذي عين وزيراً للطيران المدني، ومحمد عبد السلام الزيات الذي عين وزيرا لمجلس الأمة.

وزارته الثالثة

▪ وأما وزارة الدكتور محمود فوزي الثالثة (١٤ مايو - ١٩ سبتمبر ١٩٧١)، فقد تشكلت في ١٤ مايو ١٩٧١ في أعقاب استقالات الوزراء و ما عرف على أنه ثورة أو أحداث مايو ١٩٧١ ودخلها لأول مرة ١٠ وزراء جدد ، كما دخلها الدكتور محمد عبد القادر حاتم نائبا لرئيس الوزراء ووزيراً للإعلام . كما دخلها بعد تشكيلها بأيام قليلة وزيران جديان هما عبد الملك سعد (خلفاً لكamal هنري أبادير) ومحمد فتح الله الخطيب (خلفاً لحافظ بدوي الذي انتخب رئيساً لمجلس الشعب).

وزارته الرابعة

وأما وزارة الدكتور محمود فوزي الرابعة (١٩ سبتمبر ١٩٧١ - ١٦ يناير ١٩٧٢) ، فتشكلت في ١٩ سبتمبر ١٩٧١ عقب إعلان الدستور الدائم لكنها لم تستمر طويلا إذ كان نجم عزيز صدقي صاعدا بسرعة و متحفزا لتولى المسؤولية بشبابه وطموحه .

ثلاثون عضوا جديدا في مجلس الوزراء في عهده

يمكن القول بأنه في وزارات الدكتور محمود فوزي الأربع دخل مجلس الوزراء ثلاثون عضواً لم يكن لأحدهم عهد بمجلس الوزراء قبل ذلك (فيما عدا اثنين).

الإنجازات الدستورية الهادئة في أثناء توليه رئاسة الوزارة

يبدو لنا بوضوح لا تذكره أدبيات الثورة أن الدكتور محمود فوزي نجح في كثير من الإنجازات الدستورية الهادئة في أثناء توليه رئاسة الوزارة ، حيث وضع الدستور الدائم في عهد وزارته الثالثة وبمشاركته . وقد نقلت في كتابي محاكمة ثورة يوليو عن الأستاذ محمد عبد السلام الزيات ما أورده في كتابه «مصر إلى أين» من أن الفضل في النص في الدستور على تثبيت ازدواج السلطة التنفيذية المشاركة بين رئيس الجمهورية والحكومة في السياسة العامة للدولة يرجع إلى موقف حاسم للدكتور محمود فوزي ، وقد كان رئيساً للوزراء عند مناقشة مشروع الدستور في اللجنة المركزية . وقد عقب الزيات بقوله : إنه لا يجد نفسة في حل من ذكر التفضيلات حول هذا الموضوع!!

اختياره نائبا لرئيس الجمهورية ثم اعتزاله

ترك الدكتور محمود فوزي منصب رئيس الوزراء في يناير ١٩٧٢ ، ليتولى منصب نائب رئيس الجمهورية، وهو المنصب الذي كان قد بقي فيه حسين الشافعي بمفرده، بعد إقالة على صبري في مايو (١٩٧١) ، وهكذا ظل الدكتور محمود فوزي بمثابة النائب [الثاني] لرئيس الجمهورية حتى ٣٠ أغسطس ١٩٧٤ حين استقال معتزلا للحياة العامة بسبب تقدم سنه، بينما بقي حسين الشافعي وحده نائبا للرئيس إلى أن خلفه الرئيس محمد حسني مبارك وحده في أبريل ١٩٧٥ . هذا وقد قبل الرئيس السادات استقالة الدكتور محمود فوزي على نحو ما طلب أن تكون في يوم مولده في الثامن عشر من سبتمبر ١٩٧٤ .

استقالته في ٢٧ أغسطس ١٩٧٤

قدم الدكتور محمود فوزي استقالته إلى الرئيس السادات في ٢٧ أغسطس ١٩٧٤ و قال فيها :

" أن تأذن لي بإنهاء كل عملي الرسمي والاتجاه إلى سواء ، قبل الثامن عشر من سبتمبر القادم حين أكون قد بلغت - بحمد الله - الرابعة والسبعين وأمضيت في العمل أكثر من خمسين عاماً، و أفسح المجال لمن هو أوفر مني عافية ، وأقدر على حمل رسالة العمل الرسمي المقبل في ظروف النصر الجديدة بقيادتك، لأرجو أن تثق في أنني سأكون دائماً رهن إشارتك وهذا الوطن إذا ما تصادف أن بدا في أية مناسبة عابرة خارج النطاق الرسمي أن في جهدي المحدود بقية قد تنفذ . وكم يسعدني ذكر ما لقيته منك والوطن من إكرام ومن فضل أقابلها بالعرفان "

قلادة النيل

وفي أكتوبر ١٩٧٤، منحه الرئيس السادات في مجلس الشعب (قلادة النيل) ، وهي أرفع الأوسمة المصرية وتسلم الدكتور محمود فوزي هذه القلادة أمام مجلس الشعب.

قدراته الشخصية المتميزة

مع أن الدكتور محمود فوزي لم يصبح رئيساً للوزارة إلا في أول عهد الرئيس السادات ، فإنه كان جديراً وقادراً على هذا المنصب منذ ما قبل ذلك، فقد كان من رجال الحضارات ، كما كان مهتماً بتثقيف نفسه إلى أبعد الحدود وكان حين يخطب في الأمم المتحدة يضمن خطاباته أبياتاً لشكسبير وغيره من الشعراء الانجليز ، وكان يحرص في كل بلد يذهب إليه على تعلم لغته ، وهكذا كان بالإضافة إلى العربية و الفرنسية والإنجليزية ، ملماً بالإيطالية و اليونانية والإسبانية ، كما كان يعرف اليابانية ويفهم حضاراتها خير فهم.

وكان الدكتور محمود فوزي بالإضافة إلى هذا يتقن المصارعة اليابانية ويتقن الرسم بالرمل الملون داخل الزجاج ، و يبدو أن الفترة التي قضاها في اليابان كانت من أخصب فترات حياته، ويذكر أنه قدم وهو وزير للخارجية بحثاً لمجلس الوزراء عن التعليم في اليابان، وكأنه كان يريد أن ينبه إلى أن التعليم هو أساس ما سوف يكون لليابان من نهضة .. وقد حدث!! كذلك يذكر له أنه كان هو صاحب الاهتمام بعمال التراحيل ، وأنه سن لهم في أثناء رئاسته للوزراء قانوناً منصفاً .

هيكل أكثر من صور شخصيته مذعنة

ومن الإنصاف للدكتور محمود فوزي أن ننفي ملامح الصورة الذهنية الشائعة عنه والتي تعود إلى ما صاغه عنه وصوره به محمد حسنين هيكل (ثم تداوله الرواة مع التكبير و الإضافة) من أن الرئيس عبد الناصر سأله الرأي ذات مرة في إحدى الأزمات الشهيرة التي واجهتها مصر فأخذ فرصته في التفكير ثم عاد بعد وقت طويل ليقول للرئيس عبد الناصر ما معناه : إن هذه المشكلة لا يحلها إلا الإلهام الذي لا يأتي الا للرئيس عبد الناصر!!

وقد انسحب هذا التصوير الذي راج عن موقف محدد للدكتور محمود فوزي إلى الحكم على كل مواقفه في كل الأزمات ، و هكذا بولغ في تحميل الدكتور محمود فوزي المسؤولية عن الصمت، أو عن السكوت عن النصح الواجب للرئيس عبد الناصر ونظامه.

كان في رأينا ينتظر الفرصة للتصويب

درج كثير من كتابنا و مؤرخينا و صحافيينا أن يصفوا الدكتور محمود فوزي بأنه كان بلا رأي تقريبا !! ولكن التاريخ الوئيد يظهر أن الدكتور محمود فوزي لم يكن بلا رأي، لكنه كان صاحب رأي واضح يجتهد حتى تمكنه الظروف من أن يجد الفرصة عند مستمعيه من الضباط لاستيعابه.

كما أن البحث الهادئ في مناقشات الرجل ومواقفه يقودنا إلى الاعتراف بحكمة الدكتور محمود فوزي ، وأن هذه الحكمة هي التي جنبته القرار السهل بالابتعاد الآمن ، وترك المركب التي كان يعرف أنها تواجه الأنواء الشديدة بسبب رعونة العسكريين وخفتهم .

وليس من شك في أن الدكتور محمود فوزي لم يكن في تقديره لمصلحة بلاده حين بقي مع ٢٣ يوليو ومع رجالها إلا مؤثرا لهذه المصلحة على مصلحة نفسه ، حتى وإن كان لنفسه نصيب من الراحة بلا شك.

رواية سيد مرعي عن تعجله للحرب

روي المهندس سيد مرعي في مذكراته بكل وضوح أن الدكتور محمود فوزي كان مع الرئيس السادات في التنبه والتنبيه إلى ضرورة التدخل العسكري السريع على نحو ما حدث في حرب أكتوبر ، لأن الوقت لم يكن في صالح قضيتنا .

صفاته البارزة

عرف الدكتور محمود فوزي كصديق مقرب من كثير من الشخصيات ، و كان دائماً عفاً للسان ، لا يثور ولا ينفعل ، ينتقي ألفاظه في حرص ، كما كان ، حسب ما روى ، يستدعي الفلسفة والشعر والتاريخ و حكمة الشرق.

بعض ثناء مساعديه من الدبلوماسيين

شهادة السفير محمد حافظ اسماعيل

تحدث محمد حافظ اسماعيل باعتزاز و تقدير عن لقائه الأول بالدكتور محمود فوزي حين اختير ليكون بمثابة الضلع الثالث وكيلاً لوزارة الخارجية مع الدكتور فوزي وزيرها، و مع نائبه حسين ذو الفقار صبري :
" واستقبلني الدكتور محمود فوزي برفته المعهودة و بريق عينيه الضيقتين، و بابتسامته الودودة. وأصبح هذا اللقاء بداية صحبة بيننا استمرت عشرين عاماً.. اتصفت بالاحترام والثقة "

يعيد صياغة الخشن

" كان الدكتور فوزي قادراً على أن يتلقى "الخشن" في صورته الأولى، فيعيد صياغته دون أن يفقده جوهره ، مضيفاً إليه أحيانا ما يكمل أركانه أو يقومه ويلين من حدته "

"وكان ما بهرني فيه هو أسلوبه المتميز في ممارسة العمل الدبلوماسي في أدق الأدوار والمواقف.. في حزم وصرامة تغلفها رقة اختياره لكلماته وحسن صياغته لتعبيراته . كان فكره يقظاً، وعمقه لا يسبر له غور.. ومنطقة شاملاً يستخلص من الأسباب نتائجها . كما كان استعداده أن يستمع بقدر ما يتحدث أمراً مثيراً".
" ولم يكن فوزي يرى الدنيا بيضاء ناصعة ولا سوداء حالكة . ومنه تعلمت الحلول الوسط ..."

ثناء السفير عبدالرؤوف الريدي

كتب السفير عبدالرؤوف الريدي، يثني على الدكتور محمود فوزي ، فقال:
" كان فوزي رئيساً للدبلوماسية المصرية إلا أن ذلك لا يعنى أنه كان يضع سياسة مصر الخارجية فالسياسة الخارجية في النظام الرئاسي هي سياسة الرئيس وإن كان وزير الخارجية هو مستشاره الأول فالمسؤولية في النهاية تقع على الرئيس، وكان فوزي واسع الاطلاع.. قارئاً في كل المجالات، وكان أديباً في كتاباته سواء بالعربية

أو بالإنجليزية، وكان أنيقاً في ملبسه وفي حديثه وكان يختار كلماته بعناية فائقة ، وكان وجهه بشوشاً دائماً تعلوه هذه الابتسامة "اليابانية" التي اشتهر بها وكان معروفاً أنه مفاوض من الطراز الأول"

مديح الأستاذ عبد الحميد عبد الغني

هذه فقرات رائعة في مديح الدكتور محمود فوزي كتبها الأستاذ عبد الحميد عبد الغني المشهور باسم عبد الحميد الكاتب ، والذي كان رئيساً لتحرير أخبار اليوم ، وقد كان تلميذاً وفيماً للدكتور محمود فوزي . ولا نزال نعتبر هذا المقال من أفضل مرثيات الساسة المصريين ، والمقال نموذج نادر للحديث عن أخلاق نادرة لمن طبعوا على النزاهة والطهارة و لم يكن للفساد مهما انفتحت الأبواب سبيل إليهم ، و هذه فقرات تصور مدي تفاوت نتائج اختيار القيادات الحاكمة.

قال الأستاذ عبد الحميد الكاتب في مدخل حديثه عن الدكتور محمود فوزي :

" كان مثلاً أعلى في النزاهة.. بل لعله بلغ في هذا درجة لا نعرفها إلا فيما نقرأه عن السلف الصالح.. ولا شك أن له شعوره الديني العميق فقد كان رجلاً متديناً.. بل كان فيه شيء كثير من التصوف.. كان هو منبع نزاهته الكاملة.. كان وزيراً للخارجية اثنتي عشرة سنة. وطوال هذه السنين الطويلة لم يرض محمود فوزي أن يدخل وزارة الداخلية في منصب كبير أو في وظيفة صغيرة أحداً من أقاربه أو أصهاره أو البعيدين. وظل هذا مبدأه ومسلكه عندما صار رئيساً للوزارة ، ثم نائباً لرئيس الجمهورية، كان في تحرجه من أن يستفيد مادياً من مناصبه الكبيرة هذه يبلغ حد التزمت الغريب..! قال لي أحد العاملين معه عندما كان رئيساً للوزارة، أنه حدث أن رأي سيارة الوزارة واقفة أمام منزله عند المساء، فسأل عن السبب.. فقيل له أن الطائرة التي سيسافر عليها ابنه إلى لندن موعدها الساعة الثانية صباحاً.. كيف سيسافر الشاب إلى المطار من البيت الريفي الذي يقيم فيه مع والده بعيداً عن شارع الهرم بعدة كيلو مترات.. لا تاكسي هناك في تلك الساعة!! قال: لا ، لا.. عندنا سيارتنا الخاصة.. وهي سيارة قديمة كان قد اشتراها من نيويورك من خمسة عشر عاماً.. فليات أحد أصدقاء ابني ، وليذهب إلى المطار!.. وصرف سيارة الحكومة وسائقها!

" وسألت في تلك الأيام مدير مكتبه عن رقم تليفونه في الإسكندرية ..وكان قد ذهب إليها أيام الصيف حين تنتقل الوزارة إلى هناك.. وقلت له : سأتصل به تليفونيا

، فقد يكون عنده متسع من الوقت للقائه والحديث معه بعيداً عن زحمة العمل والمقابلات في القاهرة ! فقال لي : صدق أو لا تصدق!... إنه ينزل في شقة ابنته وزوجها .. و ليس في الشقة تليفون.. ونحن نتصل به طوال اليوم بواسطة الموتوسيكل.. يذهب ويجيء من البيت إلى رئاسة الوزارة ."

... ولو قيل إن مصر انتصرت في حرب ١٩٥٦

ونصل إلى التعبير الدقيق الموحى الذي يتحدث به الأستاذ عبد الحميد الكاتب عن حرب ١٩٥٦ ودور الدكتور فوزي ، وهو بأسلوب يجمع الأدب مع التحفظ يستخدم حرف الشرط : لو ، ويقول :

".....وقد أتيج للدكتور فوزي أن يدخل مفاوضات معقدة مع سياسيين دوليين من أمثال جروميكو ودالاس وإيدن وأثبت الرجل نجاحاً منقطع النظير، ولو قيل إن مصر انتصرت في حرب ١٩٥٦ ، فلا بد لنا أن نردف أن للدكتور محمود فوزي [نصيها كبيراً] في تحقيق هذا النصر" .

" وبالإضافة إلى هذا ، فإن محمود فوزي صاحب مدرسة من الدبلوماسيين المصريين الذين وصلوا إلى أن يكونوا وزراء خارجية وسفراء مرموقين حتى يومنا هذا ، وربما كان المصري الوحيد صاحب هذه المدرسة، ومع أن في جيله من كانت الفرصة في أن يربي من زملائه الصغار تلاميذ في مدرسة ، ولكن الدكتور محمود فوزي كان يتميز على الجميع بأنه صاحب شخصية فيها من التكامل ما يمكنها من القيام بدور الأستاذية غير المفروضة ولا المتكلفة " .

حواره مع كسينجر مع تعديلنا البسيط للرواية

نقل عن الأستاذ عبد الحميد عبد الغني أيضا بعضاً من الفقرات التي تصور اهتمامات الدكتور محمود فوزي بقضية فلسطين وحواره مع كسينجر مع تحفظنا على الخطأ في التاريخ ، فيما يروييه الأستاذ عبد الحميد الكاتب، وهو خطأ يسهل إصلاحه بحذف صفة وزير الخارجية عن كسينجر في ذلك الوقت إذ لم يصبح كذلك إلا في سبتمبر ١٩٧٣ ، و وضع صفة مستشار الأمن القومي مكانها إذ كان يشغل هذا المنصب منذ يناير ١٩٦٩ قبل وفاة الرئيس الأمريكي السابق إيزنهاور في مارس ١٩٦٩ :

"ولا شك في أن محمود فوزي كان يؤمن إيماناً عميقاً بأن قضية فلسطين وقضية القدس، هي قضية قومية تهمة مصر مثلما تهمة العالم العربي والعالم الإسلامي. ولعل

من أسباب ارتباطه العقلي والروحي بقضية فلسطين أنه عمل في شبابه قنصلاً عاماً لمصر في مدينة القدس وهناك بدأت دراسته العميقة للحركة الصهيونية، ثم استكمل هذه الدراسة وتشبع بها خلال السنين التي عمل فيها في الأمم المتحدة، وعاشها في مدينة نيويورك التي هي أكبر مراكز تلك الحركة. وكانت المسألة في ذهنه واضحة كل الوضوح"

"بعد أن أعتزل وزارة الخارجية بعدة سنوات ذهب إلى واشنطن ليمثل مصر في تشييع جنازة إيزنهاور. وكان كيسنجر حينذاك قد تولي وزارة الخارجية الأمريكية فطلب مقابلة فوزي . وتقابلا."

" سمعت منه أنه قبل أن يجلس على مقعده سأله كيسنجر: متي ستعترفون بإسرائيل؟ فأجابه فوزي بهدوء: عندما تحدد إسرائيل حدودها.. أنت يا مستر كيسنجر، أستاذ للعلوم السياسية في جامعة هارفارد.. وتعرف أن أول شرط في الاعتراف بأية دولة أن تكون لها حدود معروفة ومعلنة، ومعتترف بها.. وإسرائيل منذ قامت وحتى هذا اليوم ترفض أن تعلن عما تعتبره حدودا لها.. وهي لهذا تقول مثلا إن الضفة الغربية هي جزء من أراضي إسرائيل.. وأحيانا تمتد حدودها لتشمل قطاع غزة ، وتشمل الجولان " .

" هذا هو السؤال الذي يجب أن تجيب عليه إسرائيل.. قبل أن تطلب اعترافنا بها. " ووجد كيسنجر نفسه أمام رجل قوي واضح في حجته..
"وكان هذا هو اللقاء الأول والأخير بين فوزي وكيسنجر".

فتحي رضوان يوازن بين أسلوبه في موقفين مختلفين

لم يكن فتحي رضوان من المعجبين بالدكتور محمود فوزي ولا المعترفين له بقدره فائقة، ومع هذا فإنه كان حريصا في مذكراته (التي تدارسناها في كتابنا في رحاب العدالة) على أن يثني عليه في موقف مهم هو توجهه الراض لفكرة سفر الرئيس عبد الناصر إلى لندن في أثناء العدوان الثلاثي، وقد أشرنا في كتابنا إلى هذه القصة التي يقول فتحي رضوان فيها بوضوح:

... " وتكلم الدكتور محمود فوزي، وعلى النقيض مما يقوله عنه خصومه، ويروجونه بكل وسيلة، بأنه رجل يؤثر السلامة، ويفر من مواقف المسؤولية، ويخفي رأيه إرضاء لصاحب السلطة، مستعملا أسلوبا (لوليبا) في التعبير عن الرأي على

النقيض من هذه الصورة الثابتة.. كان محمود فوزي يومذاك، حاسماً.. فقد أعلن، وبلا تحفظ، أنه ضد سفر رئيس جمهورية مصر إلى لندن...».

حوارات حول موقف له في اجتماعات الوحدة

ولكن هذا التقدير العابر لم يمنع فتحي رضوان بالطبع من أن يتحدث عن الدكتور محمود فوزي بانتقاد شديد حين صور اجتماعات اللجنة الثلاثية المكلفة بكتابة بيان الوحدة مع سوريا ١٩٥٨ ، فذكر أنه حدث أن دفع باب حجرة الاجتماع برفق، وظهر الدكتور محمود فوزي، فلما رأنا أغلق الباب بسرعة وكأنه أتى أمراً مستنكراً.. وينتهز فتحي رضوان هذه الفرصة ليروي كثيراً من الآراء المتحاملة على شخصية الدكتور محمود فوزي:

انتقاد عفيف البزري للدكتور فوزي

«كانت هذه الحركة من جانب الدكتور محمود فوزي كافية لأن تثير عفيف البزري، وكان على ما أذكر : قائد الجيش ووزير حربية سوريا، فقد صرخ: «كيف.. كيف سيدي! وزير الخارجية المصرية يتخرج من أن يدخل علينا وأن يسألنا إلى ما ذا وصلنا، ويمنحنا بعض توجيهاته، أليس نوبان بلده في كيان أكبر عملاً من أخص خصائص الخارجية، ما يصير هذا».

محاولة صلاح البيطار الدفاع عن الدكتور فوزي

«فرد عليه صلاح البيطار: «ولكن الدكتور فوزي يعلم أن المجتمعين شكلوا لجنة رباعية لوضع البيان، فلا يجوز له أن يقم نفسه على هذه اللجنة، فأثار هذا الرد البزري أكثر مما أثاره تصرف الدكتور فوزي، وعلا صوته وقال: «لجنة.. لجنة.. لجنة سيدي ما في اللجنة سر على عضو في الاجتماع الأكبر، ولا عليه، وهو وزير الخارجية»

" تأليف اللجنة هو إجراء عملي فقط.. ولكن هذه الخطة، خطة البعد عن مواطن المسؤولية، وإيثار العافية والصمت، هي عيوب في كبار رجالنا الفنيين، وهذا ما أغضبني».

بعض آراء الناقد

وعند هذا الحد يبدأ الأستاذ فتحي رضوان الاستطراد ليقدم بعض آراء الناقد للدكتور محمود فوزي:

«كان ذلك داعياً لأن نترك البيان لفترة غير قصيرة لمناقشة شخصية الدكتور فوزي، وقد انضم إلينا في الحديث الموظفون الفنيون الذين كانوا معنا في الحجرة، وقد بدأوا الحديث أول الأمر على استحياء، ثم لما اطمأنوا إلى أن أحداً لم يمنعهم، أفاضوا في الحديث عن أسلوب الدكتور فوزي وخطته، وذكروا أنه ترك وزارة الخارجية للسيد حسين ذو الفقار صبري - وكيلها - وأنه تقريباً لا يأتي إلى مكتبه، وأن سكرتيره الخاص نقل في إحدى حركات التنقلات دون أن يعرف الدكتور فوزي!! فضلاً عن أن يستأذن في ذلك، وأن السفير حسين غالب رشدي - وكان سفيراً لمصر في إسبانيا - خرج ذات يوم من لندن وزير الخارجية الدكتور فوزي، بعد أن سمع منه ثناء جما على عمله، ووعداً بأنه سينقل في الحركة القادمة إلى مكان أفضل من إسبانيا، فإذا به يفاجأ بأنه فصل من السلك السياسي كله!!».

مقارنته بالسياسي الفرنسي تاليران ١٧٥٤ - ١٨٣٨

ثم يستطرد فتحي رضوان بذكاء مردداً بعض الآراء المتداولة على نطاق واسع في شخصية الدكتور محمود فوزي، وربما أن هذه الآراء لم تتوال في تلك الجلسة على هذا النحو لكن فتحي رضوان قد جمعها على هذا النحو من الدهاء المبرر بحكم ما كان يكنه من عدم تقدير للدكتور فوزي :

«وقال آخر: «إن هذا شأن كبار الدبلوماسيين.. فإن تاليران عمل مع الثورة الفرنسية ومع نابليون ومع ملكية البوربون بعد سقوط نابليون».

وهنا صاح صائح من السوريين قائلاً: «تاليران كان قادراً على الاحتفاظ بمركزه لدهائه، ومرونته، وتكيفه، لكنه كان شخصية فعالة تبدي رأيها ولا تصمت وتكافح وتداول وتناور»، وبالغ أحدهم في الحملة على الدكتور فوزي فقال: «إنه يأبى أن يحمل ساعة في يده أو جيبه لكي لا يسأل أحدهم كم الساعة، فيضطر إلى الإجابة!!».

«وذكر ثان أنه سمع من أحد أعضاء مجلس قيادة الثورة أنه لا يذكر أنه سمع صوت الدكتور فوزي، ولذلك فهو لا يعرفه».

«وقال ثالث: «من الغرائب أن الكثيرين يحملون على سياسة عبد الناصر الخارجية، ويسمونها بالحماسة والانديفاع وعدم التخطيط والسطحية، ومع ذلك يتحدثون في نفس الوقت عن كفاءة وعبقريّة الدكتور فوزي وزير الخارجية، وهو

إما أن يكون واضح هذه السياسة الخارجية، فيتحمل وزرها، وإما أن يكون لا رأي له في سياسة بلاده الخارجية فينتفي أساسا القول بكفاءته وبراعته وألمعيته».

انتقاد الدكتور عبد الرحمن بدوي القاسي لشخصية الدكتور فوزي

لعل أسوأ نقد وجه إلى الدكتور محمود فوزي هو ما جاهر به الدكتور عبد الرحمن بدوي في مذكراته الشهيرة ، ونقلنا عنه بعضه في كتابنا " تكوين العقل العربي " .

وهو يصور ضعف أدائه في التعامل مع المجتمع الدولي في أثناء نشوب النزاع بين مصر والدول الأخرى بعد تأميم قناة السويس، فيقدم صورة تحفل بالسخرية الكاريكاتيرية لأداء الدكتور فوزي في هذه الأزمة.

ومع أن أداء الدكتور محمود فوزي يحظى بانتقادات شديدة في كثير من الكتابات، فإن صورته في أي كتابة ناقدة لم تصل إلى هذا المستوي الذي يصفها به الدكتور عبد الرحمن بدوي من السذاجة والبلاهة:

«وتدخلت هيئة الأمم فوكلت إلى سكرتيرها العام داج همرشولد ١٩٠٥-١٩٦١ مهمة التوسط في النزاع، واتفق هذا على اللقاء بوزير الخارجية المصرية محمود فوزي في جنيف لبحث الموضوع».

« وجاء محمود فوزي خلال شهر أكتوبر، وكنت في جنيف، فاشتركت في استقباله في مطار جنيف، ولما نزل من الطائرة، سأله بعض الصحفيين عن رأيه في الموقف، فأجاب: «الجو جميل في جنيف، والسماء صاحبة»، فدهش الصحفيون من هذا الجواب، فكرروا السؤال، فكرر هو نفس الجواب، وازدادت الدهشة من هذا الوزير، ورد عليه أحد الصحفيين قائلاً: ما هذا الذي يقوله وزيركم؟! ماذا أصابه؟ فابتسمت وقلت: ربما كان هذا هو ما يسمي بالدهاء الدبلوماسي!».

تعجبه من أن يكون مستوي أدائه متدنيا إلى هذا الحد

يستطرد الدكتور عبد الرحمن بدوي إلى تعجبه من أن يكون مستوي أداء الدكتور محمود فوزي متدنيا إلى هذا الحد:

«وأصابتني حيرة وخجل من هذا الوزير الذي لا يستطيع أن يرد بجملتين تتعلقان بالموضوع ولا تلزمانه بشيء، كأن يقول مثلا: «أنا قادم إلى جنيف للالتقاء بسكرتير عام الأمم المتحدة لبحث موضوع تأميم القناة، وأرجو أن نصل إلى حل في هذه

المسألة!» أو ما يشبه ذلك من عبارات مفيدة لا تقيده بشيء، أما أن يقول ما يقوله فهذه هي البلاهة بعينها».

بدوي يتهمه بالبلاهة

ثم يصل الدكتور عبد الرحمن بدوي إلى تقرير حقيقة الدكتور فوزي من وجهة نظره هو في الحكم على سلوكه:

«وازددت يقينا من بلاهة هذا الرجل، الذي زمر له بعض الصحفيين (يقصد أنهم هللوا له ولقدرته) منذ أن كان ممثلا دائما لمصر في هيئة الأمم المتحدة من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٢، لما أن جاء إلى برن، وأقام له السفير عشاء حضره أعضاء السفارة، وكان الهدف من الاجتماع به استيضاح الأمور الجارية والإفادة من توجيهاته، لكنه أمضى السهرة كلها، طوال ثلاث ساعات، دون أن ينطق بكلمة واحدة في موضوع الساعة».

" وانبري مستشار السفارة - وهو شخص ناقص العقل - وتحدث عن صيد الأسود في الصومال وكينيا، يوم أن كان عضوا في هيئة الوصاية على الصومال قبيل استقلاله، وكلما حاولت أن أسأل محمود فوزي عن رأيه في الموقف الحالي كان يشيح بوجهه ويطلب من ذلك المستشار المأفون أن يتابع حديثه عن صيد الأسود في الصومال وكينيا! وهمست في أذن الملحق العسكري ليدخل ويوقف هذا الهراء، فاعتصم بالصمت!«.

والعته والجهل

و أخيرا يبلور الدكتور عبد الرحمن بدوي الرأي الذي وصل إليه في شأن وزير الخارجية المصري بقوله:

«وهكذا أيقنت أن وزير الخارجية المصري محمود فوزي، ما هو إلا رجل معتوه جهول لا يدري في السياسة شيئا».

الدكتور بدوي يقارنه بوزير الخارجية الإسرائيلي ببلاغته وفصاحته

«ثم سمعته بعد ذلك، بعد العدوان الثلاثي، يخطب في مجلس الأمن عند عرض هذا العدوان على مجلس الأمن، فسمعت شخصا عيبا غيبيا لا يستطيع أن ينطق بحجة، فضلا عن صوته الذي كان يموء به مواء القط المخنوق، خصوصا وقد تلاه في الخطابة أبا إيبان ١٩١٥ - ٢٠٠٢ بفصاحته وبلاغته وصوته الجهوري الأخاذ،

فامتألت نفسي حسرة وغما، وأنا أسمع المناقشات في مجلس الأمن من الراديو السويسري وهو ينقلها على الهواء مباشرة من نيويورك ابتداء من منتصف الليل».

يتساءل عن طبيعة علاقته بالرئيس

ثم يتساءل الدكتور عبد الرحمن بدوي عن طبيعة العلاقة بين الرئيس عبد الناصر وهذا الوزير: « ألم يخطر ببال عبد الناصر أن يستمع إلى كلام ممثله في مجلس الأمن في أثناء عرض قضية العدوان الثلاثي على مصر في أوائل نوفمبر سنة ١٩٥٦، ويدرك منه مدي عي وعجز هذا المندوب، محمود فوزي؟ لكن يبدو أن هذا العي والعجز هما الصفتان المطلوبتان في وزرائه وأعوانه».

أثاره

ترك الدكتور محمود فوزي مذكرات مكتوبة نشرت ورقات [ولا نقول حلقات] متفرقة منها في مجلة «الدبلوماسي» التي تصدر عن نادي الدبلوماسيين في وزارة الخارجية المصرية، ونشرت بعض فقرات منها في دوريات متنوعة ، ولسنا نعرف على وجه التحديد متى تنشر مذكراته الكاملة .

مرضه

في يونيو ١٩٨٠ أصيب الدكتور محمود فوزي بما كان يعرف في ذلك الوقت بأنه مضاعفات تصلب شرايين القلب.. ونقل على أثرها إلى غرفة الرعاية المركزة بالمستشفى الجامعي بالإسكندرية. وفي ٢٤ مارس ١٩٨١ أصيب بأزمة في شريان المخ أدت إلى نوبة شلل وحالة فقدان النطق ونقل إلى غرفة الرعاية المركزة بمستشفى الدمرداش . وقرر الرئيس أنور السادات سفره للعلاج في لندن على نفقة الدولة . وسافر بالفعل وعاد قبل وفاته بشهر ونصف بلا تحسن كبير فبقي في مستشفى دار الشفاء .. وفيها تحسنت صحته للدرجة التي سمحت له بالتحرك على كرسي متحرك كان يتجول به في ردهات المستشفى .

وفاته

توفي الدكتور محمود فوزي يوم الجمعة ١٢ يونيو ١٩٨١

الباب الرابع : الدكتور علي لطفي

السياسي الذي ساعد نفسه على طول العمر

أبدأ حديثي عن الدكتور علي لطفي ١٩٣٥- ٢٠١٨ بقصة من قصص القصور المعبرة أو الكاشفة و الدالة، وقد سمعتها بأذني من راوي القصة الذي كان طرفاً فيها بل كان هو طرفها الأساسي إذا جاز هذا التوصيف في طرفٍ يحضر موقفاً بينما طرفاه الآخران هما رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء، كان هذا الطرف هو أمين رئاسة الجمهورية الذي يتولى صحبة الرئيس حتى إلى الاجتماعات الكبرى في قصره الرئاسي، وقد حدثني عن تصرف كان يحرص عليه الدكتور علي لطفي إذ دعي هو ومجموعة من الوزراء إلى اجتماع من الاجتماعات الرئاسية التي كان الرئيس حسني مبارك يعقدها للوزراء المتصلين بقضية أو مجموعة من القضايا دون حاجة إلى عرض الموضوع على مجلس الوزراء كله ..

قادم للوزراء مع الرئيس وليس قادماً معهم إلى الرئيس

كان هذا التصرف الذي تكرر بحيث لم يفت الأمين ولا الرئيس (بالطبع) أن يدركا مغزاه هو أن يستأذن له في لقاء منفرد لمدة دقيقة بالرئيس قبل دخول الرئيس إلى الاجتماع، وبالطبع فإنه لم يكن يعد سبباً لمثل هذا اللقاء المنفرد بل إن من الطبيعي أنه سيكون هناك أكثر من سبب لأشياء يريد رئيس الوزراء أن يستأذن فيها الرئيس أو أن يأخذ رأيه على أفراد أو أن ينهاها إليه على أفراد.. كل هذا طبيعي ومفهوم لكن الرئيس حسني مبارك (وكذلك أمين الرئاسة وهو من أصل يميل إلى العسكرية) كانا يفهمان الموقف بطريقة مختلفة وهي أن رئيس الوزراء كان يريد أن يوحى للوزراء أنه قادم إليهم مع الرئيس، وليس قادماً معهم إلى الرئيس. وسواء أفهم الدكتور علي لطفي أن هذا يضايق الرئيس حسني مبارك أم لم يفهم، فإن الرئيس مبارك لم يكن سعيداً بهذا على أية حال ، كما أن الدكتور علي لطفي لم يكف عن هذا ..

كان حريصا على أن يحقق لنفسه الرضا النفسي

ولأنني لم تربطني بهذين الرجلين إلا العلاقة الجيدة فإني أستطيع أن أقول وكلي اطمئنان إن الدكتور علي لطفي لم يكن يمانع في أن يسبب تصرفه هذا ضيقا للرئيس ما دام سيعود عليه بدرجة من النفع المعنوي أو بدرجة من الرضا النفسي الذي كان حريصا على أن يحققه لنفسه، وعلى خلاف كل الذين تعاملوا مع الدكتور علي لطفي من الوزراء فإني أراه كان محقا في مثل هذا التصرف بل إنني أستطيع أن أقول باطمئنان إن هذا السلوك قد بقي معه طول العمر وقد ساعده على طول العمر، وأنه لولا هذا السلوك لأصيب بالموت من أزمة قلبية من التي تعترى العاطفيين أو الحساسين حين تُساء معاملتهم على يد العسكريين.

وباختصار شديد ومن دون دخول في معنى الأثر العصبي والقلبي لمثل هذه السلوكيات فإن التصوير الشعبي هو الأصدق تعبيراً عن هذا الموقف بكلمة من حرفين يستعيرها عامة الناس من اللغة الفصحى ليعبروا بها أبلغ تعبير عن الحقيقة حين يقولون "طق مات" ففي هذا الفعل "طق" كل التعبير المطلوب عن حالة الانفعال الزائد أو النقص أو التشنج أو الضيق أو القفش الذي يعترى عضواً من الأعضاء [الخطرة] بدرجة خطيرة تكون قاتلة، ويصبح الوصف التشريحي هو نزيف المخ أو توقف القلب لكن الوصف الفسيولوجي السيكولوجي الدقيق هو: طق مات.

تدليل النفس وتضخيم الذات

وبهذه العقلية الحريصة على القرب من مواقع النفوذ مع الاحتفاظ بهامش من تدليل النفس وتضخيم الذات استطاع الدكتور علي لطفي أن يعيش مع النظام منذ أصبح وزيراً للمالية (١٩٧٨ - ١٩٨٠)، ثم رئيساً للوزارة (١٩٨٥ - ١٩٨٦) ثم رئيساً لمجلس الشورى (١٩٨٦ - ١٩٨٩)، وقد احتفظ لنفسه طيلة هذه الفترة بوجوده المعنوي أستاذاً في تجارة عين شمس حتى إنه في وقت من الأوقات طلب أن يكون من المرشحين لرئاسة الجامعة إذ لم يكن قد بلغ الستين رغم المناصب التي مرّ بها. كان الدكتور علي لطفي أستاذاً للاقتصاد و ليس للمحاسبة التي يعتبرها المصريون أو الطلاب المصريون بمثابة المادة الأولى في كلية التجارة (وليس الاقتصاد ولا الإدارة بما فيها من علوم التسويق) ولا يزال الطلاب المصريون مع اختلاف أجيالهم على هذه العقيدة، ومن ثم فإننا إذا وجدنا اسماً بارزاً لأستاذ للاقتصاد في كلية للتجارة فمعنى هذا أنه تفوق تماماً على اسم أستاذ المحاسبة وكتاب أستاذ

المحاسبة وامتحان أستاذ المحاسبة ومحاضرة أستاذ المحاسبة و كل هذا مما يشغل بال طلاب سبعين ألفا من الطلاب (كانت دفعات كلية التجارة تصل إلى حدود ١٨ ألف طالب في الدفعة الواحدة). وهكذا كان لمعان أو طغيان اسم أستاذ الاقتصاد أو اسم أستاذ الإدارة موحيا تماما بنفوذ و قوة شديدة لا تقل طبعاً عن القوة التقليدية لاسم أستاذ المحاسبة في كلية التجارة (أية كلية للتجارة) وهكذا جاء على لظفي الى الوزارة في ١٩٧٨ .

صعوده استدعى المقارنة مع الدكتور عبد العزيز حجازي

جاء الدكتور علي لظفي إلى منصب الوزارة في ١٩٧٨ وقد سبقه مجد الدكتور عبد العزيز حجازي الذي كان قد تولى الوزارة نفسها في ١٩٦٨ وظل في الوزارة إلى أن أصبح رئيساً لها في ١٩٧٤ وهكذا كان السياسيون والصحفيون يقربون الصورة بأن علي لظفي هو عبد العزيز حجازي الثاني، لكنهم سرعان ما اكتشفوا أن علي لظفي أقل تسامحاً، وأكثر حدة، وأظهر اعتزازاً، وأسرع غضباً، كما أنه أكثر كلاماً وحديثاً وجدلاً.

قصة إيمانه بأن المالية لأبناء المالية

ولعلي أقفز الآن إلى قصة أخرى رواها لي واحد من كبار رجال القضاء كان يتولى لفترات طويلة منصب المستشار القانوني لرئيس الجمهورية ضمن آخرين من الذين يُنتدبون من القضاء ومجلس الدولة على حد سواء، وقد روى لي هذا المستشار الجليل أنه تصادف ذات مرة أن استقل مصعد مبنى الوزارة في لاطوغي (وهو المبنى الذي كانت تتقاسمه وزارتا العدل والمالية) وبالطبع فإنه ركب المصعد المخصص للعدل، و تصادف أن سببا من الأسباب الميكانيكية في أعطال المصاعد جعل وزير المالية بنفسه يشاركه المصعد المخصص للعدل ولم يكن في المصعد غير الرجلين فقد رأى ضباط الأمن أنه لا محل لهم في ظل استعارة مكان للوزير في مصعد ليس مصعد وزارته، ولسبب من الأسباب كان الوزير الدكتور علي لظفي يعرف المستشار ويعرف علاقته بالرئاسة، وهي علاقة ليست سرية لكنها ليست معلنة كما أن المستشار ليس من نجوم المجتمع، وكالعادة في مثل هذه المصادفة كان لا بد من حديث من الأحاديث التي يُطلق عليها الانجليز في أدبياتهم أحاديث الطقس وهكذا فإن وزير المالية مال على المستشار وقال له إنه يستحلفه بالله خدمة لأجل الوطن في المستقبل، وهو أن يسرّ لرئيس الجمهورية ألا يختار لمنصب وزير المالية

أحداً من خارج وزارة المالية لأن مثل هذا الاختيار يجلب للبلد مصاعب لا حدود لها.

وصل المصعد إلى الدور الأرضي وكان لا بد للرجلين أن يفترقا لكن القارئ لما أرويه يريد أن يقرأ تعقيبي على هذه القصة الخاطفة: هل كان الدكتور علي لطفي يريد أن يحجب زملاءه حتى لا يأتوا إلى هذا المنصب ويخلفه واحد منهم ضمن من سيخلفونه بطبيعة الحال والزمان؟ لست معنياً بالإجابة على مثل هذا السؤال التقليدي بإجابة تقليدية، ذلك لأن عندي ما هو اصدق وأوقع وأورع من الإجابة التقليدية وهي أنه بعد سنوات من هذه الواقعة أصبح علي لطفي نفسه رئيساً للوزراء فاحتفظ للمالية بوزيرها الذي هو ابن من أبنائها بالفعل وهو الوزير محمود صلاح الدين حامد وذلك على الرغم من أن الدكتور علي لطفي نفسه كان حين عين وزيراً للمالية قد جاء وزيراً في ١٩٧٨ خلفاً لصلاح حامد نفسه..

انتهاز الفرصة للثناء على صلاح حامد

وإذا أردنا أن نثني على الدكتور علي لطفي في مثل هذا التصرف فمن باب أولى أن نثني أيضاً على صلاح حامد الذي كان له من الثقة بالنفس والقدرة على التعاون والتسامح ما جعله يستمر في الوظائف المالية والاقتصادية لمدة طويلة بنفس هادئ مخلص وأمين ومن دون أن تسمع له ضجيجا.

وإذا كان الشيء بالشيء يُذكر فإن صلاح حامد أصبح محافظاً للبنك المركزي بعد خروج علي لطفي من رئاسة الوزارة و تولي الدكتور عاطف صدقي رئيساً للوزراء ومعه الدكتور محمد الرزاز وزيراً للمالية طيلة وزارات عاطف صدقي الثلاث.

أظننا بهاتين الروايتين العابرتين عن علي لطفي استطعنا أن نصور كثيراً من ملامح شخصيته سواء في هذا حبه لنفسه أو الاعتداد بها أو حبه لعمله أو تقديره لمسئوليته، أو فهمه لطبائع الأشياء.

تخليه عن الشدة و الشدة في أخريات حياته

لكن الأمر لا يستقيم بأن نمضي من دون قصة ثالثة عابرة تدل على ما يفعله الزمن بنا وبحماسنا وبعثتنا، فذات ليلة كنت مع الدكتور علي لطفي ضيفين على برنامج من البرامج الحوارية في أول عهدها في الفضائيات المصرية وعلى حين كنت حاسماً قاطعاً محدداً طلقاً فقد كان الدكتور علي لطفي (على النقيض من كل

صفاته المعروفة من قبل) هادنا توفيقيا دبلوماسيا بل وصل الأمر إلى أنه أخذ يفسر بعض عباراتي بما يلفها ويهون ما يتوقع مما قد تجلبه لي .. والحق أنني كنت سعيداً بصحبته، وسعيداً بتفضله عليّ في هذا اللقاء..

ما تفعله العصور في كل أسد هصور

لكن المشاهد مهما كان حظه من السلطة يفكر بطريقة غير التي يفكر بها الكاتب حين يكتب ، ففي اليوم التالي مباشرة نزلت من سيارتي أمام مبنى سأحضر اجتماعاً فيه فإذا برجال الأمن الواقفين على الأبواب ينبهونني أن أحداً يريدني أن أنتظر قبل أن أدخل إلى المبنى ، فقد كان يشير لهم من نافذة سيارة كانت من خلف سيارتي ، وإذا بباب تلك السيارة المرسيديس يفتح وتهبط منه أستاذة جامعية جلييلة كان شقيقها في ذلك الوقت وزيراً لامعا وعاملاً، وإذا بها مصممة على أن تثني على وضوحى وعلى صراحتي في لقاء أمس وبخاصة أن الضيف الثاني (الذي هو الدكتور على لطفي) الذي نال من حظوظ الدنيا والمناصب أقصى ما يمكن أن يناله مدني مثلنا (أي مثلها ومثله ومثلي) لم يكن بهذا الوضوح والصراحة، شكرت لأستاذتنا تفضلها بهذا التقدير والتشجيع، وقلت بكل أدب : ما يدرينا أنني سأكون مثله حين أصل إلى سنه؟

وفيما يبدو فإن الأستاذة فوجئت بهذا الرد المستكين فابتسمت بذكائها وأردفت بحاستها السيكلوجية والتربوية الممتازة تقول : حسنا تفعل ! فأنت تستخدم وجهك الناصع على الشاشة، وتستريح من وجهك الناصع في مثل هذه اللقاءات العابرة، فابتسمت وأنا أقول : لا .. إن الأمر لا يتعدى أثر السهر والإجهاد القاتل ، وإني أستريح الآن من شعشة الليل وشقشقة النهار .. فأوصتني بصحتي ودعت لي بخير. لكنني ظللت طيلة الاجتماع يومها أتأمل فيما تفعله العصور في كل أسد هصور.

الحكمة في اختياره رئيساً للوزراء

لم يكن اختيار علي لطفي لرئاسة الوزارة في ١٩٨٥ قراراً مفتقداً للحكمة على نحو ما يصوره وصوره كثيرون بل على النقيض من هذا كان اختياراً موفقاً جداً لولا أن الرئيس حسني مبارك سرعان ما أحاط هذا القرار بالتوازنات الكفيلة بإيقاف أي حماس حتى وإن لم توقف الحركة، على نحو ما سنلمح إليه .

تربصات كمال الجنزوري

كانت أكثر المصاعب المكبوتة التي صادفت علي لطفي آتية من ناحية كمال الجنزوري الذي كان متحرّقا بشدة إلى رئاسة الوزارة ومعتبراً ذلك حقاً له منذ ذلك الوقت المبكر (١٩٨٥) وهو الذي لم يصبح وزيراً إلا في ١٩٨٢ ، بالطبع فإننا نستطيع أن نفهم بديهية معروفة بالفطرة وهو أنه لم يتشجع من دون ضوء أخضر كان يضيئه له الرئيس حسني مبارك باعتبار التخطيط (والخطة والموازنة) مرتبطا بكل القطاعات، هكذا ظن الجنزوري أنه يرأس كل القطاعات، ومع محدودية أفقه الفكري ، فإنه بدأ يزود عن دوره في الطابور فإذا حدث ودخل أحد (أي أحد) الطابور انتابته مشاعر القنوط والكمد على نحو ما يحكي هو نفسه حين أصبح مصطفى كمال حلمي نائبا لرئيس الوزراء وهو يقدم تفسيراً متعسفاً لحصول الدكتور مصطفى كمال حلمي على هذه الترقية فيقول إنه حصل عليها من باب كسر قاعدة توالي العسكريين فقد كان الرئيس عسكريا ورئيس الوزراء أي كمال حسن علي عسكريا ثم أبو غزالة نائب رئيس الوزراء ووزير الدفاع عسكريا، وهكذا كان لا بد من أن يدخل مصطفى كمال حلمي كمدني بين هؤلاء ، ومما يؤسفني أن اذكره أن أقول إن الجنزوري كالأغلب الأعم في احواله يؤلف من دون نظر إلى المراجع ولو نظر إلى كتيبي التي تملأ الدنيا ، والتي هي في مكتبته كما يقول ، لوجد أن مصطفى كمال حلمي أصبح نائبا لرئيس الوزراء مع تشكيل وزارة الدكتور فؤاد محيي الدين الثانية هو و المشير أبو غزالة بالإضافة الى اثنين من نواب رئيس الوزراء اللذين بقيا من النواب الخمسة الذين كانوا في الوزارة الأولى عند إعادة تشكيلها (وهما كمال حسن علي واحمد عز الدين هلال) على حين خرج من التشكيل ثلاثة من نواب رئيس الوزراء (هم : فكري مكرم عبيد ومحمد النبوي إسماعيل و محمد عبد الفتاح إبراهيم)

وهكذا فانه في وزارة كمال حسن علي التي يشير اليها الجنزوري كان الدكتور مصطفى كمال حلمي موجودا بالفعل كنائب لرئيس الوزراء منذ الوزارة السابقة وفضلا عن هذا فقد دخل هذه الوزارة وزير قديم اعتبرت اقدميته بمثابة اقدم الوزراء وهو الدكتور أحمد عصمت عبد المجيد باعتباره كان وزيراً قديماً منذ ١٩٧٠ وباعتباره سيكون أيضا سابقا على الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية لكن الجنزوري عاش منقبضا و مكتنبا منذ وزارة كمال حسن علي في

أغسطس ١٩٨٤ وإذا به يزداد اكتئاباً حين يفاجأ بأن علي لطفي جاء ليقف أمامه في الطابور رئيساً للوزراء، وليس نائباً لرئيس الوزراء فحسب.

تحرشات رفعت المحجوب

لم يكن هذا هو التنغيص الوحيد الذي واجهه الدكتور علي لطفي في رئاسته للوزارة وإنما كان هناك تنغيص أكثر ظهوراً وأكثر حدة يتمثل في الدكتور رفعت المحجوب ١٩٢٦-١٩٩٠ رئيس مجلس الشعب ، وكان التنغيص ذا جذور فطرية وتاريخية فالدكتور المحجوب المولود ١٩٢٦ والمتخرج في كلية الحقوق ١٩٤٧ بالترتيب الثاني على الدرجة كان أستاذاً طاووسياً في كلية الاقتصاد ، وكذلك كان الدكتور علي لطفي المولود ١٩٣٥ والمتخرج ١٩٥٦ بالترتيب الأول على الدرجة أستاذاً طاووسياً في كلية التجارة جامعة عين شمس ، لكن الفارق بين حالتي الطاوسية كان لصالح علي لطفي وليس لصالح رفعت المحجوب فالمحجوب كان يتحرك بين ١٥٠ طالبا وكان يعيد ويزيد في محاضرات معروفة عن علم الاقتصاد وأنه علم الندرة وعلم الصفاة وعلم الصحوة وعلم الصخرة وما إلى هذا من اكشيبات الأوصاف البلاغية المعتمدة على جوهر موضوعي، لكن علي لطفي كان أستاذاً يتحرك بين عشرة آلاف في المتوسط في الدرجة الواحدة، أي بين الشعب كله ، و كان أدائه الشخصي والتزامه عالياً ، و صحيح أن تلاميذ رفعت المحجوب كانوا يعتبرون أنفسهم نخبة المجتمع لأنهم يشغلون مواقع متميزة في المخابرات وفي السلك الدبلوماسي وربما في الصحافة أيضاً لكن تلاميذ علي لطفي كانوا أكثر انتشاراً في كل قرية وكل محافظة وكل شركة وكل محل وكل إدارة وكل سفارة ، فضلاً عن هذا فإن معهد التعاون (الذي كان يؤهل أصحاب المؤهلات المتوسطة الطموحين بالشهادات العليا) كان مرتبطاً بتجارة عين شمس بل بكل أساتذتها بل كان يحتل مبنائها القديم، وهكذا كان تلاميذ علي لطفي على مستوى القاعدة الشعبية وعلى مستوى الأعداد والتأثير والوجود أكثر بكثير جداً من تلاميذ رفعت المحجوب الذين كانوا موجودين في مواقع مهمة لكنها قليلة كما أن وظائفهم فيها أقل تأثيراً من مواقع تلاميذ علي لطفي.

سعادة مبارك بتنافر المحجوب وعلى لطفي

وما من شك أن الرئيس حسني مبارك اكتشف صدى هذه الحقيقة مبكراً وكان سعيداً بها سعادته بأي اختلاف تقليدي بين وزير الدفاع ورئيس الأركان مثلاً.

لكن الغريب في هذه العلاقة المتوترة طبقا لما أعرفه من طبائع طرفيها أن الدكتور علي لطفي كان هو الذي يتصرف وكأنه هو الكبير لا العكس، ومن الإنصاف أن نقول إن علي لطفي على الرغم من كل ما يقال عنه إذا ما قورن بالمحجوب فإنه يأخذ موقف الأفضل، فهو مع عصبية أقل حدة، وهو مع غروره أقل تكبرا، وهو مع أهوائه أقل انحيازاً، وهو مع تركزه حول ذاته أقل كراهية للآخرين أما أستاذنا الدكتور رفعت المحجوب فمجموع عصبي من العصبية المتعصبة مع نفسها و على نفسها إن لم تجد من تتعصب عليه ، وهو ما يعبر عنه العامة بقولهم العبقري يشتبك مع ذباب وجهه ..

ولعل هذا هو السبب الذي جعل الرئيس حسني مبارك رغم ما اعتراه من النفور من الدكتور علي لطفي يستبقه في الصورة رئيساً لمجلس الشورى ليكون رأساً برأس مع المحجوب رئيس مجلس الشعب ومع رئيس الوزراء الذي خلفه وهو الدكتور عاطف صدقي .

ثلاثة من أساتذة الاقتصاد

ومن العجيب أن ثلاثتهم كانوا أساتذة في الاقتصاد فالدكتور رفعت المحجوب حقوقي لكنه أثر الاستقرار في قسم الاقتصاد والعلوم السياسية ، والدكتور عاطف صدقي حقوقي جرب حظه في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لكنه أثر أن يعود إلى كليته الأصلية ورأس فيها قسم الاقتصاد والمالية العامة ، أما الدكتور علي لطفي فكان أستاذاً في كلية التجارة من البداية للنهاية، ومن المفيد أن نستطرد هنا لنقول إنه مع إنشاء كلية الاقتصاد والعلوم السياسية رأى الجامعيون وقيادات جامعة القاهرة أنه لا وجه ولا محل لوجود أو بقاء قسم الاقتصاد في كلية التجارة ومن ثم فقد أصبح الدكتور علي لطفي وقسم الاقتصاد في جامعة عين شمس يمثل قسم الاقتصاد [التقليدي] الذي في كلية التجارة في العاصمة الكبرى.

تكوينه و صعوده

كان الدكتور علي لطفي سادس وزراء المالية في عهد الرئيس السادات، وهو خامسهم بعد الدكتور حجازي ، وهو ثالث من أتى من سلك الجامعة ، ولكنه لم يأت من منصب رئاسة الجامعة مثل محمد حمدي النشار (مدير جامعة) أو العمادة مثل أحمد أبو إسماعيل (الذي جاء من عمادة كلية الاقتصاد) وإنما جاء من منصب رئيس قسم الاقتصاد بتجارة عين شمس، ومن الطريف أنه جاء منه مرة أخرى ليرأس

الوزارة كلها في عهد الرئيس حسني مبارك. والدكتور علي لطفي هو أصغر وزراء المالية في ذلك العهد ، إذ ولد عام خمسة وثلاثين (في السادس من أكتوبر الذي أصبح فيما بعد أجد أيام العسكرية المصرية).. وقد تخرج كما ذكرنا في تجارة عين شمس ١٩٥٦ ، وابتعث إلي الخارج فحصل علي الدكتوراه من لوزان بسويسرا (١٩٦٣) وقضي فترة من التدريب العملي بعد الدكتوراه مع لجنة التخطيط في فرنسا وعاد ليعمل في سلك التدريس بكليته التي تخرج فيها حتي وصل إلي رئاسة قسم الاقتصاد.

عضوية مجالس الإدارة

وفي أثناء ذلك اختير الدكتور علي لطفي عضواً بمجلس إدارة بنك الاسكندرية وشركة الدلتا للسكر والتقطير ، وأستاذا بمعهد الدراسات والبحوث العربية .

مقارنته بالدكتور عاطف صدقي

هل كان من الممكن للدكتور علي لطفي أن ينجز ما أنجزه الدكتور عاطف صدقي على مدى العشر السنوات التالية.

بالطبع أو نظريا كان هذا ممكنا لكنه في ظروفنا المصرية كان مستحيلا فلم يكن الدكتور علي لطفي قادرا على طول بال الدكتور عاطف صدقي ولا على عنايته بالتشريع وحفاظه على المبادئ الدستورية والقانونية في قراراته و مشروعات قوانينه وقواعده ونظمه ، وهكذا فقد كان الدكتور علي لطفي معرضا للخروج بعد شهر من خروجه الذي حدث بعد ١٤ شهرا في السلطة ، أو بعد شهرين أو بعد ثلاثة شهور ولم يكن ليستطيع أن يقود هذا التعامل الذكي الذي قاده الدكتور عاطف صدقي طيلة ١٠ سنوات . وقد ساعد الدكتور عاطف صدقي على نجاحه ما أفاده من مزايا روح الفريق ويكفي أن وزير المالية طيلة عهده كان هو نفسه زميله الأصغر في نفس القسم في نفس الكلية الذي أشرف معه على الرسائل واشترك معه في وضع الامتحانات وفي تقدير الدرجات وفي مناقشة الرسائل وفي اللجان وفي كل شيء، وهكذا كان من الطبيعي أن يمر الدكتور الرزاز وزير المالية على الدكتور عاطف صدقي كل يوم بعد انتهاء عمله في الوزارة فيتناقشا في حرية وحب فيما لم تتضمنه المذكرات، أما وزير الاقتصاد في وزارته وهو الدكتور يسري مصطفى فقد كان زميله في دفعته كما كان نائبا له وهو يرأس الجهاز المركزي للمحاسبات وهكذا.. أما المستشار أحمد رضوان وزير شؤون مجلس الوزراء فكان قد تحول إلى صديق ودود ملازم.

لم يكن من السهل على الدكتور علي لطفي أن يؤسس مثل هذه المجموعة حتى لو جاء بعد الدكتور عاطف صدقي وليس قبله، فهي مسألة طبع وصفات غريزية أو شخصية أو تكوينية.

لم يكن له طاقم وزاري

كذلك فإنه فلم يكن في وسع الدكتور علي لطفي أن يفكر مستقبلا في وزراء معينين فيشترط دخولهم معه إلى الوزارة، والدليل على هذا أنه من بين الوزراء الثمانية الذين دخلوا وزارته في ١٩٨٥ كان الدكتور محمد فتحي محمد علي عميد كلية التجارة في عين شمس هو زميله الوحيد الذي اختير معه ، أما الباقون فكانوا جاهزين للوزارة سواء جاء الدكتور علي لطفي رئيسا للوزارة أم لم جاء غيره ، فالدكتور أحمد هيكل كان يتولى بالفعل مهام ثقافية نبيلة للنظام حتى وإن كان هذا غير مشهور وهو ، على سبيل المثال ، الذي تولى إعادة المتقنين المهاجرين إلى باريس منذ عهد السادات ، و الدكتور السيد على السيد كان وكيلا لمجلس الشعب فهو إذاً المرشح الطبيعي لمنصب وزير شؤون مجلس الشعب ، والأستاذ منصور حسين وزير التربية والتعليم كان جاهزا لتولي الوزارة بل كان نائبا للوزير في وجود الدكتور مصطفى كمال حلمي نفسه والمهندس وليم نجيب سيفين وكيل أول وزارة الري وعضو مجلس الشعب كان جاهزا ليحتل مقعد الوزير القبطي في الوزارة شاغلا أي وزارة تتناسب مع نشاطه وأفقه وقد أصبح وزيرا للهجرة ، والدكتور حلمي الحديدي وزير الصحة كان أمينا مساعدا للحزب الوطني وكان بالمنطق أحد المرشحين لتولي وزارة الصحة أو لترشيح وزير لها، وهكذا فإنه مع غياب أبرز المرشحين لوزارة الصحة يومها ومع اعتذار اثنين آخرين أصبح هو المرشح الذي قبل المنصب أو الذي أصبح المنصب من نصيبه.

وقل مثل هذا في فؤاد سلطان وزير السياحة الذي كان من أبرز القيادات المصرفية و الاقتصادية التي ترشحها خبراتها وقربها من الدولة لوزارة اقتصادية مثل وزارة السياحة.

اختياره كان شبيها بالتعاقد على هداف بارز لفريق جاهز

هكذا فإن القول بأن علي لطفي لم يأت بفريق ليس فيه ظلم كما أن القول بأنه أصبح كالههداف الذي استعير لفريق كروي لا يجانب الصواب.

وليس من الوارد في ظروف نظام الرئيس حسني مبارك وفي وجود حركة برلمانية نشطة، وحياة صحفية متربصة أن يكون على لطفي بمفرده قادرا على التصدي لكل هذه الأفواه المفتوحة والأيدي الممتدة والعصي المعرقلة للعجلة. ومع هذا فإنه استطاع أن يحقق النجاح أقصى ما هو ممكن له من النجاح في المدة التي قضاها في هذا المنصب بما بدا من تسلطه المرسوم ، وثقته في نفسه وإظهاره لحيازته الثقة الكاملة من الرئيس.

بل إنه عندما انتقل إلى مجلس الشورى لم يظهر عليه أي قدر من العجز في النجاح في أي مناقشة قانونية ذلك أنه كأستاذ كان يجيد قراءة النص وفهم صدقيته، ودلالاته، كما أنه بحكم ما تولاه كان يثق في القدرة على الحكم على الأمور بل إنه باعتباره رئيسا للمجلس الأعلى للصحافة دبر أمور هذا المجلس من دون سقطة أو هفوة أو إشكال أو مشكل أو أزمة.. وليس هذا كله بالأمر الهين في حقيقة الأمر.

الهجوم الضاري على سياساته

طيلة فترة رئاسة الدكتور علي لطفي لمجلس الوزراء تعرض لهجوم مكثف ومتكرر من اليسار و كذلك من صحافة اليسار الحكومي ، وكان من الواضح أن كل الاقتصاديين ذوي الثقافة السياسية أو القانونية حريصون كذلك على معارضته بينما لم يكن التجاريون مهتمين بالقدر الكافي بالدفاع عنه ، وقد كان من الممكن لهذا الهجوم أن يكون أكثر عنفا في تدمير صورته إلى حد غير مسبوق لولا أن مصر شغلت في فترة رياسته للوزارة بأحداث سياسية مؤثرة من قبيل أحداث الأمن المركزي و اختطاف الباخرة أكيلي لا ورو و ما أعقبها من تطورات .

ومن العجيب أن كل الهجوم عليه كان في حقيقته و جوهره هجوما على الرئيس مبارك و توجهاته كما أنه كان أيضا بتنظيم أجنحة في نظام الرئيس مبارك نفسه وذلك قبل أن يستقر الرئيس مبارك على توجهاته التي عرفت بعد ذلك .

وكان الدكتور علي لطفي نفسه قد تعرض لموجات حقيقية من الهجوم في عهد الرئيس السادات في أثناء توليه منصب وزير المالية .

الزيات يستشهد برأيه في مهاجمة المناطق الحرة الخاصة بوضوح

في كتابه "مصر الي اين" يستشهد محمد عبد السلام الزيات بفقرات من حوار صحفي لجريدة الاهرام مع الدكتور علي لطفي وهو وزير للمالية يهاجم فيه المناطق الحرة بوضوح شديد :

" نعود الي الحوار الذي اجرته صحيفة الأهرام مع وزير المالية (فبراير ١٩٨٠) فهو يكشف عن أن الهيئة العامة للاستثمارات وهي "هيئة قائمة بذاتها" ومستقلة عن كل أجهزة الدولة، قد رخصت بالعديد من المناطق الحرة الخاصة. ويقول السيد الوزير " انا باقولها بصراحة انا ضد المناطق الحرة الخاصة.. أنا لا أوافق على انشاء أي منطقة حرة خاصة في مصر". ويؤكد الوزير في حديثه عدم وجود رقابة جمركية علي المناطق الحرة الخاصة فيقول: «كل واحد يعمل منطقة خاصة في منزله وغير معقول ارسل له مأمور جمرك في منزله.. غير ممكن...» ويمضي الوزير في حديثه فيقول :

"أما بالنسبة للمناطق الحرة فيجب أن يُقتصر علي إقامة مشروعات صناعية أو اعادة التصدير ولكن إنشاء مشروع داخل المنطقة الحرة العامة لكي تأخذ توكيل مرفوض، يعمل داخل البلاد ويدفع ضرائب. وما هي الميزة التي أضافتها الي التكنولوجيا التي ادخلها إلى البلد.. وما هي الميزة التي أضافتها للاقتصاد القومي... حيث أن مشروعاتها معفاة مدي الحياة من الضرائب. فالمشروعات التجارية بها تستفيد من ميزتين، الاعفاء الضريبي مدي الحياة... وتقسيت الجمارك... لأنه يدخل السيارات مثلا ٢٠٠ سيارة مخازنه... وكل سيارة يبيعها يدفع جمركها ، و اذا نحن اعطيناه الميزتين السابقتين من حقنا ان نسأله ما هي الميزة التي ادخلها للاقتصاد المصري؟ الرد : صفر.. واتحدي لو اعطيتني ميزة.. ما هي انشاء هذه التوكيلات التجارية في المناطق الحرة العامة.. مش بس بضر الاقتصاد القومي.. بل يضر التاجر الشريف. كيف نستطيع وهو داخل البلد يدفع ضرائب ٤٠٪ بينما منافسه واحد في المنطقة الحرة لا يدفع".

حملات الدكتور فؤاد مرسي على الدكتور على لطفي

كان المفكر اليساري الدكتور فؤاد مرسي ١٩٢٥ - ١٩٩٠ بمكانته الشيوعية المتقدمة ، حتى في الاتحاد السوفييتي ، يجد في المناخ الجديد في عصر الرئيس مبارك فرصة ذهبية لممارسة نقده الفكري لسياسة الدولة ، وعلى الرغم من ان سياسة الدولة في ذلك الوقت كانت نتيجة طبيعية لممارسات الناصرية بما فيها من التحالف مع السوفييت ومن التطبيق التحريفي للاشتركية ، و محاولات علاج هذه الآثار في عهد الرئيس السادات ، فإن الدكتور فؤاد مرسي كان يناقش الدكتور على لطفي وكأنه

يناقش مصطفى النحاس باشا بفهمه و وطنيته و خبرته ، و كأن رئاسة الوزارة ستمنح الدكتور على لطفي أوتوماتيا من الوطنية و الفكر قدرا كبيرا .
و حين نقرأ مقالات الدكتور فؤاد مرسي في الهجوم على الدكتور على لطفي منذ ٣٥ عاما فإننا لا نملك إلا امرين متلازمين أولهما هو الترحم على الدكتور عاطف صدقي و أداء وزارته ، والثاني هو التعجب من هذا التزايد اللغوي والتعسف الاصطلاحي الذي تمارسه مدرسة باريس العلمية فتفسد من حيث لا تدري أحوال الاقتصاد والبلاد والعباد .

قوة سلسلة الاقتصاديين القانونيين التي كانت موجودة في عهده

ومن الطريف هنا أن نذكر للقارئ طبيعة وتسلسل الأسماء القانونية الكبيرة التي كان الدكتور على لطفي يواجه كتابتها ونشاطها و نقدها وهو رئيس للوزراء ، وفي هذا الصدد نذكر أن الدكتور محمد حلمي مراد (المتخرج ١٩٣٩) كان سابقا بثلاثة أعوام على المفكر الاقتصادي الدكتور سعيد النجار ، و الدكتور محمد زكي شافعي (العميد و وزير الاقتصاد في وزارة ممدوح سالم) وأن الدكتور محمد زكي شافعي كان سابقا بعامين على الدكتور فؤاد مرسي ، وان الدكتور فؤاد مرسي كان سابقا بعام على الدكتور إسماعيل صبري عبد الله ، و أن الدكتور إسماعيل صبري عبد الله كان سابقا بعام على الدكتور رفعت المحجوب ، و ان الدكتور رفعت المحجوب كان سابقا بعامين على الدكتور عاطف صدقي . وكان هؤلاء جميعا يكتبون أو يحاضرون و ينتقدون بينما كان الدكتور على لطفي رئيس للوزراء وهو أصغر سنا من هؤلاء جميعا ، و من مسار مختلف تماما .

فؤاد مرسي يصف وزارة علي لطفي بأنها وزارة رجال الأعمال

نشرت جريدة الأهالي في نوفمبر ١٩٨٥ " مقالا للدكتور فؤاد مرسي بعنوان " الانفتاح هو عصر النهب والسلب " ، وقد حاول الدكتور فؤاد مرسي فيه ان ينتقد توجهات دولة مبارك ملقيا بعبء نقده على الدكتور علي لطفي بدلا من الرئيس مبارك ، ومن العجيب أننا نجد مثل هذا التوجه الواضح في نقد التوجهات الرئاسية ، معبرا عن نفسه في عصر على لطفي ثم يختفي بعد ذلك في العصور التالية التي أصبحت متوافقة تماما مع رجال الاعمال حتى إن خلفاء فؤاد مرسي من الماركسيين وأشباههم شاركوا في هذا التوجه بالعمل و بالصمت و بالإقرار .

" ... كنا نظن إن رجال الأعمال يشكلون جماعة من جماعات الضغط علي الحكومة، ولكن بعد الهجوم المخطط الذي شنوه مؤخرا علي رجال الحكومة ، وبعد الحصار المحكم الذي فرضوه علي دوائر الحكم، وبعد الموقف المتخاذل الذي اتخذته الحكومة إزاءهم ، صار من حقنا أن نتساءل : من الذي يحكم مصر؟. الحكومة التي يرأسها الدكتور علي لطفي... أم حكومة رجال الأعمال؟ أم هما في الحقيقة حكومة واحدة مع اختلاف في الأدوار؟

" لم نسمع مثلا أن الدكتور علي لطفي قد اجتمع مرة بمجلس إدارة اتحادات نقابات العمال، ولا حتي بزعماء الأحزاب المعارضة يطرحون عليه رؤيتهم لمشاكل مصر ورأيهم في حلها، ويحاورونه مثلما فعل ويفعل مع رجال الأعمال أولئك الذين كثفوا هجومهم وشددوا حصارهم وقدموا إنذارهم وسعت الحكومة إليهم أكثر من مرة، وراحت تحاورهم وتعتذر إليهم وتعد وتسرف في تقديم الوعود لهم، كيف لا وعلي رأس الحكومة زميل من رجال الأعمال!؟

ينتقد إقرار علي لطفي لمبدأ العرض و الطلب بدلا من التسعير

" كيف نوفق مثلا بين مطالبتهم بإلغاء الدعم ورفع الأسعار وبين توجيه الرئيس مبارك للحكومة بوضع نظام للأسعار يوقف تزايد العبء علي الفئات ذات الدخل المحدود؟.

"وكيف نوفق بين توجيه الرئيس مبارك للحكومة ، وبين تخاذل رئيس الحكومة أمام رجال الأعمال حيث يقول : نعم إن قانون العرض والطلب هو الأساس والاتجاه إلي التسعير هو الاستثناء ولفترة محدودة؟.

" وكيف يقول رئيس الحكومة أن الحكومة لن تتدخل بالتسعير إلا إذا حدثت مغالاة في أسعار بعض السلع الضرورية والنادرة؟

فؤاد مرسي يتساءل عما إذا كان علي لطفي يعيش في المريخ

" أيعيش هو الآخر في المريخ .. ولا يعرف كيف أطاح الغلاء بمستوي معيشة أغلب الفئات الوسطي ممن يسمونهم محدودي الدخل - ناهيك عن العمال والفلاحين والموظفين؟ لا يوجد اقتصادي رأسمالي محترم في مصر يؤمن بإطلاق حرية العمل لقانون العرض والطلب، وكل الاقتصاديين الرأسماليين المحترمين في مصر يحذرون من الاعتماد علي جهاز الثمن في مجتمع اقتصادي متخلف وعلاقاته الاقتصادية متخلفة، وهم يطالبون قبل كل شيء بجهاز إنتاجي مرن لتحقيق وفرة في

إنتاج السلع والخدمات ومن هنا طالب الرئيس حسني مبارك حكومة علي لطفي بتحقيق وفرة في إنتاج السلع الأساسية التي تهم الفئات الكادحة.

الحقيقة أن ما كان يستورد أصبح يصنع بسعر أعلى

" بل ليذكر لنا رئيس الوزراء مثالا واحدا لسلعة كانت تستورد ثم أنتجها القطاع الخاص أخيرا، فانخفض سعرها عما كان حين كانت تستورد. أما نحن فنذله علي أمثله لا حصر لها لسلع كانت تستورد وباسم تشجيع الانتاج الوطني اصبحت تنتج في مصر ، وارتفع سعرها عما كان : المكرونة ، ورق التواليت، المشروبات الغازية ، أواني الألمنيوم، حاضنات الأطفال ، والنسكافية ، والمياه المعدنية وغيرها. " إن حركة قوانين العرض والطلب كما تطبق الآن هي التي تجعل المزارعين يتحولون عن إنتاج القمح والأرز والذرة إلي زراعة الخضر والفاكهة ، فهي أكثر ربحا بكثير، ولقد بادرت الحكومة فألغت التسعيرة الجبرية للخضر والفاكهة بحجة تشجيع إنتاجها.

" وهكذا أصبحنا في هذا الوضع الخطر إذ صرنا نعتمد في غذائنا علي الخارج، وأصبح الخارج يتحكم في إرادتنا الوطنية. وفي عام ١٩٦٠ كان حجم الفجوة الغذائية ما قيمته ١٥٠ مليون دولار، أما في عام ١٩٨٦ فسوف تصبح قيمتها ٤ مليار دولار، أي أربعة آلاف مليون دولار. ويتبين الجميع بغير حاجة لذكاء شديد ، أن مافيا المستردين هي التي تفيد من الوضع الحالي وتزيد من اعتمادنا علي الخارج في الحصول علي الغذاء."

هل تستطيع دولة أن تعيش وهي تستورد بضعف قيمة ما تصدر؟

" هل تستطيع أي دولة من العالم الرأسمالي مهما تكن قوتها الاقتصادية أن تعيش سنة بعد سنة. وهي تستورد بضعف قيمة ما تصدر؟، ثم يتعجبون كيف تتدهور قيمة الجنيه المصري !. وفي مقدمة أسباب هذا التدهور قيام الحكومة بإلغاء القيود علي الواردات، وقد ترتب علي ذلك تدفق الطلب علي الاستيراد .

ألم يعترف علي لطفي بأن هناك مصلحة في تعطيل إنتاج الاسمنت

" ألا يعترف علي لطفي نفسه بأنه في عام ١٩٧٨ كان هناك اتجاه لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الاسمنت سنة ١٩٨٠، وجاءت سنة ١٩٨٥ الآن ولم يتحقق الاكتفاء الذاتي بل توقف الانتاج، وزاد الاستهلاك ، وتزايد الاستيراد .

" وعندما سئل عن السبب قال : دعونا نتكلم بصراحة، فالبعض له مصلحة في تعطيل إنتاج الاسمنت .

تقدير فؤاد مرسي لحجم المديونية

"والنتيجة هي مديونية خارجية متزايدة لم تعد تقل عن ٣٥ مليار دولار، مديونية تحتاج إلي ٣ مليار دولار لخدمتها أي لدفع فوائدها وتسديد أقساطها السنوية مما يمثل حوالي ٧٥٪ من جملة صادراتنا السلعية بما فيها البترول مع أن حد الأمان هو ٢٥٪ فقط .

سياسة الانفتاح الاقتصادي ليست كتابا مقدسا

"... تتمسك الحكومة بشدة بسياسة الانفتاح الاقتصادي وتدافع عنها في الداخل والخارج وكأنها كتاب مقدس، ولقد قيل لنا في يوم من الأيام أنها السبيل للرخاء والرفاهية ."

" والآن يقف ٢٣٠ مشروعا استثماريا علي شفا الافلاس، وهكذا قامت القيامة ودعا كل رجال الأعمال حكومتنا الرشيدة للتدخل ، نعم للتدخل ... فهذا تدخل مشروع !! لإنقاذ هذه المشروعات من الافلاس ، بل طالبوا علنا بدعمها ."

إسراف هنا وتقتير هناك ؟ من الذي يدعم من؟

"... أعلن رئيس الحكومة أيضا وهو يطمئن رجال الأعمال أنه يعد مشروعا جديداً لعلاج مشكلة الدعم للفقراء ... ولسنا بحاجة لذكاء شديد لنقول انه مشروع لمزيد من الإلغاء لهذا الدعم، والواقع أنه يتم إلغاء الدعم يوما بعد يوم وسرا وفي غاية الكتمان عمليا يتم رفع الأسعار بمعرفة الحكومة وبأمرها أصبح الحد الأدنى لسعر الرغيف قرشين ، ورفعت أسعار الكهرباء والمياه أضعافا مضاعفة ، وزيدت أسعار كثير من السلع الصناعية التي ينتجها القطاع العام بعد إدخال تغييرات بسيطة علي مواصفاتها أخرجتها من التسعيرة . فإذا كانت الحكومة تفعل ذلك فإن القطاع الخاص سبّاق في مباراة رفع الأسعار " .

الحكومة العلنية أم الحكومة الخفية

".... من الذي يحكمنا : الحكومة العلنية أم الحكومة الخفية؟ وأي سياسة اقتصادية تتبع الحكومة ؟ وهل تكون سياسة اقتصادية تلك السياسة التي تسمح بارتفاع أسعار التبن عن أسعار القمح ؟ وتسمح بزيادة أسعار المياه المعدنية عن أسعار الألبان المسعرة ؟ وأي رجال أعمال هم أولئك الذين لا يكتفون حتي الآن بكل الانفتاح

الاقتصادي الذي حدث ويطلبون المزيد؟ والذين لا يكتفون بما يقع في المدينة الحرة ببورسعيد ويطلبون بضم كل سيناء إليها لتكون منطقة حرة تلتقي بالمنطقة الحرة الإسرائيلية في إيلات؟ والذين لا يكتفون بالإعفاءات الضريبية ويطلبون بالمزيد حتي يشعر الرأسماليون بالطمأنينة ويستعيدوا ثقتهم بالحكومة؟ والذين تعترف تقارير أصدقائهم الأمريكيين بأنهم "يفضلون أن يودعوا دولاراتهم في البنوك وأن يفترضوا من هذه البنوك بالجنيه المصري"؟ وذلك علي الرغم من ارتفاع سعر الفائدة علي الجنيه بحوالي ٤٪ عن سعر الفائدة علي الدولار.

" أي رجال أعمال هم أولئك الذين فعلوا كل شيء لتصفية الصناعة المصرية ولا يحركون ساكننا لانتشال أكبر صناعة مصرية وهي صناعة النسيج؟ بينما هبوا صارخين ساخطين مقاتلين من أجل عدم المساس بفوضى الاستيراد وحرية التعامل في السوق السوداء للعملة؟

" أي رجال أعمال هؤلاء وقد غطي ولاؤهم لرأس المال وانتمائهم للدولار علي ولائهم لوطنهم؟ ويطلبون المزيد من الانفتاح "

وصف فؤاد مرسي لتحول علي لطفي من رجل علم إلى رجل أعمال

في مقال بعنوان حول بيان الحكومة بعنوان " رجل العلم ورجل الأعمال " كتب الدكتور فؤاد مرسي مقالا آخر نشره في الأهالي ديسمبر ١٩٨٥، ومن العجيب في هذا المقال أن تحليل النص الذي كتبه كتور فؤاد مرسي يدلنا على أن علي لطفي كان رجل علم في عهد السادات ، وانه لم يصبح كذلك في عهد الرئيس مبارك وانما تحول الى رجل اعمال ، ومع هذا فان الدكتور فؤاد مرسي بالحقد الشيوعي المزمّن علي السادات كان يهاجم السادات بدلا من مبارك، بل كان يبحث في كلمات مبارك وخطبه الرسمية ما يصوره به منحازا ضد الرأسمالية التي يهاجمها فؤاد مرسي يمينا ويسارا ، ومن العجيب ان مثل هذه التوجهات كانت هي السبب في حالة البلبلة التي نعيشها الآن :

" عرفنا الدكتور علي لطفي لأول مرة عندما ترك كرسي الجامعة إلي كرسي الوزارة. عينه الدكتور مصطفى خليل وزيراً للمالية في حكومته. كان رجل علم لم يزل. وقتها كان السادات يؤكد أننا على أبواب الرخاء. فلا مشكلة اقتصادية هناك. ولا تضخم ولا غلاء. أما عجز الميزانية العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات ،

فالسبب فيهما هو الدعم المقرر للسلع والخدمات الأساسية . السبب هو قيام الدولة بدعم الفقراء"

" في يناير ١٩٧٩ كان الدكتور علي لطفي أمينا مع نفسه والتزم الدقة العملية بالفعل في تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية : اعترف بوجود مشكلة اقتصادية وبوجود عجز خارجي وعجز داخلي. وأوضح أنهما السبب في زيادة التضخم والغلاء ، أما دعم السلع والخدمات فلم يزد إلا حسابيا فقط نتيجة لرفع سعر الدولار من ٤٠ قرشا إلي ٧٠ قرشا. وسمي ذلك بالسعر التشجيعي" .

" لقد قال إن العجز الجاري في الموازنة يرتب التزامات تتراكم عاما بعد عام ، ومن ثم تضعف قدراتنا الذاتية علي مواجهة الحاجات الاستراتيجية، وقال : بتحليل الزيادة في العجز الكلي للميزانية تبين أنها ترجع إلى زيادة في المصروفات قدرها ١٩٩٥ مليون جنيه نتيجة لتطبيق الأسعار التشجيعية علي بعض الواردات والمدفوعات التي كانت محسوبة بالأسعار الرسمية.

" وقال إن العجز الجوهري في ميزان المدفوعات يشكل بعدا هاما وأساسيا لمشكلتنا الاقتصادية بسبب عجز قيمة الصادرات عن تغطية قيمة واردتنا ولا شك أن هذا العجز يؤدي إلي تغذية التضخم من خلال ارتفاع أسعار واردتنا من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية والرأسمالية .

" وقال أخيرا إن ارتفاع تكاليف الدعم إلي ١١٧١ مليون جنيه لم يكن نتيجة لزيادة في السكان أو الزيادة في الاستهلاك ولا حتي الزيادة في أسعار السلع والخدمات الأساسية. وأضاف : أن الزيادة في مبالغ الدعم وتبلغ ٤٩٠ مليون جنيه، منها ٤٢١ مليون جنيه ترجع إلي تطبيق قرار الأسعار التشجيعية للدولار علي كافة السلع المستوردة . كان ذلك في عام ١٩٧٩ .

فؤاد مرسي يشخص الفارق بين أداء علي لطفي في ١٩٧٩ و ١٩٨٥

" وجلست بالأمس أستمع له، وهو يلقي بيانه كرئيس للحكومة أمام مجلس الشعب ، قدم بيانا بيرامج للتنفيذ التزم منهجا جديدا في التحليل فلا إشارة إلي الأزمة الاقتصادية الطاحنة، وعندما عرض لاختلالات الاقتصاد المصري لم يعرضها بوضوح: اختلالات جوهريه في هيكل الاقتصاد. ولكن بوصفها مشاكل مجزأة، تعالج كل مشكلة منها علي حدة.

" قال : نعم نحن نستثمر أكثر مما ندخر ، ونستهلك أكثر مما ننتج ، ونستورد أكثر مما نصدر ، ونتفق أكثر مما نحصل. لكنه لم يطرح علي نفسه السؤال الطبيعي بعد ذلك وهو : لماذا نفعل ذلك؟ لماذا نرتكب كل هذه الحماقات ، وماذا يجمعها كلها؟. ألا توجد ورائها جميعا سياسة واحدة هي سياسة الانفتاح الاقتصادي؟ لكنه لم يفعل. بل تستر على هذه الحقيقة كاملة وأدعي أن الاقتصاد المصري سليم وقوي، ومضي يناقش كل خلل علي حده ، ويحاول أن يقدم له حولا مؤداها كيف نزيد الموارد والإنتاج والتصدير والإيرادات. وأغفل تماما أوضاع زيادة الاعتماد علي الخارج، ولم يتعرض لمشكلة من المشاكل وهي الغلاء وتفاقم الفوارق الاجتماعية ، ومعروف أنه في الشهور الأخيرة قد تحولت المشاكل إلي قضية محورية هي تحرير الإرادة الوطنية المصرية بأبعادها القومية والديمقراطية والاجتماعية .

فؤاد مرسي يطلب من علي لطفي أن نستغني عن المعونة الأمريكية

"..... لم يطرح علي لطفي علي نفسه بالمرّة السؤال الذي تطرحه الملايين في مصر الآن بما فيهم أقسام واسعة من الرأسمالية المصرية وهو : إلي متي تظل الإرادة المصرية مغلولة عن الرد علي وقاحة أمريكا وعريضة إسرائيل؟. كيف نستغني عن المعونة الأمريكية وذلكها؟ كيف نحرر لقمة العيش في فم المصريين؟. كيف نتحرر من ديوننا الخارجية؟. لقد اعترف علي لطفي بأن ديوننا المدنية تبلغ ٢٤ مليار دولار . وهذا ما قلنا مرارا من قبل ، فالديون العسكرية تبلغ ٧ مليار دولار ، وبذلك لا تقل ديوننا أبدا عن ٣١ مليار دولار. فكيف نتحرر منها مع العلم بأن أكثر من ثلث هذه الديون لأمريكا وحدها. كيف نتحرر من عجز الميزان التجاري ويبلغ ٦ مليار دولار حوالي نصفه لأمريكا وحدها؟ كل هذه القضايا تحدث الفرع والجزع تجاهلها لكن علي لطفي، وعلي العكس راح يطمئن الرأسماليين في الخارج وفي الداخل بأن مصر مفتوحة لهم ، ويقول إن المستثمرين يطالبون بوضوح الموقف من القطاع الخاص، ويطلبون الحماية ضد سيطرة القطاع الحكومي ومن ثم يعلن بأعلى صوته : لا قيد علي حرية القطاع الخاص في الاستثمار ، لا ضرائب جديدة ، ولا زيادة في رسوم الجمارك ، بل مزيد من التشجيع والتسهيلات ."

على لطفي يعلم أن الودائع المحلية بالدولار محجمة عن الاستثمار

"..... ولم يكن علي لطفي بحاجة لكل ذلك، فهو يعلم أن هناك ودائع محلية في البنوك تبلغ ١٥ مليار لكنها محجمة عن الاستثمار لأسباب سياسية في المقام الأول بل هو يعلم أن ٣١٪ من جملة هذه الودائع مودعة بالدولار الأمريكي "

" ويعلم علي لطفي أكثر من غيره أن رجال الأعمال المصريين يفضلون بدورهم المشروعات المصرفية وأعمال المقاولات والتجارة الخارجية وبخاصة، تجارة الاستيراد وتجارة العملة، عن كل استثمار آخر "

واردتنا ضعف صادراتنا

"يعلم علي لطفي أن عجز الميزان التجاري في عام ١٩٨٤ يساوي كل صادراتنا بمعنى أن واردتنا كانت ضعف صادراتنا، ويكفي ذلك لتدهور قيمة الجنيه المصري وارتفاع قيمة الدولار. لكن علي لطفي يدافع بطريقة مستترة عن كل تجار العملة قائلا: كان الارتفاع في سعر الدولار ارتفاعا غير طبيعي. مع العلم بزيادة الطلب علي الدولار وانخفاض المعروض منه. وبينما يشجع العجز التجاري كل اقتصادي رأسمالي أمين مع نفسه ، يكتفي علي لطفي في مواجهته بأن يناشد رجال الأعمال تخفيض وارداتهم!!"

البرنامج خطوة شجاعة لكنها تعني حكم رجال الأعمال

" تعنينا المشكلة التفصيلية للبرامج التنفيذية التي طرحها علي لطفي ولا شك أنه يقدم لأول مرة برامج تفصيلية ويحمل الحكومة مسؤولية التنفيذ. ولا شك أيضا أنها خطوة شجاعة لتحديد وتحمل المسؤولية لم عهدنا من قبل في كثير من رؤساء الحكومات. لكن مناقشة البرامج المطروحة توصلنا إلي نتيجة واحدة هي أن رجال الأعمال قد استولوا علي حكم مصر. كانت الحكومات السابقة تحكم باسمهم ولصالحهم . لكنهم لم يعودوا يطمنون إلي الحكام ، وهم الآن يحكمون بأنفسهم ، وفي الحكومة الحالية أكثر من وزير من رجال الأعمال ."

وزير السياحة صرح بالإلغاء التدريجي للتأميم

" فلأول مرة يسود الغموض مصير القطاع العام ، لأول مرة لا يحتوي بيان الحكومة علي تقييم للقطاع العام ودوره في الاقتصاد المصري . وبالعكس يتم تقدير وتمجيد دور القطاع الخاص. وهذا وزير السياحة يعلن لجريدة "وول استريت جورنال" في عددها الصادر في ٢١ أكتوبر : أنه لا بد من البدء في الإلغاء التدريجي

للتأميم . أما رئيس الحكومة فتحدث عن تصفية الخسائر الموجودة في شركات القطاع العام ، لكنه لا يقول لنا كيف ، ولا ننسى هنا أن إنذار رجال الأعمال الذي قدموه للحكومة ، يطالب ببيع القطاع العام جملة وتفصيلاً وكان الانفتاح الاقتصادي قد كرس في البلاد انسحاب الدولة من مسئولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية ."

"وقد جاء علي لطفي ليؤكد بوضوح أيضا إقصاء الدولة وتولية رجال الأعمال. فقد أعلن مثلا عن إعادة زراعة أراضي التجريف. لكنه لم يحدد من الذي سيقوم بإعادة الزراعة : الدولة أم رجال الأعمال؟. وفي موضوع آخر ، أشار إلى رجال الأعمال إذ قال بإنشاء مجموعة من الشركات تتولي إقامة الآلاف من البيوت المغطاة بالبلاستيك لإنتاج أصناف غزيرة الانتاج من الخضر والفاكهة. وسيتم تملك هذه المشروعات للخريجين .

فؤاد مرسي ينصح علي لطفي بأن يقول كما قال عبد الجليل العمري

وكان الأجدد به أن يقول كما قال عبد الجليل العمري، وهو اقتصادي رأسمالي صريح بأنه ينبغي العدول فوراً عن بدعة الاستيراد بدون تحويل عملة.

سخرية فؤاد مرسي من فكرة الحوار الهادئ كحل للغلاء

" يتلخص كل برنامج الحكومة لمواجهة اغلاء وارتفاع الأسعار في جملة واحدة ، وهي أن الحكومة سوف تراجع الحوار الهادئ مع المنتجين والموزعين تكاليف الانتاج والتوزيع ، فقد ألغوا التسعيرة الجبرية ، ولم تكن التسعيرة الودية ترضينا ، وها نحن نكتشف أسلوبا جديدا لمحاربة الغلاء ، هو الحوار الهادئ ، ومن الذي يحسم - ولصالح من؟

الدعم في طريقه إلي الإلغاء

"هناك تصريح علي لطفي القاطع بأن الحكومة لن تلغي الدعم ، وإنما ستعمل علي ترشيده . ويتلخص الترشيده في إلغاء الدعم عن القادرين الذين لا يستحقون الدعم ، فمن هم المستحقون ، ومن هم غير المستحقين؟ وما هي معايير الاستحقاق، وعدم الاستحقاق؟

" في آخر توزيع للدخل الوطني في مصر نتبين أن ١٥٪ من الأسر العليا تحصل عي ٣٨٪ من الدخل الوطني ، بينما تحصل ٥٧٪ من الأسر الدنيا عي ٣٢٪ فقط من هذا الدخل. لكن الأخطر من ترشيده الدعم ما يجري فعلا من التخلص سرا من الدعم

بالنسبة للسلع والخدمات الأساسية عن طريق رفع الأسعار سرا وهو أسلوب أثبت نجاحه حتي الآن .

الحكومة تخلصت من مسئولية الإسكان

وأما الإسكان فقد تخلصت الحكومة من مسئوليته بطريقة بارعة، فالحكومة سوف تقدم الأرض بالمجان في مناطق سكنية جديدة. ويتكفل الملاك بتكاليف المرافق، أما الإسكان الشعبي، فإن الحكومة قد اتصلت منه نهائيا. قال علي لطفی: إن الحكومة تلتزم بالمشاركة في تحمل جزء من تكاليف البناء للإسكان الشعبي علي أن يسهم طالب السكن بالجزء الآخر وعلي شكل دفعات تنفق مع دخله، وهكذا حل التمليك محل التأجير . ثم وعد بأن الحكومة سوف تتقدم بالتشريعات لتحرير سوق الاسكان من القيود .

الحكومة تتخلص من مسئوليتها عن التعليم

" أعلن علي لطفی عجز الدولة عن القيام ببناء المدارس وتشغيلها ومن ثم طالب المواطنين بالمشاركة في التكاليف. وحرص علي لطفی علي القول بأنها دعوة للتعاون وللمشاركة وأنها لا تلغي مجانية التعليم ، ثم عاد فطالب بأن يمتد التعاون ليشمل الإنفاق علي تشغيل المدارس وتوفير الامكانيات الحديثة لها ، وبالمناسبة فقد نفذ ما طلبه رجال الأعمال في إنذارهم ، وهو تحويل التعليم إلي تعليم فني يخرج عمالا مهرة ، وأعلن أن التعليم الثانوي لن يشمل سوي ٤٠٪ من مجموع خريجي الإعدادية ، والواقع أن هذه السياسة سوف تؤدي إلي تحويل التعليم واقعيا إلي امتياز طبقي لأبناء الدخول الكبيرة ، وعبء لا يقدر عليه أبناء العمال والفلاحين وذوي الدخول المحدودة .

انتقاد توجه حكومة علي لطفی لتجميد الهيكل الوظيفي

" ... وكان من أخطر ما توصلت إليه الحكومة في سبيل ترشيد الانفاق الحكومي القيام بتجميد الهيكل الوظيفي ، ودعوة الموظفين لترك الوظيفة باختيارهم واراداتهم الحرة ، فإزاء عجز الحكومة عن تخفيض الأجور والمرتبات تعمد إلي التخلص من الموظفين أنفسهم.

التخلص من العمالة

" لم تجد الحكومة لتخفيض مصروفاتها سوي خفض حجم العمالة في القطاع الحكومي، وفي وقت عجزت الأجور فيه عن مواجهة الغلاء ، وفي وقت تقلص فيه

دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، وفي وقت بدأت العمالة المصرية في العودة من الأقطار العربية ، تزيد الحكومة الطين بلة ، وتقدم علي التلخص من عمالتها ، فأين مشروعات الانفتاح التي هللوا لها لاستيعاب العمالة المتزايدة ؟. أن مشروعات الانفتاح لم توفر للأسف سوي ٣٪ فقط من فرص العمل في مصر .

"..... كتبت عن رجال الأعمال وإنذارهم النهائي الذي قدموه لزميلهم الدكتور علي لطفي، رئيس الحكومة، وها هو علي لطفي يضع مطالبهم في التطبيق. وبالطبع لم تتم الاستجابة الكاملة لها ، لكنها تتحقق بالتدريج ، ويكفي أنه استقر الآن المبدأ الأساسي للحكم في مصر ، وكما أعلنه علي لطفي في بيانه ، فإنه سوف تقيم الحكومة جسورا للاتصال الدائم مع التنظيمات الموجودة في قطاع الأعمال للتفاهم حول التيسيرات الممكنة والضوابط المقبولة .

رئاسة رجال الأعمال

ويختتم الدكتور فؤاد مرسي هجومه بجملة يتهرب فيها (بدهاء و ذكاء معروفين ومتوقعين) من اتهام الرئيس مبارك الى اتهام الدكتور علي لطفي فيقول :

"إنها حقا حكومة رجال الأعمال ورئاسة رجال الأعمال!"

وزراء الدكتور علي لطفي عند تشكيل الوزارة

- الدكتور السيد علي السيد (شئون مجلسي الشعب والشوري)
- منصور إبراهيم حسين (التربية والتعليم)
- المهندس عبد الرحمن لبيب (الإسكان)
- الدكتور أحمد هيكل (الثقافة)
- المهندس وليم نجيب سفين (الهجرة)
- الدكتور محمد فتحي محمد علي (التعليم العالي والبحث العلمي)
- فؤاد عبداللطيف سلطان (السياحة)
- الدكتور حلمي عبد الرازق الحديدي (الصحة).

في فبراير ١٩٨٦

- اللواء زكي بدر، الذي عُين وزيراً للداخلية عقب أحداث الأمن المركزي.

الوزراء الذين خرجوا من الوزارة عند تشكيله لها

كان أبرز الذين تركوا الوزارة عند تشكيل الدكتور علي لطفي لها هو الدكتور مصطفى كمال حلمي وهو من وزراء ١٩٧٤ و كان نائباً لرئيس الوزراء بل أول

النائبين ، و قد تركها ايضا ألبرت برسوم سلامة وهو من وزراء ١٩٧٣ ، والدكتور صبري زكي ، والدكتور وجيه شندي ، وتوفيق عبده إسماعيل وثلاثتهم من وزارة الدكتور فؤاد محي الدين الذين كانوا قد استمروا مع كمال حسن علي . والدكتور عبد السلام عبد الغفار والمهندس محسن عبد الفتاح صدقي وهما من وزراء الفريق كمال حسن علي الذين لم يعملوا وزراء إلا معه . وقد تأكد بهذا التقليد الذي عبر عنه بعض الصحفيون بأن التعديلات الوزارية في عهد الرئيس محمد حسني مبارك تصيب الوزراء الجدد بأكثر مما تصيب الوزراء القدامى!!

الوزير الذي غير موقعه مع تشكيله لوزارته

وقد تولي السيد محمد عبد الحميد رضوان منصب وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشوري بدلاً من وزارة الثقافة.

مصير الأعضاء الجدد في وزارته

من الجدير بالذكر أن الوزراء الجدد دخلوا وزارته سرعان ما خرجوا من الوزارة ، فقد خرج خمسة منهم عند إعادة تشكيل الوزارة برئاسة الدكتور عاطف صدقي بعد ١٤ شهرا ، وخرج اثنان آخران في تشكيل الدكتور عاطف صدقي لوزارته الثانية بعد أقل من عامين ، أما اللواء زكي بدر الذي عين وزيراً للداخلية عقب أحداث الأمن المركزي في نهاية فبراير ١٩٨٦ ، فقد ترك هو الآخر منصبه قبل عامين في يناير ١٩٩٠. وبقي واحد فقط هو السيد فؤاد سلطان وزير السياحة والطيران المدني. وهكذا فان الوزراء الخمسة الذين لم يكن من حظهم أن يعملوا وزراء إلا مع الدكتور علي لطفي هم :

- منصور حسين وزير التربية والتعليم
 - الدكتور فتحي محمد علي وزير التعليم العالي و البحث العلمي
 - المهندس عبد الرحمن لبيب وزير الإسكان والمرافق
 - المهندس وليم نجيب سيفين وزير الدولة لشئون الهجرة والمصريين بالخارج
 - الدكتور حلمي الحديدي وزير الصحة.
- أما الوزراء الذين بقيا بعد ذلك في وزارة الدكتور عاطف صدقي الأولي فهما :
- الدكتور أحمد هيكل وزير الثقافة
 - الدكتور السيد علي السيد وزير الدولة لشئون مجلس الشعب والشوري

المحتويات

٥	هذا الكتاب
٩	الباب الأول : الدكتور عاطف صدي
٩	أفضل رئيس وزارة بعد ١٩٥٢
٩	نشأته وتعليمه
٩	في مجلس الدولة ثم في الجامعة
١٠	عودته لكلية الحقوق
١٠	مستشارا ثقافيا في باريس
١٠	عضوية مجلس الشوري
١٠	رئيساً للجهاز المركزي للمحاسبات
١٠	تشكيله لوزارته الثلاث
١١	نجاحه البارز
١١	اتفاقه مع صندوق النقد والبنك الدوليين
١٢	الإنجازات التنفيذية
١٢	الإنجازات الإدارية
١٢	التنفيذ الفعلي لسياسة الإصلاح الاقتصادي
١٢	كان يجيد العمل و يتجنب الحديث
١٣	حول الصبر إلى دأب إيجابي
١٣	التعادلية العلمية
١٤	سعة الأفق
١٤	رحابة الصدر
١٥	التواضع
١٥	حبه للخير أبرز صفاته الثلاث
١٥	احترامه للغير
١٥	ذاكرة فولاذية قادرة على الانتقاء
١٦	التوفيق في اختيار فريقه
١٦	استثمار معرفته
١٦	عمله كأول وزير لقطاع الأعمال
١٨	كيف بدأ قطاع الأعمال العام

١٨.....	الأفكار المؤسسية لا تصمد في مصر
١٩.....	هكذا تم إفساد جزء كبير مما أصلحه عاطف صدقي
٢٠.....	صمم تشكيلة المسؤولين عن قطاع الأعمال العام
٢٠.....	اختياراته لرؤساء الشركات
٢٠.....	معرفته الدقيقة بنطاق واسع من الخبرات
٢١.....	ترشيحاته للمناصب الثقافية
٢١.....	الاستناد إلى أرقام الإحصاء الجيد
٢٢.....	لم تتواصل أفكاره إلا على يد د. محمود محيي الدين
٢٣.....	استأنف المسار الاقتصادي الرشيد الذي توقف منذ ١٩٥٤
٢٣.....	خرق السفينة
٢٣.....	الفارق بين حقبتين
٢٤.....	عنايته بالنصوص التي يقدمها
٢٤.....	تعاونه و إعجابه بالرؤساء الأتراك وبالسيدة تشيلر
٢٥.....	شهادة المبعوثين له
٢٥.....	الوزراء الذين تولوا المسؤولية في عهده
٢٥.....	في نوفمبر
٢٦.....	وفي أكتوبر ١٩٨٧
٢٦.....	وفي مايو ١٩٨٩
٢٦.....	في يناير ١٩٩٠
٢٦.....	وفي يونيو ١٩٩٠:
٢٦.....	وفي مايو ١٩٩١
٢٦.....	في أبريل ١٩٩٣
٢٦.....	وفي أكتوبر ١٩٩٣
٢٧.....	وفي أغسطس ١٩٩٤
٢٧.....	الانتخابات البرلمانية
٢٧.....	توليه المجالس القومية بعد رئاسة الوزراء
٢٨.....	فقدان بهاء السلطة
٢٨.....	تعامل العسكريين مع التقاعد
٢٩.....	استمتاعه الثقافي بالمجالس القومية
٢٩.....	المقارنة بينه و بين القيسوني
٣٠.....	كيف تفوق د.عاطف صدقي على د.القيسوني
٣١.....	تعاقب الاقتصاديين مع عبد الناصر والسادات
٣٢.....	تكريمه
٣٢.....	أهم مؤلفاته
٣٢.....	وفاته

٣٣.....	الباب الثاني: الدكتور أحمد فؤاد محيي الدين
٣٣.....	الطبيب الذي قتله إخلاصه
٣٣.....	نشأته و تكوينه
٣٣.....	مهنته
٣٤.....	دراسته للإدارة
٣٤.....	نشاطه النقابي
٣٤.....	نجاحه في أول انتخابات برلمانية في عهد ٢٣ يوليو
٣٤.....	الاتحاد الاشتراكي
٣٤.....	اختياره محافظا للشرقية
٣٥.....	خلقا لممدوح سالم في الإسكندرية
٣٥.....	اختياره وزيرا
٣٥.....	انتقاله وزيرا للصحة
٣٥.....	انتقاله وزيرا لشئون مجلس الشعب
٣٦.....	اختياره سكرتيرا عاما لحزب مصر
٣٦.....	الوزارات الإضافية التي تولاها
٣٦.....	احتجابه المؤقت
٣٦.....	عودته نائبا لرئيس الوزراء
٣٧.....	الوزارات الإضافية التي تولاها
٣٧.....	توليه وزارة الإعلام
٣٧.....	تعطل صعوده بسبب وجود عائلته في السلطة
٣٧.....	مقارنته بوزراء الصحة السابقين
٣٧.....	كان واحدا من ثلاثة أطباء وزراء متزامنين
٣٨.....	من النوادر الذين خرجوا من الوزارة ثم عادوا إليها
٣٩.....	حبه للحلول النظرية
٣٩.....	استعادة استقلال القضاء
٣٩.....	المجالس الشعبية المحلية
٤٠.....	عنايته باختيار المحافظين
٤٠.....	نظام القوائم الانتخابية
٤١.....	طبيعة علاقته بالرئيس مبارك
٤١.....	أستاذنا يصفه بأنه رئيس جمهورية وليس رئيس وزراء !
٤٢.....	كل هذا سينتهي في لحظة واحدة
٤٢.....	أستاذنا يشرح الموقف
٤٢.....	من الحب ما قتل
٤٣.....	الآداب والتجارة

٤٣	كيف فهم الناس أن الرئيس قتله من دون قصد
٤٤	رأيه المبكر الواضح في أن ٢٣ يوليو حكم عسكري سافر
٤٥	محاوَر سياسته في عهد الرئيس مبارك
٤٦	تخلّصه من الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد
٤٦	ضد الدكتور صوفي أبو طالب
٤٧	خلافه من النبوي إسماعيل وفكري مكرم عبيد
٤٧	صفاء الجو له في أغسطس ١٩٨٢
٤٧	كبح جماح أي صعود محتمل للواء حسن أبو باشا
٤٨	نهاية السباق المفاجئة
٤٨	الرواية الشائعة عن اللقاء الأخير مع الرئيس مبارك
٤٨	الرئيس مبارك لم ينتبه للاستفادة من عز الدين هلال
٤٩	الفكر التعديلي
٤٩	الطابع السوفييتي
٤٩	إفادته من تجارب أسلافه
٥٠	توفيقه في اختيار وزير صحة محبوب
٥٠	خبرة المستشار الأشهر عادل عبد الباقي
٥٠	عجزه عن دعم وزراء المجموعة الاقتصادية
٥٠	لم يستفد من أسماء قوية كان قد رشحها للوزارة
٥١	الوزراء الذين تولوا المنصب في عهده
٥١	في يناير ١٩٨٢
٥١	في ١٧ مارس ١٩٨٢
٥٢	في أغسطس ١٩٨٢
٥٢	في مارس ١٩٨٣
٥٢	رثاء المستشار محمد وجدي عبد الصمد له
٥٢	يشير إلى حداثة عهد معرفته به
٥٣	عودة مجلس القضاء الأعلى الذي ألغي في مذبحه القضاة
٥٣	يصلح للقضاء لأنه يحسن الاستماع
٥٣	عودة مجلس القضاء الأعلى وتحصين رجال النيابة العامة
٥٣	فضله في صدور القانون ٢٥ لسنة ١٩٨٤
٥٤	المرّة الأخيرة التي ابتسم فيها
٥٤	أعاد للقضاء استقلاله، وأسبغ علي القضاء حصانة حقيقية
٥٤	اللقاء الأخير
٥٥	الباب الثالث الدكتور محمود فوزي
٥٥	الذي تفوق على الصبر والصمت

- ٥٥..... دوره في حرب أكتوبر و ما أعقبها
- ٥٥..... قلادة النيل
- ٥٥..... حرص هيكل على تشويه علاقة الرئيس ونائبه
- ٥٦..... قصة معرفتي باسم عائلته
- ٥٦..... كيف بدأت شرارة فضولي لمعرفة لقبه
- ٥٧..... هل وجد لقب الفقي في عائلته
- ٥٨..... عمل قنصلا في القدس وعمل سفيرا في لندن
- ٥٨..... مع العسكريين في العالم الثالث
- ٥٨..... أبو الصابرين
- ٥٩..... وزير الخارجية الذي لم ينفرد بالوزارة
- ٥٩..... العسكريان اللذان عملا معه وهو وزير
- ٦٠..... نائبا لرئيس الوزراء
- ٦٠..... حياته ومسيرته مع المناصب
- ٦١..... البداية في روما
- ٦١..... دراسته في جامعة روما
- ٦١..... صعوده قبيل الوزارة
- ٦٢..... من الذي رشح الدكتور محمود فوزي للضباط؟
- ٦٢..... جدوى الصمت
- ٦٢..... أصبح رابع نواب رئيس الوزراء
- ٦٣..... ثاني نواب رئيس الوزراء
- ٦٣..... أول نواب رئيس الوزراء
- ٦٣..... أصبح خارج التشكيل الوزاري
- ٦٣..... صبره على قفز زملائه على مكانته
- ٦٤..... ترتيبه بين أنداده الحقوقيين والدبلوماسيين
- ٦٤..... مقارنته بصلاح الدين باشا
- ٦٥..... مقارنته بمحمد عبد الخالق حسونة
- ٦٥..... زملاؤه الدبلوماسيون
- ٦٦..... الحقوقيون الذين سبقوه للوزارة
- ٦٦..... أسبقيته على الرئيس محمد نجيب
- ٦٧..... وصوله لرئاسة الوزارة مع بداية عهد الرئيس أنور السادات
- ٦٧..... وزارته الأولى
- ٦٧..... وزارته الثانية
- ٦٧..... وزارته الثالثة
- ٦٨..... وزارته الرابعة
- ٦٨..... ثلاثون عضوا جديدا في مجلس الوزراء في عهده

٦٨.....	الإجازات الدستورية الهادئة في أثناء توليه رئاسة الوزارة
٦٨.....	اختياره نائبا لرئيس الجمهورية ثم اعتزاله
٦٩.....	استقالته في ٢٧ أغسطس ١٩٧٤
٦٩.....	قلادة النيل
٦٩.....	قدراته الشخصية المتميزة
٧٠.....	هيكل أكثر من صور شخصيته مذعنة
٧٠.....	كان في رأينا ينتظر الفرصة للتصويب
٧٠.....	رواية سيد مرعي عن تعجله للحرب
٧١.....	صفاته البارزة
٧١.....	بعض ثناء مساعديه من الدبلوماسيين
٧١.....	شهادة السفير محمد حافظ اسماعيل
٧١.....	يعيد صياغة الخشن
٧١.....	ثناء السفير عبدالرؤوف الريدي
٧٢.....	مديح الأستاذ عبد الحميد عبد الغني
٧٣.....	... ولو قيل إن مصر انتصرت في حرب ١٩٥٦
٧٣.....	حواره مع كسينجر مع تعديلنا البسيط للرواية
٧٤.....	فتحي رضوان يوازن بين أسلوبه في موقفين مختلفين
٧٥.....	حوارات حول موقف له في اجتماعات الوحدة
٧٥.....	انتقاد عفيف البزري للدكتور فوزي
٧٥.....	محاولة صلاح البيطار الدفاع عن الدكتور فوزي
٧٥.....	بعض آراء الناقد
٧٦.....	مقارنته بالسياسي الفرنسي تاليران ١٧٥٤ - ١٨٣٨
٧٧.....	انتقاد الدكتور عبد الرحمن بدوي القاسي لشخصية الدكتور فوزي
٧٧.....	تعجبه من أن يكون مستوي أدائه متدنيا إلى هذا الحد
٧٨.....	بدوي يتهمه بالبلاهة
٧٨.....	والعته والجهل
٧٨.....	الدكتور بدوي يقارنه بوزير الخارجية الإسرائيلي ببلاغته وفصاحته
٧٩.....	يتساءل عن طبيعة علاقته بالرئيس
٧٩.....	آثاره
٧٩.....	مرضه
٧٩.....	وفاته
٨٠.....	الباب الرابع : الدكتور علي لطفي
٨٠.....	السياسي الذي ساعد نفسه على طول العمر
٨٠.....	قادم للوزراء مع الرئيس وليس قادما معهم إلى الرئيس

- ٨١..... كان حريصا على أن يحقق لنفسه الرضا النفسي
- ٨١..... تدليل النفس وتضخيم الذات
- ٨٢..... صعوده استدعى المقارنة مع الدكتور عبد العزيز حجازي
- ٨٢..... قصة إيمانه بأن المالية لأبناء المالية
- ٨٣..... انتهاز الفرصة للثناء على صلاح حامد
- ٨٣..... تخليه عن الشدة و الشدة في أخريات حياته
- ٨٤..... ما تفعله العصور في كل أسد هصور
- ٨٤..... الحكمة في اختياره رئيسا للوزراء
- ٨٥..... تربصات كمال الجنزوري
- ٨٦..... تحرشات رفعت المحجوب
- ٨٦..... سعادة مبارك بتنافر المحجوب وعلى لطفي
- ٨٧..... ثلاثة من أساتذة الاقتصاد
- ٨٧..... تكوينه و صعوده
- ٨٨..... عضوية مجالس الإدارة
- ٨٨..... مقارنته بالدكتور عاطف صدقي
- ٨٩..... لم يكن له طاقم وزاري
- ٨٩..... اختياره كان شبيها بالتعاقد على هدف بارز لفريق جاهز
- ٩٠..... الهجوم الضاري على سياساته
- ٩٠..... الزيات يستشهد برأيه في مهاجمة المناطق الحرة الخاصة بوضوح
- ٩١..... حملات الدكتور فؤاد مرسي على الدكتور على لطفي
- ٩٢..... قوة سلسلة الاقتصاديين القانونيين التي كانت موجودة في عهده
- ٩٢..... فؤاد مرسي يصف وزارة علي لطفي بأنها وزارة رجال الأعمال
- ٩٣..... ينتقد إقرار على لطفي لمبدأ العرض و الطلب بدلا من التسعير
- ٩٣..... فؤاد مرسي يتساءل عما إذا كان على لطفي يعيش في المريخ
- ٩٤..... الحقيقة أن ما كان يستورد أصبح يصنع بسعر أعلى
- ٩٤..... هل تستطيع دولة أن تعيش وهي تستورد بضعف قيمة ما تصدر؟
- ٩٤..... ألم يعترف علي لطفي بأن هناك مصلحة في تعطيل إنتاج الاسمنت
- ٩٥..... تقدير فؤاد مرسي لحجم المديونية
- ٩٥..... سياسة الانفتاح الاقتصادي ليست كتابا مقدسا
- ٩٥..... إسراف هنا وتقتير هناك ؟ من الذي يدعم من؟
- ٩٥..... الحكومة العلنية أم الحكومة الخفية
- ٩٦..... وصف فؤاد مرسي لتحول على لطفي من رجل علم إلى رجل أعمال
- ٩٧..... فؤاد مرسي يشخص الفارق بين أداء على لطفي في ١٩٧٩ و ١٩٨٥
- ٩٨..... فؤاد مرسي يطلب من على لطفي أن نستغني عن المعونة الأمريكية
- ٩٩..... على لطفي يعلم أن الودائع المحلية بالدولار محجمة عن الاستثمار

- ٩٩..... وارتدنا ضعف صادراتنا
- ٩٩..... البرنامج خطوة شجاعة لكنها تعني حكم رجال الأعمال
- ٩٩..... وزير السياحة صرح بالإلغاء التدريجي للتأميم
- ١٠٠..... فؤاد مرسي ينصح على لطفي بأن يقول كما قال عبد الجليل العمري
- ١٠٠..... سخرية فؤاد مرسي من فكرة الحوار الهادئ كحل للغلاء
- ١٠٠..... الدعم في طريقه إلى الإلغاء
- ١٠١..... الحكومة تخلصت من مسئولية الإسكان
- ١٠١..... الحكومة تتخلص من مسئوليتها عن التعليم
- ١٠١..... انتقاد توجه حكومة علي لطفي لتجميد الهيكل الوظيفي
- ١٠١..... التخلص من العمالة
- ١٠٢..... رئاسة رجال الأعمال
- ١٠٢..... وزراء الدكتور علي لطفي عند تشكيل الوزارة
- ١٠٢..... في فبراير ١٩٨٦
- ١٠٢..... الوزراء الذين خرجوا من الوزارة عند تشكيله لها
- ١٠٣..... الوزير الذي غير موقعه مع تشكيله لوزارته
- ١٠٣..... مصير الأعضاء الجدد في وزارته

Prof. Mohamed El Gawady

ISIN : 0000 0001 2122 604X

Four Captives of Authority
1970-1993





يستعرض هذا الكتاب سيرة أربعة من
رؤساء الوزارة في مصر المعاصرة
والعوامل الحاكمة لإنجازاتهم في هذا
الموقع المتقدم وعلاقتهم بالسلطة
الحاكمة في نظام 23 يوليو 1952

● د. عاطف صدقي

● د. فؤاد محيي الدين

● د. محمود فوزي

● د. على لطفى

